



السيدة الأستاذة/ رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية / غير العادية لشركة
الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" بتاريخ ١٢/٢٣ / ٢٠٢٠ لإعتماد
الميزانية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والمذكرات المعروضة على الجمعية العامة
غير العادية .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه محضرى الجمعية العامة المشار
إليهما (بعد التوثيق) .

"وتفضلوا بقبول فائق الإحترام"

مدير علاقات المستثمرين

محاسب/ جمال سيد محمد حواش



تحريرا في ٢٠٢٠/١/١٤

مرفقات : عدد (٢) محضر

محضر الجمعية العامة العادية
لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
المنعقدة بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٠
للنظر فى اعتماد القوائم المالية
فى ٣٠/٦/٢٠٢٠



في تمام الساعة الثالثة عصر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٢/٢٣ عقدت الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) إجتماعها للنظر في الموافقة على اعتماد الميزانية العمومية في ٢٠٢٠/٦/٣٠.

وذلك بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومباني" برئاسة السيد المحاسب/ عماد الدين مصطفى - رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وحضر هذا الاجتماع كل من السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم بعد وهم :

م	الاسم	الصفة
	<u>أعضاء الجمعية العامة :</u>	
١	مهندس / علي ابراهيم صبري	عضو الجمعية العامة
٢	السيد / وليد محمد الرشيد أبو العزم	عضو الجمعية العامة
٣	مهندس/ أسامه مهدي محمد إبراهيم	عضو الجمعية العامة
٤	استاذ/ أحمد عبدالرحيم ناجي دسوقي	عضو الجمعية العامة
٥	أستاذ / خالد الغزالي محمد حرب	عضو الجمعية العامة
٦	كيميائي / عماد حمدي علي حمدان	عضو الجمعية العامة
	<u>الجهاز المركزي للمحاسبات :</u>	
١	محاسب / هانى روفائيل سوريال	وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
٢	محاسب / رباب مصطفى حمدي	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
٣	محاسب/ عماد الدين قطب محمد	مدير عام - نائب مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
٤	محاسب / خالد عمر عبد الرحمن	مدير عام - نائب مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
	<u>الخطة وتقويم الأداء</u>	
٥	محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتي	رئيس قطاع الصناعات الكيماوية - تقييم الأداء - الجهاز المركزي للمحاسبات



عبد



السادة المدعويين من الشركة القابضة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

للنظر في اعتماد الميزانية العمومية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣

م	الاسم	الصفة
١	مستشار / سامي عبد الحميد	المستشار القانوني
٢	لواء د/ أكرم أنور كرامة	مستشار الأمن
٣	مهندس/ خالد محمد نسيم فريد	مستشار التسويق وتطوير الأعمال
٤	محاسب / زاهر أبو اليزيد	المستشار المالي
٥	كيميائية/ ميرفت عبدالرازي	المستشار الفني (أ)
٦	أستاذ/ هشام محمد وجيه	رئيس القطاع القانوني
٧	أستاذ/ أحمد حجاج	مستشار (ب)
٨	أستاذ/ محمد عبدالرازي	مستشار (ب)
٩	محاسب/ نهى كمال عبدالرحمن	مدير عام المكتب الفني
١٠	أستاذة/ منى زكريا	مدير عام مكتب رئيس مجلس الإدارة
١١	أستاذ / طارق عبدالمنعم	مدير عام الحسابات
١٢	محاسب/ رولا النشار	مدير عام المعارض

م	الاسم	الصفة
١	محاسب / هشام أحمد حسن	رئيس مجلس الإدارة
٢	مهندس / عيد محمد عبد الله الحوت	العضو المنتدب المتفرغ للإدارة
٣	محاسب/ حسام الدين محمد عبدالخالق	العضو المنتدب للشئون المالية
٤	أستاذ / قدرى أحمد منازع	عضو غير متفرغ ممثل هيئة التأمين والمعاشات
٥	مهندس/ عصام الدين أحمد خضري	عضو منتخب
٦	كيميائي/ حجازى محمد حجازى	عضو منتخب
٧	أستاذ/ حربى محمد بزيد	عضو منتخب
٨	استاذ/ حربى حمدان عبدالله	عضو منتخب
٩	أستاذ / محمود مصطفى مغازى	رئيس اللجنة النقابية
١٠	محاسب / فتحى محمود أحمد	رئيس قطاع الحسابات
١١	أستاذ / فهد محسن على الحريرى	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٢	أستاذة / إيمان محمد إمام	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٣	محاسب/ جمال سيد محمد حواش	أمين سر الجمعية العامة
١٤	محاسب/ محمود سيد محمود عبد الجواد	جامع أصوات
١٥	أستاذة / نهاد إبراهيم	جامع أصوات



وفي البداية رحب السيد المحاسب/ عماد الدين مصطفى رئيس الجمعية العامة بالسادة أعضاء الجمعية العامة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ، كما رحب بالسادة أعضاء مجلس إدارة شركة كيما والسادة ممثلي العاملين الحاضرين ، كما رحب بالسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات

محاسب / هانى روفانيل سوريال .. وكيل أول الوزارة – مدير الإدارة
محاسب / رباب مصطفى حمدي .. وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
محاسب/ عماد الدين قطب محمد .. مدير عام – نائب مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن .. مدير عام – نائب مدير الإدارة
محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى .. رئيس قطاع الصناعات الكيماوية – تقييم الأداء

السيد / رئيس الجمعية العامة

نبدأ أعمال الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) ونستأذن حضراتكم فى إختيار أمين سر الجمعية ، وجامعى الأصوات

أمين الســــر : محاسب / جمال سيد محمد حواش

جامعى الأصوات : محاسب/ محمود سيد محمود محاسب/ نهاد إبراهيم

- إجمالي عدد الاسهم ٨٩٢٩٨٨٣٧٤ سهم

- عدد اسهم الحضور ٨٣٢٩٢٣٢٢٦ سهم

- نسبة الحضور ٩٣,٢٧٤ %

وبالتالى يصبح النصاب مكتمل وعلى بركة الله نبدأ أعمال الجمعية

نعرض على حضراتكم اليوم أعمال الجمعية العامة العادية الموضوعات الآتية :-

١- التصديق على تقريرى مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وكذا الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

٢- تقرير السادة مراقبى الحسابات وتقويم الأداء للجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليه .

حز



٢١١

٣

حز

- ٣- تقرير السادة مراقبي الحسابات عن الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالي المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
 - ٤- التصديق على قائمة المركز المالي والحسابات الختامية عن العام المالي المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
 - ٥- إخلاء مسئولية مجلس إدارة الشركة عن العام المالي المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠
 - ٦- إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/١
 - ٧- الموافقة لمجلس الإدارة على عقود المعاوضة التى أبرمتها الشركة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٠ مع شركة مصر للتأمين وكذلك الترخيص للمجلس فى إبرام عقود المعاوضة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ .
 - ٨- إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة وبما يتفق واحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديلات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
- أستاذن حضراتكم للوقوف دقيقة حداد على روح الفقيد دكتور مهندس/ جمال إسماعيل محمد عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون الفنية والذى وافته المنية فى شهر أكتوبر الماضى .
- ونبدأ بعرض تقرير مجلس الإدارة ، فليتفضل المهندس/ عيد الحوت بعرض تقرير مجلس الإدارة .

السيد المهندس/ العضو المنتدب المتفرغ للإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحاسب/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

ورئيس الجمعية العامة

السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة

السادة أعضاء مجلس إدارة شركة كيما

السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب / هانى روفانيل سوريال .. وكيل الوزارة – قائم بأعمال مدير الإدارة

محاسب / إيمان عبدالعاطى السيد .. وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة

محاسب/ عماد الدين قطب محمد .. مدير عام – نائب مدير الإدارة

محاسب / خالد عمر عبد الرحمن .. مدير عام – نائب مدير الإدارة

محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى .. رئيس قطاع الصناعات الكيماوية – تقييم الأداء



٢١٠

٤

يسعدنى أن أقدم لحضراتكم تقرير عن نشاط الشركة عن العام المالى المنتهى فى
٢٠٢٠/٦/٣٠

الشئ المهم والمهم لنا جميعاً مشروع كيما٢، بدأنا المشروع فى ٢٠١٦/١/١٣ وتم
الإستلام فى ٢٠١٩/٨/٢٣ وتم إصدار شهادة الإنتهاء الميكانيكى للمقاول ، كان يوجد
لجنة مكونة من أربع جهات إستلمت كل معدة على حدى وهم شركة تكنومنت – أوراسكوم
– انبى – كيما ، كل معدة لها كارت يوقع عليه الأربيع جهات بأن تم تركيب المعدة وإختبارها
إختبار جاف .

بعد الحصول على كل معدات الأمونيا والمرافق تم الإعتماد من طرفى مع المقاول لأن كل
الأطراف تكنومنت – أوراسكوم – انبى – كيما إعتمدت كل المعدات .

وبناءً عليه بدأنا نقوم بتجارب التشغيل – وتجارب التشغيل معناها أننا نقوم بتشغيل
كل المصنع ليعطى المطلوب منه إلى جانب التشغيل ، لا ننظر إلى كمية الإنتاج ولا
المواصفات ولا الطاقة فى هذه الفترة وبالتالي تم الإنتهاء من تجارب التشغيل فى
٢٠١٩/٩/٢١ .

التشغيل التجارى يعنى مصنع الأمونيا واليوريا تم العمل بأحمال بحيث يعمل ثلاثة
عشر يوماً متصلة بحيث يكون إنتاجنا لا يقل عن ٨٥% وأخر يومان على حمل
١٠٠% وأصبحت الأمور تسير على هذه الإنتاجية ، بعد الإنتهاء من التشغيل
التجارى بدأنا فى إختبارات الأداء .

وإختبارات الأداء تقول المفروض أن المصنع ١٠٠% أى ينتج ١٢٠٠ طن أمونيا –
١٥٧٠ طن يوريا بإستهلاك طاقة للأمونيا ٦,٦٨ جيجا كالورى / طن.

تم الإنتهاء من هذه الموضوعات كلها وأرسلناها للمستشار الفنى المختار من قبل
البنوك حتى يتحقق من هذا الموضوع .

وبدأ المستشار الفنى يطلب كل المستندات اللازمة للخطوات كلها والمستشار الفنى
هو مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث الهندسية بكلية الهندسة – جامعة القاهرة
وهذا المركز تم إختياره من قبل البنوك كمستشار فنى لها .

(مداخلة أ / عماد الدين قطب محمد – مدير عام – نائب مدير الإدارة – الجهاز المركزى للمحاسبات)
كلية الهندسة – جامعة القاهرة ليست المستشار الفنى للبنوك كما أفاد السيد المهندس
العضو المنتدب المتفرغ للإدارة ونيكسنت هى المستشار الفنى للبنوك .

(متابعة كلمة السيد المهندس/ عيد الحوت)

وقد أكد المركز على إجتياز كافة المراحل بنجاح وبناءً عليه أصدر المركز بعد
إطلاعه على الأوراق كلها مثل الإنتهاء الميكانيكى وتجارب التشغيل التجارى
وإختبارات الأداء ، وأفاد بأن كل الخطوات ناجحة وسوف تظهر النتائج لاحقاً .



وتم إستقرار المصنع من شهر ديسمبر ٢٠١٩ وينتج أمونيا ويوريا وبدأ الإنتاج يدخل المخازن ونقوم بالتصدير .

وإعتباراً من ١٣ / ٢ / ٢٠٢٠ تم التشغيل التجارى لمدة ٣٠ يوم متصلة وخلال ١٣ يوم من ال ٣٠ يوم كان انتاجنا اكثر من ٨٥ % يوم واخر يومين اكثر من ١٠٠ % .

وعند رؤية الأرقام يتضح لنا أرقام إنتاج الأمونيا كلها أعلى من ١٢٠٠ طن واليوريا كلها أعلى من ١٥٠٠ طن معنى ذلك أن التشغيل التجارى نجح حسب الخطوات التى تم الإتفاق عليها فى عقد التشغيل مع شركة تكنومنت .

وبالنسبة لآخر يومين الذى كان فى الأحمال ١٠٠ % وكان إنتاج الأمونيا ١٢٣١ طن واليوريا ١٦٣٠ طن .

واليوم التالى الأمونيا ١٢١٧ طن واليوريا ١٦٧٣ طن وهذه الأرقام لأحمال أعلى من ١٠٠ % ، ولو نظرنا لأرقام إنتاج الأمونيا واليوريا لمدة ٧ أيام متصلة عند حمل ١٠٠ % فالأرقام كلها أعلى من ١٢٠٠ طن للأمونيا واليوريا أعلى من ١٥٠٠ طن وهذا النظام المعمول به فى كل إختبارات الأداء .

ونحن نعمل تم وصول الأحمال إلى ١١٠ % بمعنى أن الأمونيا وصلت إلى ١٣٢٠ طن واليوريا ١٧٢٥ طن والأرقام أماننا ، طبعاً هذه الأرقام تحققت والإنتاج تحقق وهذه الأرقام كلها موجودة فى التقرير الذى راجعته لجنة كلية الهندسة .

وخلال هذه الفترة بدأنا فى الإنتاج ولكن كنا حريصين أن العمالة لدينا تكون مدربه تدريب جيد وذلك بشركة ابوقير للأسمدة .

فى ٢٠٢٠/٤/٧ تم عمل عقد مع مركز تطوير الدراسات العليا بكلية الهندسة – جامعة القاهرة – وكل المستندات كانت أمام اللجنة بحيث تدرسها دراسة وافية وإصدار تقرير بنجاح كل الخطوات المشار إليها من التركيب الميكانيكى والتشغيل والإنتهاء من التشغيل التجارى وبالتالي تم إعتقاد شهادة القبول المبدئى لشركة تكنومنت وكل هذه الأشياء بالأرقام .

ومن الإنجازات التى تمت زيارة معالى رئيس الوزراء إلى أسوان برفقة السيد معالى وزير قطاع الأعمال العام وأخبر سيادته ان شروط البنوك مجحفة بعض الشئ لأن شركة كيما لن تتحمل ذلك ، فطلب من سيادته أن يتدخل لدى البنوك .

ونستغل هذه الفرصة بوجود زيارات متكررة من قبل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وقلنا لهم أننا عانينا الأمرين فى إنشاء هذا المصنع والمصنع مكبل بالديون والأقساط والفوائد فطلبوا منا إرسال مذكرة إلى جهاز المشروعات القومية برئاسة مجلس الوزراء – وأرسلنا مذكرة إليهم وأفادونا بأن رئيس مجلس الوزراء وافق على المذكرة وقرر إعفاء كيما من ٥٥ % من السماد الازوتى المورد لوزارة



الزراعة ولكن بشرط أن الوزراء المعنيين والسيد المحاسب رئيس الشركة القابضة يجتمعوا لبحثوا كيف سيسدد عجز الكميات التي كانت توردها كيما .
وكان يعتقد سيادته أن كيما تورد أسمدة للبنوك الزراعية وعند علم سيادته أن الشركة لا تورد للبنوك وبالتالي أصبح لا يوجد عجز وبالتالي تأكد معالي وزير الزراعة بأن كيما لا تورد أسمدة .

وبالاجتماع بمعالي وزير الزراعة قال أن كيما لا يوجد عليها توريد لكن لكي يكون هناك مساواة بين الشركات المختلفة ، لابد من توريد أى كمية وليكن ٦ الاف طن شهرياً كمية ثابتة وليست متغيرة وتم ذلك فى إجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ وفى نفس الوقت أعطانى ميزة اخرى وهى أن أى سماد أزوتى ممكن ان نورد منه وليس شرط أن يكون يوريا.

وخلال الإجتماع أكد معالي السيد الأستاذ / وزير الزراعة يتم بدءاً من ٢٠٢٠/٢/١٣ توريد هذه الكمية لحين وصولاً لإتفاق من رئاسة مجلس الوزراء وحتى شهر مارس ٢٠٢٠ لم تصل إلى شركة كيما أيه تعليمات ، فتم الإتصال بالسيد الأستاذ الدكتور / عباس الشناوى - رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة والذي أفاد بأن يتم التوريد من تاريخ الإجتماع فى ٢٠٢٠/٢/١٣ لكونها تعليمات وزير الزراعة لذلك تم توريد حصة شهر مارس ٢٠٢٠ مع الإلتزام بتوريد حصة شهر فبراير ٢٠٢٠ لاحقاً وعلى هذا الأساس يكون الإعفاء من قيمة رسم الصادر بداية من شهر فبراير ٢٠٢٠ وتم الإلتزام بذلك منذ ذلك التاريخ.

- نظراً لإنتشار جائحة فيروس كورونا وقيام شركة كيما بإصدار خطابات ضمان لصالح مصلحة الجمارك وذلك للسماح بالتصدير بدون رسم صادر مما أدى إلى إضطرار شركة كيما إلى الإستعانة بمراقب الحسابات الخارجى للبنوك الممولة (مكتب طارق جمعه) والمتعاقد معه لتدقيق البيانات المالية الخاصة بالشركة علاوة على زيادة كميات الإنتاج وإمتلاء المخزن وتهديد شركة تكنيمونت بإيقاف الإنتاج والشكوى إلى الشركة القابضة وهذا خطأ ولكن الظروف خلال هذه الفترة كانت غير مستقرة والحاجة الماسة للتصدير ودخول كميات الإنتاج إلى الموانىء وضرورة سرعة إنهاء الإجراءات الجمركية حيث تقوم الشركة بالتصدير لميناء دمياط وهناك تعليمات جمركية على وجه الخصوص لسماد اليوريا تحول دون دخول السيارات إلى الدائرة الجمركية قبل فتح شهادة الإجراءات الجمركية وسداد قيمة رسم الصادر أو إصدار خطاب ضمان بقيمته مما كان سيترتب عليه تكسب السيارات أمام بوابة الميناء وتحمل الشركة لغرامات التأخير للسيارات والعملاء ، علاوة على قيام الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بإصدار تعليمات إلى البنك

جد



٢١٠

٢٢

الأهلى المصرى بإصدار خطاب ضمان بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى لمصلحة الجمارك بضمان أذن الخزائنة للشركة القابضة وضرورة العمل على عدم تسهيل قيمة خطاب الضمان.

وكما موضح بالجدول المعروض الكميات التى قمنا ببيعها من الأمونيا واليوريا ، إنتاج الأمونيا من يوليو ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ هو ٢٠٠ الف طنواليوريا ٣٠٠ الف طن ، بلغت كمية اليوريا التى تم بيعها محلياً ٤٠٠ الف طن وصدرنا ١٦٥ الف طن ،

يوجد بعض الخسائر التى تعرضنا لها نتيجة للظروف التى كنا نمر بها منها :-

١- إنخفاض حاد فى سعر اليوريا فسعر اليوريا فى ٢٠١٨/٢٠١٩ كان ٣٠٥ دولار / طن وكان مخطط لها فى الموازنة ٢٦٥ دولار للطن ولكن للأسف تم البيع بمبلغ ٢١٤ دولار للطن ، وهذا أدى إلى حدوث خسائر فى حدود مبلغ ٦ مليون دولار.

٢- مبلغ ١,٤١٩,٥٥٨.٣٦ دولار أمريكى قيمة رسم الصادر عن شحنة كمية ٤٥٠٠٠ طن يوريا المصدرة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦.

٣- مبلغ ٤١١,٧٣٥.٠٢ دولار أمريكى قيمة تسهيل خطاب الضمان لصالح مصلحة الجمارك لتأخر الحصول على موافقة وزارة الزراعة على الكمية المطلوب توريدها من الأسمدة الأزوتية.

٤- مبلغ ٦,٣٨١,٤٩٦.٥٤ دولار أمريكى قيمة النولون المسدد لشركة سيسكو ترانس والخاص بالنقل والشحن لسماذ اليوريا.

كل ذلك مع تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد والذي أدى إلى إنخفاض غير مسبوق فى الأسعار العالمية وذلك نتيجة لإنخفاض أسعار الطاقة العالمية والذي إنعكس بالتتابع على أسعار تصدير سماء اليوريا مما أدى إلى إنخفاض تصدير كافة الشركات المصرية المنتجة لليوريا مما أدى إلى تشبع السوق المحلى وإنخفاض الأسعار.

بالنسبة لكيما ١ حتى عام ٢٠١٨ كنا نكسب لكن منذ أواخر ٢٠١٧/٢٠١٨ بدأنا إيقاف وحدة الهيدروجين وإنتاج الأمونيا فى كيما ١ ، وبالتالي كان يوجد أكسجين يستنتج من الهيدروجين ومنع هذا الأكسجين مما أدى إلى أن مواصفات حامض النيتريك أصبحت غير مطابقة .

فى ٢٦/١١/٢٠١٩ حدث شكوى من أحد المدارس من وجود إختناقات وبرر المحافظ فى ذلك الوقت بأن شركة كيما هى المتسبب وبتحرى الأرصاد الجوية أظهرت إتجاهات الريح بأن الموضوع ليس له علاقة بشركة كيما .

وهذا أدى إلى إيقاف أكثر من ٩١ يوم نظراً للظروف البيئية وبالتالي إنخفاض الإنتاج من ١٠٠ الف طن إلى ٤٨ الف طن ^{٤٨}



٥١

٥٢

الشيء الآخر أن شركة كيما كان يوجد لديها أراضي في أنحاء متفرقة واستولى عليها الأهالي وبدأنا في الفترة الحالية تحديد هذه الأراضي .
 وإتضح لنا أن شركة الكهرباء التي تشتكى دائماً أن لها مبالغ لدى كيما إتضح أن لديها ٤ قطع أراضي خاصة بكيما واستولت علي ثلاثة منهم ، أخذنا حكم ابتدائي بنزع الملكية ودفع تعويض عن تلك الفترة والرابعة تم تأجيلها إلى ٢٠٢٠/١٢/٢٤ وتبلغ مساحة هذه الأراضي مليون متر مربع ، وقمنا بعمل حصر كامل لكافة الأراضي الخاصة بنا ويوجد أراضي جاهزة لدخول المزاد .
 وفي نهاية الكلمة أشكر حضراتكم وكل من ساند شركة كيما وخاصة السيد محافظ أسوان وكل الأجهزة في أسوان وأشكر السيد رئيس الجمعية العامة والسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات والسادة الحضور .
السيد / رئيس الجمعية العامة

بالطبع مثل ما قام بالشرح السيد المهندس/ عيد الحوت بأن مشروع كيما ٢ بدأ منذ أكثر من عشر سنوات تلقى الكثير من العثرات خلال فترة تنفيذه سواء في البداية والثلاث سنوات الأولى فيما يتعلق بالثورة وبعد ذلك مشاكل متعلقة بالتمويل وتوافر العملة في هذه الفترة ، ثم بدء عمل تسوية بمبلغ كبير جداً تحمته شركة كيما لكي يبدأ المشروع وبمجرد ما بدء في ٢٠١٦ أيضاً كان يوجد العديد من المشاكل ولكن بالنسبة لنا كما عرضنا على حضراتكم في الجمعية السابقة أن الهدف الرئيسي أن يعمل هذا المشروع ، وهذا كان هدف وحلم في الحقيقة ، وكنا نحاول أن نذلل كل العقبات لتحقيق هذا الحلم ، وبالفعل بدأ مشروع كيما في العمل بعد إستيفاء كافة المواصفات الفنية المطلوبة للإستلام وبدأ بالفعل وحقق الأرقام التي كانت مطلوبة في الفترات المحددة ، سواء كان في الإستلام الميكانيكي أو شهادة الإستلام المبدئي ، كان لابد من تحقيق معايير معينة في تواريخ معينة وإنتاج بطاقات معينة لفترات معينة وهذا كان أول إنجاز في الحقيقة .

والمشروع تم تنفيذه وعمل لمدة خمسة شهور تقريباً الآن حدث مشكلة فنية في الضاغط الخاص باليوريا في شهر سبتمبر ٢٠٢٠ بالطبع هذا الموضوع مزعج جداً ولكنه موضوع وارد ويمكن أن نراه في كل مصانع الأسمدة في العالم باختلاف التكنولوجيات سواء أمريكية أو ألمانية أو صينية حدث بها مشاكل مثيلة والمجالات العلمية تثبت ذلك .

وبفضل الله بالتواصل مع المورد والمنتج للضاغط كان من الممكن أن يتم الإصلاح خلال ستة أشهر وهذا كان التوقيت الطبيعي لإصلاح هذا العطل .

لكن بتعاون جميع الجهات إستطعنا بفضل الله تشغيل الأمونيا منذ حوالي أسبوع وغداً صباحاً بإذن الله تعمل وحدة اليوريا وبذلك يصبح مصنع كيما ٢ يعمل بطاقته القصوى بعد ٣ شهور من حدوث المشكلة وذلك بتفاهم كامل مع المقاول ومع



المورد الرئيسي ونحن بالفعل في فترة الضمان وخلال سنة الضمان ، وبالتالي هم مسؤلون مسؤلية كاملة عن المشروع وجميع المعدات التي به وكان أهم شئ أن يعمل المشروع وينتج ويبيع ويؤدي التزاماته سواء كانت للبنوك أو البترول وهذا كان أول هدف لابد من الإنتهاء منه .

الحسابات التي بيننا وبين مقاول المشروع التي له وعليه كل هذه الأمور مطروحة أمام لجنة فض المنازعات عقود الإستثمار بوزارة العدل وهذه اللجنة متمثل بها كل جهات الدولة حتى نكون مطمئنين أنه لا يوجد أسرار .

- يوجد ملف كامل بحقوق الشركة مقابل الملف المقدم من المقاول التي يطالب فيها ببعض الحقوق والإثتان معروضين أمام لجنة فض المنازعات عقود الإستثمار لكي نصل إلى تسوية تضمن التعاون بالإضافة أننا متعاقدين مع المقاول على عقد تشغيل وصيانة لمدة سنتين إلى أن نطمئن أن العمالة لدينا الذين تم تدريبهم في شركة ابو قير أو الذين تم تعيينهم بعد فحوصات دقيقة من شباب المهندسين والكيميائين وقفوا على أرجلهم وأصبحوا مطمئنين واكتسبوا الخبرة الكافية التي تمكنهم من قيادة هذا المشروع .

فبالنظر إلى ما كان يجب أن أؤمن لهم هذا التواجد لكي يطمئنا ، فتعاقدنا لمدة سنتين مع المقاول بعقود تشغيل وصيانة ويكون مسؤل عن المشروع بالكامل ويقوم بتدريب العمالة الموجودة بالإضافة إلى أن جزء من التسوية المعروضة على لجنة فض المنازعات عقود الإستثمار التي تمثل تأهيل كيما ١ والتي تشمل وحدة الحامض ووحدة النترات وعمل وحدات جديدة ، هذا باختصار الوضع الحالي .

- يوجد أيضاً ملف كبير نعمل عليه وهو ملف التمويل ، نتيجة الظروف التي مرت بها كيما من بداية المشروع والظروف التي كانت تمر بها البلاد ومعايير المخاطرة بالنسبة إلى مصر كانت مرتفعة جداً خلال هذه الفترة وبالتالي شروط التمويل التي تعاقدت عليها كيما تقريباً نقدر أن نقول عليها مجحفة ولكنها كانت مناسبة مع الظروف المتاحة في ذلك الوقت ، وبالتالي هدفنا اليوم بعد تشغيل المصنع الإطمئنان أنه يعمل طبقاً للمعدلات المتعاقد عليها ويمكن أن نجلس مع البنوك للتفاوض على التمويل أو نجد مصادر تمويل أخرى نسدد بها القرض القديم وتكون بشروط ميسرة وهذا الموضوع نعمل عليه لجنة من المتخصصين ولكن الشرط الرئيسي أن يكون المصنع يعمل ، وتم إستخراج رخصته وبالتالي يوجد قائمة من الإشتراطات قبل الجلوس مع البنوك وهذا ملف كبير إلى حد كبير نحاول إنجازه . ونطمئن حضراتكم أن الناحية المادية للمصنع بإذن الله غداً سوف يعمل بالطاقة القصوى ويحقق المعايير التي تم التعاقد عليها .



١١

عبد

ونطمئن حضراتكم بأن التحديات الأخرى سواء كانت إتفاقية التسوية أو إعادة التمويل نعمل عليها ، وبالقريب سنقرأ عن هذه المواضيع أو نقوم بعرضها على حضراتكم بإحدى الجمعيات العامة .

• نترك الميكروفون للجهاز وبعد ذلك نتلقى التعليقات .

السيد المحاسب / هانى روفائيل سوريال وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة

شكراً عماد بك

السادة أعضاء الجمعية العامة – السيد رئيس الجمعية العامة

السادة أعضاء مجلس الإدارة – السادة الحضور كل عام وحضراتكم بخير .

نحن نجتمع اليوم فى جمعية عامة عادية لشركة كيما لكن هى ظروف غير عادية كما كررنا مراراً .

أول الظروف هى جائحة كورونا التى جعلتنا متباعدين عن بعضنا البعض كما بالقاعة وبالرغم من إختصار السيد المهندس / عيد الحوت الكثير من التقرير فلا بد أن أختصر أيضاً تقرير الجهاز المركزى خاصةً أن تقرير الجهاز لهذا العام تقرير كبير والرد عليه سيكون كبير والتعقيب عليه تعقيب كبير ، ولو قمنا بقراءة ملحوظة ملحوظة لن نغادر القاعة ، خاصة أن شركة كيما رائدة وبها إستثمارات كبيرة ولا بد أن تحترم منا كفريق عمل ، لا بد من إحترام كل جنيه تم صرفه فى شركة كيما ولا بد من التدقيق فى كل مبلغ وكل ملحوظة وهذا ما جعلنا نبذل جهد كبير وعرض كبير وسوف أخص على حضراتكم كالاتى:

التقرير عن القوائم المالية فى ٣٠/٦/٢٠٢٠ كان تقرير نمطى كباقى الشركات ، الشركات تقدم نتائج أعمال ونحن نعقب على هذه النتائج ، وهل النتائج تثبت كما هى مقيدة فى الدفاتر أم يوجد مخالفات حسابية أو محاسبية وهذا الجزء الأول فى التقرير.

الجزء الثانى : هو سلامة التصرفات والذى تحدث عنه عماد بك بجزء كبير وهو المشروع الجديد الوليد الذى نتمنى أن يعمل .

حضرتكم كمساهم حاضر الجمعية تنظر إلى نتائج الأعمال – كلنا متوقعين نتائج مبهرة للمشروع فى أول سنة وكنا متوقعين خير كبير لكن للأسف تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن .

نحن لدينا إستثمارات مالية بحوالى ١٣,٢ مليار جنيه ، مشروع كيما ٢ فقط يستحوذ على ١,٢ مليار جنيه ، وهذا ليس رقم هين لتركه بدون تعقيب .

صافى الخسارة ١,٣٥٠ مليار جنيه ، منهم ضرائب مؤجلة ٩١٥ مليون جنيه وخسائر تشغيل بنحو ٤٣٤ مليون جنيه ، رغم أنه كان المستهدف تحقيق أرباح

تشغيل ٤١٣ مليون جنيه .



ب.م

ب.م

الإيرادات متضمنة نحو ١٤٠ مليون جنيه إيرادات عرضية منها نحو ٩٥ مليون جنيه فروق عملة ونحو ٤٥ مليون جنيه عائد الإستثمار من شركة أبوقير للأسمدة .

أيضاً من ضمن الخسائر التي تحملتها الشركة ، وكل هذا الكلام مذكور بالتفصيل وأستاذن عماد بك إدراج التقرير بالكامل والرد والتعقيب بالكامل والمذكرة التي ستسلم في حينه كالمتبع في كل الجمعيات إختصاراً للوقت .

أحد أسباب الخسائر زيادة التكلفة عن سعر البيع ، وتم تقييم المخزون بها وحققت تقريباً ٣١,٣ مليون جنيه خسائر .

تم بيع بعض الأصناف من الإنتاج التام برقم مماثل للخسائر متضمناً ٦٢ مليون جنيه وهذا فقط تقييم صنف أو صنفين من الإنتاج التام .

يوجد هدر غاز خلال الخمسة شهور السابقة قدرها ٧٠ مليون جنيه ، بالطبع دفاتر الشركة أفصحت عن هذا ، والأرقام هذه مدققة .

كالعادة المخصصات غير كافية ونطالب بتدعيمها ، وإعادة دراستها ، دائما نطالب الشركة باكثر من تقرير بوضع نظام رقابة على المخزون ، خاصة مخزون الإنتاج التام ، الإنتاج يسلم بإسلوب تقارير وإسلوب بدائي لا يرقى أن نراقب على إنتاج مصنع بمبلغ ١١ مليار جنيه ، وهذا الكلام تكرر تحت نظر الجمعية ولا بد من إعادة النظر في أسلوب الرقابة على مخزون الإنتاج التام .

يوجد التزامات قصيرة الأجل كما وضح رئيس الجمعية في شهر ١٢ مقدارها ٦١٠ مليون جنيه تقريباً قيمة قسط القرض للمشروع والفوائد المستحقة عليه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

بخلاف قسط قرض البنوك بنحو ٣١٢ مليون جنيه وفوائد مستحقة بنحو ٢٩٠ مليون جنيه وقرض الشركة القابضة الذي دفعته بحوالي ٧١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ولم يسدد .

الشركة مكبله والهيكل التمويلي بها مكبل بأرقام وتحتاج إلى إعادة نظر وإعادة هيكلة كان الله في عونهم .

قروض البنوك حوالي ٥,٦ مليار جنيه ، قروض مستحقة خلال السنة ٩٨٩ مليون جنيه ، نتيجة الخسارة هذا العام حقوق الملكية إنخفضت من ٥,٦ مليار جنيه إلى ٣,٩ مليار جنيه أي بنحو ٦٩% أي أكثر من ثلث حقوق الملكية تآكل ، وهذا رقم خطير وهذا دور مراقب الحسابات وهو إعطاء ضوء أحمر يقول خذوا حذركم من رأسمالكم .

– يوجد مشاكل مع شركة كيما ذكرناها الجمعية الماضية في اعتماد الموازنة لم تقم الشركة بموافاتها ولم تقم بعرض موازنة شركة كيما حتى تاريخه ، نحن في شهر ديسمبر – الشركة التي لا تقدر بالنظر على مستقبلها لانها لا تمتلك حاضرها .



المصنع لا يعمل الرئيس قال سيعمل غداً - يوجد خسائر ومستمرة ونزيف خسائر الشركة والعاملين بها .
والشركة تحتاج تصافر جهود مجلس الإدارة والعاملين وتوحيدها لقيام كيما من عثرتها - كيما فى عثرة وتحتاج إعادة نظر .
شركة لم يتم إعداد موازنة لها للعام القادم ولا يوجد عندها خطط للعام القادم كيف يتم المحاسبة والجمعية العامة على ماذا ستحاسب الشركة ؟ وما هو المستهدف وما هى خطة الشركة ؟ لا يوجد
وهذا الجزء الأول فى التقرير باختصار وهو الجزء النمطى فى التقرير الذى يتكلم عن نتائج الأعمال وملاحظات محاسبية كثيرة لن نكررها .
أما بالنسبة للمشروع أيضاً مذكور عنه ملاحظات بالتفصيل بشكل مدقق وساقوم بتسليم السيد رئيس الجمعية مذكرة برؤوس عناوين عن المشروع لتثبت فى المضبطة ، وهذه مطلوب بها شئ من إثنين :

١- إما لجان تدرس وترد .

٢- أو إحاله لجهات التحقيق مباشرة .

المذكرة هى تلخيص للتقرير

اولاً الملاحظات التى شابت تنفيذ وإستلام المشروع ، وترى الإدارة إحالتها

مباشرة إلى جهات التحقيق .

أول شئ التأخير فى إستلام المشروع نحو ١٦ شهر ، حققت خسائر تحملتها الشركة بنحو ٥٥٠ مليون جنيه طبقاً للنموذج المالى للمشروع المقدم للبنوك فى

٢٠١٨/٣ وهذه المبالغ كان يمكن تحقيقها تحولت إلى خسائر .

بفحص المشروع تبين قيام السيد العضو المنتدب المتفرغ لشئون الإدارة بالتوقيع منفرداً بالإستلام على كافة شهادات الإستلام من مقاول المشروع وهذا موضوع

خطير ويحتاج إلى رد وتحقيق .

عدم قدرة الإستشارى الفنى للبنوك شركة (نيكسنت) والذى تم التعاقد معه فى

٢٠٢٠/٤/٢٧ على إعطاء تقرير عن المشروع حتى تاريخه .

يوجد أخطاء فنية عديدة مذكورة فى التقرير وكما قال السيد رئيس الجمعية العامة من الوارد حدوثها فى كثير من الشركات لكن أنا أتحدث فى مشروع وليد فهذا

مؤشر غير جيد .

يوجد تضارب مصالح بما يضر بحقوق الشركة حيث تم التعاقد مع شركة تكنومونت لتشغيل المشروع لمدة سنتين وهى نفس الشركة المنفذة للمشروع ، فأصبحت

خصم وحكم فى آن واحد ، وهذا لا يستقيم .

قيام الشركة بعمل وثيقة تأمين مؤقتة ضد مخاطر التشغيل من قبل شركة مصر للتأمين على مصنع كيما ٢ ولمدة عام واحد لتغطية المصنع فى حدود (٢) مليار



جنيه ، ولم تشمل الوثيقة على تغطية مخاطر فقد الأرباح والخسائر الناتجة عن التوقف الكلى والجزئى للعمل مع عدم التزام الشركة بإتخاذ كافة الإحتياطات اللازمة لحماية الأعيان المؤمن عليها والمحافظة عليها ، وإتباع كافة القوانين ، وهو مالم تقم به الشركة ، بالطبع يوجد آثار سلبية على التسوية الودية كما قال عماد بك ، وهذه الأمور كلها فى فض المنازعات ، وسننتظر مااستسفر عنه نتيجة اللجنة .

ثانيا :- يوجد ملاحظات فى موضوعات أخرى مطلوب إحالتها إلى جهات التحقيق .
منها موضوع فرن الفيروسيلىكون والذى إنتهى تماما ، وأصبح غير مستهدف إنتاج له ، وعليه أكثر من علامة إستفهام ، وهذا يحتاج إلى تحقيق .

- يوجد موضوع مطلوب فيه التحقيق رغم ان الشركة قامت بإجراء التسوية المحاسبية عنه ، وهو سبق إثارته فى العام السابق وهو إضافة كميات بدون وجه حق فى مخزون الإنتاج التام ، أسفرت عنه إجراء تسوية بنحو ٨١ مليون جنيه ، ٣٠ مليون جنيه خصما من الأرباح المرحلة - وتحميل الخسائر المرحلة بنحو ٥١ مليون جنيه ، كان يتعين على الشركة التعاون مع الجهاز والإصغاء لصوت العقل ، وإجراء هذه التسوية فى حينه ، لكن تم نوع من المكابرة والتسويف والمماطلة ، أدت إلى أنها تمت التسوية هذا العام ، وهذا موضوع يستوجب التحقيق لأن العام الماضى بناءا على النتائج غير المدققة وغير المحققة وحققت خسائر - الشركة أخفت عنا تقرير اللجنة التى قامت بالجرد ، وفى النهاية اعترفت بوجود عجز .

- تم صرف مكافآت العام الماضى وهذا أمر لا يستقيم .
- يوجد موضوع التعاقد مع شركة سيسكو ترانس للنقل ، ويوجد مواضيع شابت التعاقد مع شركة أى سى سى للإستشارات والخدمات اللوجيستية .
- يوجد مخالفات أدت إلى مطالبة مصلحة الجمارك بمبالغ كبيرة تصل لنحو ٩٦ مليون جنيه .

- يوجد مخالفات شابت تحرير شيك بنحو ٤ مليون جنيه للمورد شركة مصر النور لشراء مواد تعبئة وتغليف دون إستلام أى كمية منها .

- يوجد ٣٧ مليون جنيه تعويضات لمقاول مشروع كيما ٢ دون الرجوع إلى البنوك الممولة فى تحمل هذا المبلغ ، رغم تأخرها فى إصدار الإعتمادات المستندية .

كل هذه المواضيع نحن نطلب من الشركة القابضة أنها تأخذ خطوة وتقوم بدورها ، وتحقق فى هذه المواضيع وتقوم بالرد علينا .

- دور الشركة التابعة إنتفى ، والرد بإرجاءه لايفى بما جاء بالملاحظات ، وغير مقنع تماما .

- يوجد مواضيع نرى إحالتها للسيد/ وزير قطاع الأعمال خاصة أنه من الممكن أن يساعد بها بتوجيهاته ، منها عدم إتمام المشروعات المكملة لمشروع كيما ٢ حتى تاريخه متمثلة فى خط السكة الحديد بتكلفة تصل لنحو ٦٢ مليون جنيه .



- إعادة تأهيل مصنع السماد القائم بتكلفة نحو ٧٤ مليون جنيه .
 - عدم وضوح السياسة البيعية والتسويقية لشركة كيما بشأن الخطة التسويقية لمنتجات مشروع كيما ٢ وهذا مذكور فى التقرير بالتفصيل .
 - لا يوجد مصنع وليد ولا يوجد معه خطة تسويقية ، نحن نحتاج خطة تسويقية ، وكيفية تحقيقها ؟ ومن المسئول عنها لكى يستطيع مجلس الإدارة ، وبالطبع ذلك مطلوب من مجلس الإدارة أن يضعها ويقول من المسئول عن تحديدها ، والمخالفات التى تتم ، تتم لماذا ؟
 طبعا نحن ذكرنا النتائج السلبية للمبيعات ، وضعف الرقابة على الإنتاج والمخزون ، وأنه لم يتم إعداد الموازنة النخطيطة .
 الملاحظات كثيرة وجسيمة ، وأنا أكتفى بهذا القدر ، وسأنتظر الرد من عماد بك على ماورد بالتقرير والسادة أعضاء الجمعية الموقرين أعتقد أنهم قرأوا التقرير بالكامل على موقع البورصة ، فلا يوجد جديد يمكن أن أضيفه الآن ، إلا بعد سماع الرد من عماد بك .

السيد رئيس الجمعية العامة

شكرا هانى بك ، ،

طبعا التقرير المعروض على حضراتكم تقرير تفصيلي يمثل تشخيص لكل الأمور التى بالشركة ، سواء كانت فنية أو تعاقدية أو تسويقية أو مالية ، وفى الحقيقة أنا أشكر الجهاز المركزى والزلاء الذين قاموا بهذا الجهد الجبار لأنهم فى الحقيقة أعطونا التشخيص الذى نعمل عليه ، لكن نرى النقاط التى تحتاج إصلاح ، والنقاط التى تحتاج أننا نتعامل معها حفاظا على حقوق المساهمين وحقوق الشركة ، فأشكرهم على ذلك .

من الطبيعى كما أشار هانى بك أن النتائج المحققة خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ليست متناسبة مع التقديرات ، ولكن طبعا حضراتكم التقديرات كانت مبنية على أن المشروع يتم إستلامه فى ديسمبر ٢٠١٩ وبالتالي الموازنة كانت معدة على أننا سنعمل فترة أطول ، بينما الحقيقة أننا إستلمنا المشروع فى إبريل ٢٠٢٠ ، وطبعا هذه كانت فترة الكوميشنج بها تشغيل وإيقاف وهذا طبيعى ، فالإستلام يحدث إن حضرتك تبدأ فى التشغيل وتواجه بعض الملاحظات فيتم الإيقاف وإصلاحها وهذا الطبيعى ، لذلك فترة الضمان فى المصانع مثل تلك سنة كاملة ، يكون متوقع فيها أن يحدث أى شىء ، لأن حضرتك بعد السنة لو وجدت معدة عملت لسنة بكفاءة من غير المتوقع أن يحدث شىء بعد ذلك ، ولكن كل المشاكل الفنية فى المعدات تحدث فى خلال فترة الضمان ، ولذلك هذا هو الهدف من فترة الضمان ، أنه إذا ظهرت عيوب فالمقاول أو المورد يتلافاها . سواء بإصلاحها أو باستبدالها ، وبالتالي هذه أشياء متوقعة ، فطبعا نتيجة إن الشركة



عملت فترة في الشهرين الأخيرين من العام المالي ، وبالتالي حدث التفاوت الكبير ، بالإضافة إلى موضوع كما عرض هانى بك موضوع الضريبة المؤجلة ، وهذا موضوع متعلق بتطبيق القانون وهو متعلق بعملية التفاوت ما بين الإهلاك طبقا للطرق المحاسبية مقارنة بالإهلاك بالطرق الضريبية .

معدلات الإهلاك هنا تبقى مختلفة وطريقة الحساب تبقى مختلفة وبالتالي ينجم عنه فرق وهذا الفرق هو ما يسمى الضريبة المؤجلة ببساطة وذلك لغير المتخصصين ، وهذا موضوع متعلق بتطبيق القانون ومتعلق بالمعايير المحاسبية وليس له علاقة بالتشغيل ، بينما التشغيل وهو عبارة عن خسارة ٤٠٠ مليون جنيه ، ناتجة عن أننا كنا مقدرين لفترة أطول ، والفترة التي عملت فيها الشركة فترة أقل وفي ظروف خاصة ، وهذا هو التفسير .

بالنسبة للموضوعات التي أثارها هانى بك ، بإذن الله .. حضراتكم سيتم تشكيل لجان متخصصة لكل نوع من المشاكل التي أثيرت في هذا التقرير وسنحاول أننا نرد بأقصى سرعة ، أتمنى أن يكون بحد أقصى ٣٠ يوم ، وسنحاول أننا نرد على كل هذه الأمور والطبيعي أننا لانتستر على أحد ، ولو هناك أى خطأ سيتحمل المخطيء نتيجة خطأه ولكن الفكرة أن تقوم اللجان ببحث كل هذه الأمور والظروف المتعلقة باتخاذ القرارات ، لأن أغلب هذه الأمور كانت متعلقة باتخاذ قرارات في ظروف معينة وفي توقيتات معينة ، فبالنظر لابد أن نأخذ في الإعتبار الظروف المحيطة باتخاذ القرار عندما كان الشخص يتخذ القرار ، وماهى البيئة التي كانت حوله ودفعته لإتخاذ هذا القرار ، لأننا لانجلس لتقييم قرارات أتخذت في ظروف لم نكن نراها ، وبالتالي سنجعل هذه اللجان تدرس كل الأمور المعروضة ، وتأتى بتقاريرها وسيتم تقديمها إلى الجهاز المركزى ، لكى نستطيع حسم كل هذه الأمور .

السيد رئيس الجمعية العامة

فليتفضل السيد المحاسب/ هشام الصفتى بعرض تقرير تقييم الأداء

السيد المحاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى - رئيس قطاع الكيماويات - تقييم الأداء

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا لحضراتكم ... أحيى جميع الحضور وعلى رأسهم السيد/ رئيس الشركة القابضة والسادة الزملاء مراقبى الحسابات وجميع الحضور .. ربنا يبارك فى الجميع ويكفيهم شر هذه الأمراض الموجودة ، طبعا أنا حزين للأسف لأن كانت الموازنة التي كانت معروضة عن العام السابق كانت طموحة جدا بإستثمارات كبيرة طبعا مثل ما قال الجميع ١١,٢ مليار جنيه تقريبا وزيادة عن الإستثمارات التي كانت موجودة أساسا ، وللأسف لم يتحقق فيها إلا الفتات ، المستهدف من الإنتاج لم



يكمل ٢٠% ، والمبيعات لم تكمل ٩% ، طبعاً ذلك أثر على مجمل الربح المستهدف ، وحضراتكم سردتوا هذا الكلام . ولكن أنا سأنظر على إقتصاديات التشغيل والتي هي عبارة عن المصنع القديم والشهرين الذي عمل فيهم المصنع الجديد ، ولن أتحدث عن مشاكل المصنع والنواحي المالية والإستثمارية أو التسليم والتسلم ، هذه قام بتغطيتها زميلي السيد/مراقب الحسابات بإسهاب ، ويوجد بها تفصيلات ، بالنسبة لى أضيفت إلى أشياء كثيرة ، لكن أنا سأتكلم عن إقتصاديات التشغيل ، فمن المفترض لو قارنا عمل الشركة هذه السنة بالسنة التي قبلها وقمنا بإضافة الشهرين (مايو- يونيو) والتي عمل فيها المصنع الجديد ، سنلاحظ أنه لم يطرأ أى تغييرات محسوسة فى إنتاج الشركة رغم دخول إستثمارات جديدة لشهرين ، حيث ثبت نسبياً قيمة الإنتاج بسعر البيع كان ٤٤٧ مليون جنيه وأصبح ٤٥٧ مليون جنيه أى زاد ١٠ مليون جنيه فقط ، طبعاً مفترض أن لو المصنع الجديد به مشاكل ، فلماذا لم يعمل المصنع القديم بشكل جيد ؟ هذه نقطة مهمة جداً .

حتى إذا نظرنا لأداء الشركة فى إستغلال الطاقة فى المصنع الجديد فى الشهرين ولن نتحدث عن المشاكل قبل الشهرين من الإستلام وتجارب التشغيل ، ونتحدث عن الشهرين الذين أدخلوا إنتاج تام ، متوسط معدل إستغلال الطاقة طبقاً للموازنة التي تحدث فيها مهندس/ عيد بك الحوت قبل ذلك ١١٠% والتي عرضها الآن وعند النظر للآمونيا خلال الشهرين ، نسبة إستغلال الطاقة فى المصنع الجديد فى الشهرين ٨١% وليس ١١٠% وهذه الأرقام الموجودة فى تقييم الأداء التي أرسلها سيادته ، المعدل الشهرى المفروض ٣٦ ألف طن والإنتاج الذي تم خلال الشهرين المفروض يكون ٧٢ ألف طن ولكن الذي تم إنتاجه ٥٩ ألف طن بمعدل حوالى ٨٢% ، بالنسبة لسامد اليوريا ٤٦ ، الإنتاج فى الشهرين المفروض يكون ٩٦ ألف طن والفعلى ٩١ ألف طن بمعدل ٩٤% ، أى حتى نسبة إستغلال الطاقة فى المصنع الجديد الذى من المفترض أنه تم إستلامه أقل من المعدلات التي كانت طموحة فيها الموازنة .

أيضاً نسبة إستغلال الطاقة فى المصنع القديم كانت العام السابق فى إنتاج سماد نترات النشادر كانت ١٥% فى العام الماضى سينة وهذا العام أصبحت أسوأ وهذا العام أصبحت ١٢% ، ونترات الأمونيوم كانت ٤١% وأصبحت ٣٣% أى أسوأ ، حامض النيتريك كان ٢٤% وأصبح ٢٢% ، والمدهش فى إقتصاديات التشغيل شئى غريب جداً ، الأمونيا إنخفضت فالمفروض هذا يعطينى إنخفاض فى تكلفة الإنتاج ، فالأمونيا إنخفضت إلا اننى فوجئت أن تكلفة إنتاج الوحدة من نترات الأمونيا زادت ١٢% . حللت أسباب الزيادة ، وجدت أن الأجور المحملة برغم نسبة إستغلال الطاقة عن العام السابق لم تكن الفجوة كبيرة ، إلا أننى وجدت أن



الأجر المحمل على طن السماد السائل العام السابق ٧٦٥ جنيه/طن أجور هذا العام ١٩٦٦ جنيه /طن أجور ، سماد نترات الأمونيوم كانت المحمل عليها من الأجور ٧٩٥ جنيه /طن ، أصبحت ٢٠٤٢ جنيه وبرغم أيضا أن متوسط أجر العامل من عمال كيما والخامات الإنتاجية إنخفض من ٧٣ ألف إلى ٧٠ ألف وهو متوسط أجر العامل ، فوجنت أيضا أنه يوجد عدد عمال موجود تم تعيينه جديد ، وهؤلاء العمال الجدد الموقتين من المفترض أن يكون لهم مردود على الإنتاج ولكن لا أعرف كيف تم توزيعهم ، هذه المبالغ التي دفعت تم توزيعها على المصنع القديم ، فلذلك نسبة المحمل على المنتج القديم زاد والجديد ماذا وزع عليه ، هل الشهرين فقط ، ولا تحمل به تجارب التشغيل ، أنا لا أعرف ماذا فعلت الشركة في موضوع الأجور التي فجأة حملت على كل طن ، وكيف تم توزيعها ، ولكن نوصى الشركة في ظل ماتلاظ من تدنى نسب إستغلال الطاقات الإنتاجية لكافة المراحل الإنتاجية المتاحة وتوقف مصنع الفيروسيلىكون عن العمل أن يتم إستغلال العمالة المتاحة بالشركة .

- إعادة هيكلة العمالة نفسها بعد إجراء التدريب التحويلي لإستخدامهم فى العمل بالمصنع الجديد - ويتم عقد دورات تدريبية لهم لكى يتم تعيينهم فى المصنع الجديد ، وهؤلاء بالفعل عمالة زائدة ، حتى بالرغم من أن نسبة إستغلال الطاقة قلت فأصبحت هذه العمالة بدون عمل ولا يوجد نسبة إستغلال طاقة لمصنع الفيروسيلىكون ، لأنه كان يأخذ عمالة ، وهل فعلا هؤلاء العمال تم إجراء تدريب تحويلي لهم ، حتى نبدأ فى الإستفادة منهم بدلا من إحضار عمالة مؤقتة ، والعمالة المؤقتة التي تم تعيينها هذا العام التي زادت ، أنا أرى ٥١١ عامل تم تعيينهم هذا العام والعام الماضى كان ٨١ عامل ، وهؤلاء ال ٥١١ والمصنع لم يعمل ، متوسط أجرهم فى المصنع ١١٠ ألف جنيه والعام الماضى كان العمال الموقتين متوسط أجرهم ٦٦ ألف جنيه وهذا العام ١١٠ ألف جنيه ، وهذا بالطبع مبلغ يحتاج توضيح .

الشركة أيضا بالنسبة للإنتاج ضعف ، فلماذا ضعف التسويق ، لاندرى ؟

إنخفضت قيمة المبيعات للأسف العام الماضى ٣٤١ مليون جنيه وهذا العام ٣١٥ مليون جنيه ، الصادرات إنخفضت ١٨٨ مليون جنيه أصبحت ١٤٤ مليون جنيه ويشير هذا الإنخفاض فى مبيعات الشركة محليا وخارجيا والذي لايتناسب مع ماتم إستثماره بالشركة فى السنوات الأخيرة إلى أن الشركة تعاني من صعوبة تصريف إنتاجها سواء من الأصناف المنتجة فى المصنع القديم وتلك المنتجة من المصنع الجديد ، حتى المصنع الجديد نفسه لم يتم تصريف سوى ثلث ماتم إنتاجه من سماد اليوريا ٤٦,٥% ، أى أنه تم إنتاج ٩٠ مليون ، وماتم تصريفه الثلث فقط ، لماذا؟

- لم يتم تصريف سوى ١٣٢ طن من منتج الفيروسيلىكون بنسبة ٨,٢% من المخزون ، تم بيع ١٣٢ طن فقط والمخزون ١٦١١ طن ، ولو إستمرينا بهذا



المعدل فى المبيعات أحتاج ١١ سنة لكى أصرف المخزون لدى ، وهذا يحتاج إعادة نظر .

- لايزال رصيد المخزون من منتج سماد نترات النشادر كبيرا ، حيث يعادل كميته فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ البالغة ١١ ألف طن بنسبة ٦٦% مما تم إنتاجه فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ أى أن المخزون لدينا يمثل ثلثى ماتم إنتاجه ، وهذا يحتاج إلى إعادة نظر .

ملحوظة : شركة الدلتا التى كانت تنتج يوريا تركيز ٤٦% ونترات النشادر من شهرينابر متوقفة ، أى يوجد لدى مساحة فى السوق ، وأنا غير قادر على بيع مالى من مخزون ، فما العمل ، وماهو المطلوب من الشركة لكى تعمل ، إذا كان السوق أساسا خرجت منه شركة ، وهذا أثر على متوسط سعر البيع المحلى ولايغطى تكلفة كلية لسماد نترات النشادر تركيز ٣٣% فقط ، وهذا عجز ٦٦% ، ولاأستطيع تغطية تكاليف كلية حتى تكاليف المواد والخامات المباشرة فقط ، وذلك بدون الأجور أيضا فى خامات السماد السائل نفس القصة ، كلهم للأسف سبب الخسائر ، والخسائر عبارة عن سعر بيع وتكلفة ، وعند طرح الإثنان يوجد أسعار بيع متدنية ، وفى نفس الوقت التكاليف أعلى من المعدلات الطبيعية ، فلأسف الشركة خسرت خسائر كبيرة هذا العام ، ونأمل كما قال هانى بك أن يروا حل لأن هذا الإستثمار أموال حرام أن لاينظر إليها جيدا ، ونتأكد من أنها تأتى بالعائد بعد دفع تكاليف إستثمار هذا المال ، لأن هذا المال عليه ديون للبنوك ، فكيف يتم تغطيتها ، وكيف يحصل المساهمين على أموال من إستثماراتهم ، وهذا الكلام يحتاج وقفة مع الشركة ، وإعادة النظر فى كيفية إدارة المال ، وربنا يحفظكم ويبارك فيكم ، ونتمنى لكم كل خير ...

السيد / رئيس الجمعية العامة

شكرا هشام بك

طبعا كالعادة تحليل مهنى متخصص يوضح كل الأمور بتحليلات مالية واضحة تبين الصورة للسادة المساهمين ، يوجد أجزاء معينة أنا متعايش فيها سأوضحها وأترك الباقي للشركة للرد عليها .

طبعا مثل ماقال هانى بك وهشام بك وضح يوجد تفاوت كبير جدا بين الذى تحقق وبين ماهو مستهدف ، ولكن يوجد أمور لايد من أن نعلمها لنعرف لماذا يحدث هذا الكلام ، المصنع القديم الخاص بشركة كيما كان ينتج منتج اسمه نترات الأمونيوم - وحامض النيتريك ، وتستخدم نترات الأمونيوم فى التعدين وتعتبر من المفرقات ، وبالتالي إنتاجها وتداولها يحكمه الكثير من الضوابط ، خلال العام السابق حدث متغيراثر بشكل كبير جدا على الشركة ، والشركة لم يكن لها يد فى ذلك الموضوع



- الشركة كانت متعاقدة مع عدة دول التي تصدر لها هذا المنتج ، وكانت متعاقدة مع تركيا والسودان والأردن وبلاد كثيرة بعقود طويلة الأجل .
- صدر قرار سيادى بوقف التصدير إلى العديد من هذه الدول ، نتيجة العلاقات السياسية بين مصر وهذه الدول ، وبالتالي كان من الصعب جدا إيجاد بديل ، لأن الدول التي تستورد هذا المنتج هي الدول التي تعمل في التعدين ويوجد مصادر كثيرة جدا تستطيع أن تورد لها ولسنا المصدر الوحيد ، وبالتالي كان تعويض هذه البلاد كان مشكلة ، والمشكلة الأخرى أنه كان يتم أخذ تصاريح لكي تستمر في التوريد للدول المتعاقد معها حاليا .

وهذا الموضوع اخذ منا تقريبا ستة أشهر لكي نقنع الجهات السيادية بالإستمرار في هذا الموضوع ، وما عقد الموضوع أكثر حادث ميناء بيروت لأن المادة التي انفجرت في ميناء بيروت هي نترات الأمونيوم والتي ننتجها ، وبالتالي نتج عن هذا الموضوع قرارات سيادية جعلت السبع مصانع في مصر التي تنتج هذه المادة في مأزق ، ومنذ حدوث هذا الحادث ونحن في إستنفار كامل منذ ذلك التاريخ في كل هذه المصانع ، والجهات السيادية متعايشة بداخل المصانع الآن ، وتتحقق من إجراءات الأمان والإنتاج ، وهذا توضيح لموضوع نترات الأمونيوم والتغير الذي حدث فيه وأسبابه ،الموضوع الأخر وهو موضوع الفيروسيلىكون .. حضراتكم تعلموا أن قطاع الأعمال

به شركة كبيرة إسمها الفيروسيلىكون فى أسوان وليست شركة كيما وإنتاجها الفيروسيلىكونوكانت شركة تصدر تقريبا إلى ٤٧ دولة فى العالم ، وكانت من أنجح الشركات فى قطاع الأعمال ، وهى تابعة للقبضة المعدنية ، حدث خلال هذا العام ، نتيجة إرتفاع تكاليف الطاقة ، أن تكلفة الإنتاج فى هذه الشركات سواء كان الفيروسيلىكون أو كيما أسوان ، لم تعد متواكبة مع الأسعار العالمية ، بل بالعكس لم يحدث اننا لانستطيع التصدير ، وحدث إغراق من المنتج الصينى لمصر ، ولم يتم إيقاف هذا الموضوع ، فكانت النتيجة إن الشركات التي تنتج الفيروسيلىكون تراكم لديها المخزون وبالتالي توقفوا .

وهذا ماحدث فى شركات أخرى كثيرة نتيجة إرتفاع تكاليف الطاقة والتي وضعت الشركات فى موقف ، إما البيع بخسارة أو التوقف ، وهذا توضيحا للمواضيع لأننا متعايشين مع هذه الأمور ، ونصعدنا لنعرف المسئولين ياسادة ، نحن نضر بذلك صناعتنا ، ونوقف مصانعنا.

وهذا تفسير لكل ماحدث فى المصنع القديم مقارنة بالعام السابق **جد**



- ماهى التغيرات التى حدثت أدت إلى هذا الموضوع ، ليس فقط فى شركة كيما ، كان يوجد شركات تربح بالمليارات وحضراتكم تعلموا ذلك ، ولأريد ذكر أسماء وتحولت إلى الخسائر بالمليار نتيجة تغير ظروف التشغيل ، وإرتفاع التكلفة وعدم القدرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية ، وإذا إستمرينا بهذا الشكل ، الموقف لايبشر بالخير ، وهذه المواضيع التى أتعاش معها شخصيا والشركة القابضة متعايشة معها .

- مالذى جد أيضا أثر على الإنتاجية ؟ ... موضوع البيئة

فوجئنا بالسيد المحافظ السابق حضر للشركة ويصور بالموبايل الأبخرة المتصاعدة من المداخن وينشرها على صفحات التواصل الإجتماعى ، وفوجئنا به من أول أسبوع له بالمحافظة يحارب شركة كيما ويريد إيقافها ، وكان من أسباب ذلك الزيارة التى قام بها معالى السيد/ رئيس الوزراء مع مجموعة من السادة الوزراء لكى يرى بعينه ، وقلت لهم شرفونا بالزيارة لكى تروا بأعينكم المداخن وهى تعمل ، وماهو شكل الدخان ولونه ، لكى نقتنعهم بالتشغيل .

- صدرت لنا تعليمات من البيئة بالإيقاف وعند التشغيل يتم التشغيل بوضع أكسجين لكى نقتل الإنبعاثات ، وكنا نضيف أكسجين بمايقارب من ربع مليون جنيه ، لكى نخفف تركيز الإنبعاثات المتصاعدة ، لكى نستطيع أن نعمل ، وعند التشغيل نوقف كل الوحدات ، ونعمل بوحدة واحدة فقط ، كل هذا الكلام إجراءات سيادية أثرت على أداء كيما فى السنة السابقة ، وكنا نتحمل ذلك من أجل أن يقوم المولود الجديد ونبدأ بالعمل ، وبعد ذلك نغلق القديم ونوقف مشاكله كلها ، ونرى كيف سيتم تأهيله .

وقتنا كله مخصص لشركة كيما ، حتى إن باقى الشركات تقول أنها الشركة القابضة لكيما ، وأموانا كلها لدعم كيما ، مشاكل كثيرة نعيشها ، ولكن منها الكثير خارج عن الإرادة ، وقرارات سيادية ولايد أن نستجيب لها .

بالنسبة للمخزون ، سأترك السيد المهندس/عيد الحوت يوضح ماذا حدث فى المخزون فى الفترة من ٦/٣٠ لأن النقطة التى يتحدث عنها هشام بك وهى أرصدة المخزون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، ونريد معرفة ماذا حدث من ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى اليوم ، وماوضع هذه الأرصدة .

السيد المهندس/ عيد محمد عبدالله الحوت ^د



د

د

حاليا المخزون من النترات ٣٤٠٠ طن بمخزن النترات ، ومخزون اليوريا ٨٠٠٠ طن ، الفترة السابقة مع حدوث جائحة كورونا ، سعر اليوريا الذي كان في ٢٠١٨/٢٠١٩ كان ٣٠٠ دولار للطن ، تم بيع ١٩٥ ألف طن تصدير بمبلغ ٢١٤ دولار ، حوالي ٨٠ دولار في الطن فرق ، وبالتالي الأسعار العالمية لليوريا إنخفضت ، وبالتالي كل مصانع مصر إنتاجها بالكامل توجه للسوق المحلي ، فأصبح هناك زيادة من المعروض من الأسمدة في السوق المحلي ، أدى ذلك لإنخفاض السعر المحلي ، وكنا نضطر للبيع لتحقيق سيولة ، وكنا نبيع أقل من التكلفة نظرا لإنخفاض السعر العالمي ، وبالتالي إتجاه الشركات للتحويل للسوق المصري ، وبالتالي المنافسة شرسة ، تم بيع طن اليوريا ٣٨٠٠ جنيه وبالتالي أدى ذلك إلى وجود خسائر .

وتأكيدا على كلام عماد بك ، نحن غير مسموح لنا بتشغيل أكثر من وحدة حامض ، وبالتالي السماد المنتج والنترات المنتجة تعادل ربع ماكان يتم إنتاجه ، فنحن أنتجنا ٤٨ ألف طن ، منهم ٢٦ ألف طن نترات ، ٢٢ ألف طن سماد ، لأننى أعمل بوحدة واحدة ولوأن الريح غير إتجاهه نوقف التشغيل ، وبالتالي تم إيقاف العمل ٩١ يوم برغم تشغيل وحدة واحدة ، طبقا لقرارات إجبارية ، خارجة عن إرادتنا وشكرا لحضراتكم

السيد/ رئيس الجمعية العامة

لأريد من حضراتكم أن تشعروا أن الصورة قاتمة ، لأن كل المشاريع الكبيرة التي بها إستثمارات كبيرة مثل ذلك لا بد أن في السنوات الأولى من التشغيل تحقق خسائر ، لا يوجد مشروع بإستثمارات ١٢ أو ١٣ مليار جنيه ويحقق أرباح من أول سنة ، أعتقد يوجد هنا أساتذة جميعهم ماليين ومتخصصين ، ويعلموا هذا الموضوع ، وعلمونا أن الإستثمارات في السنوات الأولى تحقق خسائر ، إلى أن تحقق نقطة التعادل ، ثم تتحول إلى ربحية ، فإذا كان أحد متوقع وجود ربحية من أول عام ، يبقى لا يعلم المعايير ، وخاصة إن حضراتكم لو تنظروا للفوائد فقط على شركة كيما يقترب من ٧٥٠ مليون جنيه فوائد في السنة ، خدمة القروض ، فكم تحتاج حضرتك أن تبيع وتحقق ربحية لكي تغطي الفوائد وبالتالي موضوع أنها تحقق خسائر في السنوات الأولى هذا طبيعي جدا ولا يقلق المساهمين ، لكن الذى يهم حضراتكم أن تطمئنوا على المستقبل القادم ، وكيف تعمل الإدارة لكي تنتج بالطاقة القصوى وتبيع بالأسعار العالمية سواء صاعدة أو هابطة ، والأسعار العالمية هي التي تحكمنا ، وكما وضح المهندس عيد الحوت ، بعد ما كنا نبني دراستنا على سعر بيع ٣٠٠ دولار للطن ، هذا العام بعنا في بعض الفترات كسر ٢٠٠ دولار



وبالتالى الشركة تعمل فى سوق عالمى وبه العديد من الشركات محليا ودوليا ، وسوف تباع بالأسعار السائدة والمتاحة .

نقطة هامة أثارها هانى بك وهى تهتم حضراتكم جدا ، وهى الكنترول الموجود فى الشركة على المعلومات والتداول وتسجيل المعلومات والمخزون ، وكل هذه الأشياء ، وهذه نقطة مهمة جدا جدا ، والشركة سابقا بها ضعف شديد فى هذا الموضوع ، ولكن نحن نطمئن حضراتكم إن فى مشروع لتطبيق نظام (ERB) وهذا نظام يضمن أن الشركة يكون بها كل التسجيل وكل المعلومات تكون مدققة بشكل متحكم به ، وبالتالى المشاكل التى كانت موجودة قبل ذلك سواء متعلقة بالمخزون أو الحسابات سيتم تلافيتها ، وبدأنا بشركة كيما لأننا كنا لانستطيع الإنتظار ، وبالتالى هى أكبر شركة تحتاج لتطبيق هذا النظام ، وبالتالى هو يطبق الآن فى كيما ، وأتوقع بإذن الله قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ سيكون تم تطبيقه بالكامل ، وأصبح موجود نظام (ERB) كامل موجود بشركة كيما بإذن الله تعالى .

أريد أن أشير إلى أن أحد السادة المساهمين لأدرى هل موجود معنا أم لا (الحاج إبراهيم) - غير موجود - أرسل إلينا مذكرة فى الوقت القانونى كما يقول القانون وواجبه علينا أن نذكر ماجاء فى هذه المذكرة ، وتحدث هذه المذكرة :-

هو طبعا يوجه بالشكر للسادة / مراقبى الجهاز المركزى لتقريرهم الشامل - ولكنه لم ينهى تقريره بالملاحظات التى تم تسجيلها ورأيه بأن أعطى تقرير غير متحفظ على الرغم من أن هناك فى تقريره ملاحظات قد تؤثر فى المركز المالى للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وهذا مالم تداركه الشركة وإستمر الوضع سوءا فى إستمرار الخسارة المعلنة فى الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ - وإستمرار توقف العمل فى المصنع الجديد والذى وصلت تكلفته الإستثمارية المرسمة إلى ما يناهز ١٣ مليار جنيه .

ويقول أنه يجب أن يباشر مراقب الحسابات إلتزاماته القانونية تجاه الردود التسجيلية من الشركة الغير قانونية والتى لاتضع أى مبرر لما آلت إليه الأمور بالشركة والخسائر المتلاحقة والمستمرة والتى قد تتأكل فيها حقوق الملكية بالكامل للشركة فى وقت قريب ، ويتم تنفيذ القانون المعدل رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وتقديم بلاغ للجهات الرقابية والنيابية المختصة ، وللرجوع القانونى على الشركة المديرية للمشروع .

- أنه لايمكن قبول السيد المهندس/ العضو المنتدب المتفرغ للإدارة بالتوقيع على شهادة القبول المبدى من تقرير الطرف الثالث (مركز تطوير - كلية الهندسة - جامعة



٢١٠

القاهرة) التي تؤكد تحقيق المشروع لمعدلاته ، حيث أنه شهادة قبول مبدئى - ومسئولية التامه عند التشغيل الفعلى وعدم تحقيق ذلك حتى الآن .

- ويحمل الشركة القابضة للصناعات الكيماوية المدير التنفيذى لشركة كيما فهى بحكم القانون شركة تابعة وتلتزم بإدارتها ومراجعتها فى كل قرار يصدر منها ، وأن ممثلها المهندس/ جمال هو المسئول . - رحمة الله عليه

- انه يجب الرجوع إلى قرار معالى وزير الإستثمار رئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة عام ٢٠١٥ والذى قرر باستمرار التعامل مع شركة تكنومونت والمدير التنفيذى للمشروع ودفع التعويض له وبشروط لم تنفذ .

- انه توجد قروض للشركة القابضة يجب أن تحصل عليها بالتنازل عن أسهم شركة أبوقير المتاحة للبيع والمرهونة بالبنوك أمام قروض تحصلت عليها ولكن بنصف قيمتها السوقية وذلك بصفته محمية بالبورصة.

وفى الآخر يشير إلى المذكرة التى سيتم عرضها على حضراتكم بخصوص بخصوص شقق العاملين بالشركة سواء من أحيلوا إلى المعاش وأسر المتوفين ،،، ويوصى بهم خيرا ، وسنعطى صورة منها للسيد مراقب الحسابات .

السادة الأعضاء ... نأخذ أولا أعضاء الشركة القابضة أسامه بك تفضل

السيد المهندس/ أسامه مهدى (عضو مجلس إدارة الشركة القابضة)

لأول مرة اليوم سأتحول إلى بعض إيضاحات الجهاز المركزى ، وحضرتك سترانى أول مرة فى هذا الوضع بخلاف أى جمعية سابقة ، الشركة اليوم لأول مرة قد نكون نقابل مشروع يقابل تجارب التشغيل فى مصر فى الظروف الحالية من سنوات ، إلا فى قطاع البترول ، لأنه به شركات كذلك ، لكن فى قطاع الأعمال لم نقابل قبل ذلك ،

الشركة أولا قابلت ظروف سيئة عند البداية ، عند بداية تجهيزها للتشغيل

حتى إقامة الشركة أساساً والتعاقدات الأولية وكذلك قابلت ظروف سيئه عند بدء التشغيل . وأنها تدخل السوق فى الفترة التى بها فيروس كورونا وهي فترة سيئه لأي أحد يقوم بمشروع وعندما كنا فى سيدي كرير كان معمول حساب عشر سنوات لرد القرض ورددنا القرض فى ٤ سنوات لأننا قابلنا إرتفاع أسعار مهول فى البترول ومشتقاته فتم رد أموالها فى ٤ سنوات لكن من سوء الحظ أن بعض



الشركات ، أن الشركة تقوم تبدأ بالعمل وتقابل انتاج متردي السعر بسبب الظروف ، وهذا تحدي من التحديات أمام الشركة .

وتأخير تشغيل الشركة أفقدها فترة السماح لسداد القرض وأصبحت الشركة من اليوم مطالبة بتحقيق إيراد لكي تسد به مديونياتها وأصبحت الشركة غير قادرة علي ذلك الآن لأن الشركة بدأت متأخرة ومايأتى من متحصلات يتم السداد به ولا يوجد فترة . ستة أشهر سماح أو سنة سماح .

وعند الحديث علي ظروف الضاغط . انا كنت أعمل في شركة في الخليج في البتروكيماويات من الشركات الكبيرة جداً . والشركة كانت متعاقدة مع شركة من أكبر الشركات المتخصصة في الضواغط في العالم والشركة كانت متعاقدة علي ضاغط من أقوى الضواغط في العالم يعطي ضغط ٢٢٠٠ بار ، شئ لا يمكن تصوره .

وعند بداية تشغيل ضاغط المرحلة الثالثة حدث بها كسر تم التوقف ثلاثة شهور بنفس الظروف التي تحدثت بها عماد بك في أول حديثه وأنا أؤكد ما حدث وأنا شاهد عليه . توقفنا من ٣ شهور إجبارى منتظرين .

ذهبت في زيارة للشركة للتأكد أنه لا يوجد مخالفات أو ماهي نوع المخالفة التي حدثت والذي جعل الضاغط ينكسر وكان بداخلي قناعة بوجود خطأ وخطأ قد يكون من عندنا ، وكيف أن المقاول العام لم يقم بدوره في الإشراف علي التوجيه للحاق بإيقاف الحدث قبل أن تتفاقم إلي حد تلف الضاغط ، ولم أعتد علي أي مخالفة في ظروف التشغيل .

الضاغط لم يتجاوز معدلات الشركة المسموح بها والضاغط كان أقل من معدلات السرعة المسموح بها .

وعند الربط بين ضاغط شركة الخليج مع ضاغط شركة هيتاشي أجد نفس الظروف ممكن عند التشغيل يحدث خطأ ، يتم كسر السلندر وغيره ، ووارد حدوث ذلك ولا نقول أن ذلك سبب خسائر الشركة ، الشركة تعرضت لمواقف أخرى أدت إلي ماهي فيه الآن .

- سوء حظ عند البداية وسوء حظ عند الدخول .

- موضوع تدنى أرقام الاداء - إستهلاك الطاقة كما ذكر هشام بك حالياً ليس

هو الوقت الذي يتم القياس عليه ، مصنع يبدأ تشغيل يقابل في بداية

التشغيل أمور تختلف عن أمور الإستقرار **بخار**



عند الإستقرار كلام حضرتك مطبوظ ، عند الإستقرار أو إستقرار الضاغط ستة شهور . أحسب علي سنة من بعد إنتهاء تجارب التشغيل ، لكن اليوم عند قياس الأرقام المحققة حالياً سأضغط عليهم سلباً ، لأنه يجهز للتشغيل ويحدث مشاكل ويتوقف من أجل أي أجهزة تحكم أو أي مشكلة في الأجزاء الدواره أو الأنابيب . ويكون عنده فاقد ، وعند حسابه علي شهرين تشغيل وأقول له لديك حيود ، لا هو ليس عنده حيود ، وعندما أنتهي من تجارب التشغيل و تستقر الأمور لفترة ، فالآن هو سيبدأ ولكن نترك له شهر أو شهرين ثم نراقب معدلات الأداء .

- وكما قال عيد بك علي موضوع الحصص التسويقية في السوق رغم أن لديه مخزون فالسوق المصري مشبع ، ومشبع أساساً من قبل توقف التصدير ، فالיום لكي يبدأ أن يكون قادر علي دخول السوق لديه تحدي ، وسوق مصري متدني مثل السوق العالمي متدني أيضاً فضلاً عن سعر الطاقة ، التي كلنا نقابل تحدي عليه ونأمل قريب نسمع أخبار إيجابية عن حساب سعر الغاز للصناعة المصرية.

- أستاذ عماد كان يتحدث عن موضوع سبيكة الفيروسيلىكون ، سبيكة الفيروسيلىكون تدخل في تصنيع المعادن للسبائك الحديدية والنشاط الصناعي علي مستوي العالم أساساً طردياً ، إرتباطاً بجائحة كورونا وهذه الجائحة جعلت قيود علي الدول في التصدير والإستيراد والصناعة تأثرت طبعاً بذلك ، وأصبح المستهلك للسبيكة غير موجود أساساً.

وكذلك نترات الأمونيا أيضاً ويوجد عندنا تحدي وهو ارتفاع سعر الغاز الذي يدخل في أفران الفيروسيلىكون ، وسعر الكهرباء أيضاً المرتفع بالنسبة لهم ونلاحظ في النهاية أن سعر المنتج النهائي متدني .

وبالنسبة للشركة عندهم سوء حظ وتحديات وسوء توقيتات ، أنا لا ألتمس للشركة العذر أنا أدري أنه يوجد نواحي سلبية وتحتاج من الشركة إصلاحات ، لكن أنا أوضح لحضراتكم وبيننا وبينهم يوجد توجيهات وما يجب عليهم عمله ، وأنا لا أقول الموضوع ثوب أبيض ، لا يوجد خروق وتحتاج إصلاحات وهذا للتوضيح للظروف التي نحن بها . وشكراً

السيد/ رئيس الجمعية العامة

تفضل عماد بك

السيد الكيماي / عماد حمدي (عضو مجلس إدارة الشركة القابضة)



طبعاً نحن في الجمعية العمومية لكيما أعتقد أننا كنا منتظرينها جمعية عمومية مختلفة بعض الشيء عن الشكل الموجود فيه ، إدارة الشركة بذلت جهد لا أحد يقدر علي إنكاره ولكن أريد ان أثبت بعض الحقائق.

أن بداية هذا المشروع كان العقد به مشاكل وإستمرينا نلهث وراء العقد لكي نصحح الأخطاء التي تورطنا فيها وإستمرينا بالترقيع في هذا الثوب من فترة طويلة جداً لكي نعمل ، أعتقد أن هذا الموضوع الذي سبب لنا جزء كبير جداً من المشاكل التي مازلنا نعيش فيها نتيجة عدم الاحترافية ، نسميها كده ، كذلك في إتمام هذا التعاقد في الأول ، لأنه لم يكن موجود المتخصصين في البداية ، فنحن مستمرين في اللهث وراء تعديل ما نتج عن هذا التعاقد وكل المجالس التي أتت علي الشركة القابضة أو شركة كيما كانت كلها ليس لها ذنب ولكن كلها كانت تحاول إصلاح ما تم عمله في موضوع التعاقد ، وأرجع أقول أن موضوع التعاقد كان سبب عدم الاحترافية ،

فالآن نحن نحتاج في أثناء التسليم والتسلم لهذا المصنع الجديد أننا نبحث

جرس الخطر كبير جدا ، لأنه في النهاية أنا راجل ممثل عمال ، اليوم بعد تعديل القانون ٢٠٣ بالقانون ١٨٥ ، الشركات تبدأ بجرس الخطر ولايسمعه أحد ، يصبح الجرس جرسين ، ثلاثة أربعة ، خمسة ، الشركات تصفى ، والعاملين الذين ليس لهم ذنب يتحملوا كل ذلك .

الجمعية اليوم ، نحن في مفترق طرق بحيث يجب أن نقف جميعا مجلس إدارة وعاملين ، ونرى كل ملاحظات الجهاز المركزي ، نراها سواء من الناحية الإدارية أو الفنية أو من ناحية ماهو أخطر ، وهو المقاول ، وأنا في منتهى الأمانة من اليوم الأول ، وأنا أتكلم عن ذلك

أنا كان لي وجهة نظر قديمة في هذه القصة ، محتاجين نشوف المقاول ، عندنا مشاكل سواء في التشغيل أو المنازعة .

المقاول دخل في منازعة ودفعنا فيها ٦٥ مليون دولار في هذه المنازعة ، وداخل معنا في منازعة ثانية ، ونحن حتى الآن المقاول هو من يقوم بمنازعتنا بسبب التعاقد ، محتاجين ننظر إلى هذا ، لأننا أمام خطر يدق ، يخص هذه الشركة .

النقطة الأخرى نحن نحتاج إلى مثل ميزانيتين أو موازنتين تفصل بين المصنع القديم والمصنع الجديد ، مراكز تكلفة مستقلة لكي نحكم على أداء كل مصنع ، وهذا ماتحتاجه في المرحلة القادمة فيما يخص إعداد الموازنة ، الموازونات جزء هام



كبير منها عبارة عن تنبؤات وهذا التنبؤ عبارة عن خبرات سابقة ، لأن هناك سايكل عالمي للأسمدة ، يرتفع ويهبط ويرتفع ... أعتقد أنه آن الآوان أن موازنتنا هي أخطر من ميزانيتنا ، وياريت يافندم كل هذه الأمور توضع في الحسابان .

لأن اليوم عمال الشركة بذلوا مجهود كبير جدا ، والناس سعيدة جدا بمشروعهم الجديد ، ولكن اليوم ماذنبهم أن يعملوا ويعملوا بكل قوة ، وبعد ذلك نقول لهم إن الشركة تحقق خسائر ، المكافآت لا ... العاملين ليس لهم ذنب ، نتكلم بصراحة ، في العقد الذى تم إبرامه ، وليس لهم ذنب فى أشياء كثيرة جدا ، ولذلك هذا الموضوع يؤلمنا جدا ، ونحن أمام قصة شركة الدلتا ، والموضوع مؤلم جدا .

النقطة الأخرى : أنه ليس دائما فى الجمعية أننا نخاطب بعض فقط ، لدينا معوقات لهذه الشركة ، معوقات للصناعة ، مثل إرتفاع سعر الطاقة ، موضوع النولون المفروض على الأمونيوم نيتريك ، لكى يخرج من الشركة حتى الوصول للميناء ... كذا على كل طن ، فيجب على الجمعية العامة ، رأى أنا أنادى به يافندم ، مثل ما أصدر قرارات لكى أتابع بها أداء الشركة ، وأشكل لجان سواء لجان تقصى الحقائق ، أو كذا .. لمتابعة كل ملاحظات الجهاز ، أننا أيضا كجمعية أخاطب الجهة ، وأصدر بيان من الجمعية لمخاطبة الجهات الأعلى ، مجلس الوزراء ، الوزير المختص ، الجمعية تخاطب يافندم ، والله الألم شديد جدا .

اليوم القانون قال الجمعية هي سيدة قرارها ، وأن الجمعية هي تصنع ماتصنعه ، فيجب على الجمعية ، أنها تتخذ موقفها ، وتأخذ الفرصة التى منحها لها القانون . وأخاطب السيد الوزير المختص بأن هذه الشركة مكبلت ب ١..٢..٣..٤ لأن الجمعية ستحاسب فى يوم من الأيام ، والتاريخ سيحاسبها ، مجلس القابضة التاريخ سيحاسبه ، مجلس إدارة الشركة التاريخ سيحاسبه ، أحيانا تحاسب على أشياء لاذنب لنا فيها ، لذلك يجب وهذه وجهة نظرى أن الجمعية نطلع وجهة نظر ، جرس الخطر ليس لأداء الشركة فقط ، ولكن جرس خطر لمنظومة ، أن الشركة صرفنا عليها مايقارب مليار دولار ، نحن الآن فى أزمة ، عمال منتظرين الفرج والفرحة والسعادة ، هذه نقاط مهمة جدا سيادة الرئيس ، وأيضا موضوع الفيروسيلىكون .

أخطر شىء الجهاز قاله اليوم ، إن حقوق الملكية تتآكل بنسب رهيبه ، أنا أرى أن هناك أشياء فى موضوع إستلام مشروع جديد أن النتائج لاتكون كما هي مرجوة ، أن هناك تجارب تشغيل ، معذرة يافندم ، كل هذه الأمور كان من الواجب أن تؤخذ فى الإعتبار ، لأنه نحن خلاص نعمل بإحترافية ، من الواجب أثناء إعداد الموازنة أننى أكون عامل حسابى لمشاكل التشغيل ، وخاصة نحن نتكلم عن **صحة**



خبرات ، وكما قال أسامه بك هذا الكلام كان لايجب أن يظهر في جمعية الميزانية ، وكان يجب أن يظهر في جمعية الموازنة .

أنا عايز أقول يافندم نحن يجب أن نقف بجانب هذه الشركة ، يجب على الجمعية أن تصدر بيان تخاطب فيه .. إن هناك جرس خطر على الصناعة وعلى هذه الشركة .

أيضا يافندم كل ما ذكره الجهاز المركزي يجب أن يبحث حتى نصل فى النهاية أن العمال هى التى تدفع الثمن .

آخر شىء ، بالنسبة لتعديل النظام الأساسى المعروف ضمن جدول أعمال الجمعية ، نحن نعترض عليه ، حيث أنه لايجب تعديل النظام الأساسى قبل صدور اللائحة التنفيذية.

وأخيرا ... أوصيكم بالعمال فى هذه الشركة خيرا ، على فكره ياهانى بك - عندما نتكلم عن مكافآت ، العمال ليس لهم ذنب والعمال ينتظر هذه المكافأة من السنة للسنة ، والناس لم تقصر ، وليس لهم علاقة بالعقد و الناس منتظرة هذا الموضوع بفارغ الصبر ، وعلى فكره العمل التنفيذى ، كما علمونا أصبح جزء منه سياسى للحصول على الإستقرار الوظيفى .

وشكرا لحضراتكم .

السيد رئيس الجمعية العامة

بعد هذه الخطبة الأستاذ/ عماد كان يجب أن يرشح لمجلس النواب ، ولكن للأسف مجلس النواب خلاص إستلموا الكارنيهات .

على بك تفضل

السيد المهندس / على إبراهيم صبرى (عضو مجلس إدارة الشركة القايسة

الحقيقة نحن نثمن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، لأنه وضح حقائق كثيرة جدا ، أنا عايز أتكلم عن المستقبل ، عن كيف تحل مشاكلنا ، كيف تستطيع أن تقود التحديات الكبيرة التى تواجه الشركة ، فى الحقيقة الجهاز اعطانا فكرة جيدة جدا عن المشاكل القائمة ، وهذا شىء نحن نقبله ، وبالعكس نحن نثمنه ، وأشكر السادة المسئولين عن هذا التحليل الذى يوضح اشياء كثيرة ، ولكن نحن نريد الآن كيف نستطيع أن نحل هذه المشاكل ، لماذا لأننا أمام نقطة فارقة ، فى الحقيقة أنا أعتبر أن اعتماد وتركيز الشركة خلال الفترة السابقة على منتج نترات الأمونيا



النقى ، الذى كان يحقق أرباح عالية جدا ، وكان رائد جدا ، هو الآن أحد أسباب بعد الظروف الأخيرة التى حصلت هو أحد أسباب الخسائر ، لأننا فقدناه ، فقدناه من ناحية البيئة ، فقدناه من ناحية التسويق ، من ناحية الأحداث العالمية .

المرحلة القادمة لا يجب أن تعتمد وترتكز على منتج واحد ممكن أن يودى بنا إلى هذا الأمر ، شركة كيما كان أساس أرباحها من هذا المنتج ، ورغم تردى حالة مصنع كيما ، ولكن كانت تحقق أرباح .

النقطة الهامة الآن ، يجب أن نستفيد منها إعادة الهيكلة ما بين عمالية ، إدارية ، إعادة هيكلة كاملة ، لأن الشركة أصبح لها شكل جديد بعد كيما ٢ ، ينتج منتجات جديدة ، ويمكن تصديرها ، ومطلوبة للسوق المحلى وخصوصا بعد مامصنع الدلتا توقف ، إعادة الهيكلة أصبحت ضرورة ، ولذلك يجب أن نفكر فيها بطريقة علمية وبطريقة سليمة .

الحقيقة المشروع الذى تم أنا اعتبره حاجة كبيرة جدا لمصر ، وحتى لانسى أن هذا هو أول مصنع فى مصر يستخرج أزوت من أواخر الخمسينات ، فكان فكرته أساساً إستخدام الكهرباء من السد العالى وكان مشروع قومى ، اليوم أنا أوصل الغاز الطبيعى حتى جنوب البلاد ، وأشغل شركة وأحولها للعمل بالغاز الطبيعى وبأحدث تكنولوجيا بدلا من الكهرباء ، المفترض أن تكون إقتصادية ، وتنفيذ المشروع رغم العقبات والصعوبات ، نحن بدأنا منذ ١٠ سنوات ، لكن الحقيقة الإدارة تجاهد وتكافح ، الشركة القابضة صرفت الكثير جدا على هذا المشروع ، الشركة القابضة أحيت المشروع والنتائج عالية جدا ، وأنا يجب أن نبارك لأنفسنا ، وليس أننا نحبط أنفسنا ، المشاكل ممكن أن تحل ، أيا كانت هذه المشاكل ، لكن الظروف التى واجهتها الشركة ظروف صعبة ، لكن لا بد أننا نعلم أن هناك نتيجة هامة جدا ، أن كيما تحولت للتكنولوجيا الحديثة ، وتحولت إلى إستخدام الغاز ، وتحولت إلى أنه ممكن منتجها يكون إقتصادى بعد التخلص من الأعباء الكبيرة ، وطبعاً كل هذا يمكن أن يوجد له حلول ، حلول مادية ، إقتصادية ، عمالية ، إدارية ، شكل جديد ، تسويق جديد لهذه الشركة ، وهذا ما يجب أن نضعه كمحاور عمل من خلال المشكلة التى وقعنا فيها ، ونحقق أدائنا فى أننا نعمل حاجة جديدة ، نشكر القائمين على التعاقد ، وأصروا عليه ، رغم أن هناك ظروف صعبة ، لكن الإنجاز الذى تحقق ، يجب ألا نحبط ونعمل ونرى حلول ، وأنا أعتقد أن الدولة سيكون لها دور داعم .



(Handwritten signature)

السيد الاستاذ / وليد محمد الرشيد (نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة)

بسم الله الرحمن الرحيم

بالطبع أود أن أكمل على كلام معالي الوزير ، لايوجد شىء ليس له حلول ، نحن الذين نعمل ونوجد الحل ونحن من وضع المعايير التي نسير عليها ، واقدم جزيل الشكر للجهاز المركزي للمحاسبات على هذا التقرير القيم لأنه وضعنا أمام أنفسنا فى أجزاء كثيرة منه – وهى أننا لابد أن نأخذ إجراءات حاسمة فى هذا الشأن ولكن لدى شىء صغير جداً وحضراتكم أشرتم إليه وهو أنني لكى أطلب تأمين على فقد الإيراد فهذا سيتطلب مقابله قسط كبير وحتى لو أخذت مثال ما حدث الان فسيتم الصرف بعد شهرين أو ثلاث أشهر من التوقف وهذا بالنسبة لى ليس منجز جداً .

فقمنا بتشكيل لجنة من الخبراء وقمنا باستدعاء ما يزيد عن اثنى عشر شركة تأمين وإستشاريين فى التأمين وسماصرة وغيرهم ووصلنا معهم أن الشكل الحالى للبوليصة هو أفضل شكل لان الشركة عندها أشياء لم تقم بعملها ولا بد من أن الشركة تقوم بعملها منها الدفاع المدنى على سبيل المثال فلا يوجد شركة تأمين توافق على التأمين بشكل دائم وشكل مستقر .

الشىء المهم أننى الآن عند طلب إلقاء النظر على قرارات الجمعيتين العادية وغير العادية والتي نحن بصدد إنعقادها ، أننى كاتببت عماد بك أننا بدون اخذ قرار أو تفويض بزيادة رأس مال شركة كيما على مستوى المساهمين كافة سيوجد لدى مشكلة كبيرة مع البنوك وجلسنا جلسات مطولة مع البنوك وجلسنا مع البنك الأهلى منفرداً ، وقلنا له أننا لن نقدر على السداد فى ٣١ ديسمبر وسوف نرجئ هذا القسط ونحن نتعهد بسداده .

لكن لابد من أن جميع المساهمين يقفوا أمام إلتزاماتهم والتعهدات التي وقعوا عليها لانها ليست مملوكة للشركة القابضة فقط ، فالشركة القابضة لها ٥٨% وأيضا تتحمل صغار المساهمين وباقى المساهمين مثل البنوك ومن هنا يزيد كل مرة حصتى فى هذه الشركة ومساهمتى فى هذه الشركة ب ٢:١% .

ففرضا أنني فى هذه الجمعية خرجت منها بدون اخذ قرار زيادة راس مال – ما الذى سترتب عليه ؟ وهذا قرارى كمساهم ، وبعد ذلك لو رفضت هيئة الرقابة المالية ليس لدى مشكله يصبح القرار لاغى لان الجهة المعنية رفضت .

إنما أنا كمساهم أخذ قرار برفع رأس المال لانه إذا لم يرسل هذا القرار غداً صباحاً للبنوك يوجد هيكل تمويلي للبنوك لا يمكن تعديله .

تخفيض سعر الفائدة للبنوك التي تقفل حساباتها فى ٣١/١٢/٢٠٢٠ ستقوم بالإقفال بدون عمل مخصص لنفسها إذا إنتهى الموضوع ^{بجاء}



(Handwritten signature)

يا سادة إذا أنا لم أخذ هذا القرار الغير مدرج والذي قمت بتوجيهه للشركة ثلاثون مرة في الحقيقة هذا تهريج ونقوم بفقد ٣% على ٦٠٠ مليون دولار بزيادة عن سعر الإيداع ٦% فحرام علينا السكوت على هذا الكلام ، وشكرا لحضراتكم .

السيد / رئيس الجمعية العامة

طبعاً هذا الموضوع سمعنا عنه كل التعليقات من السادة أعضاء الجمعية ولكن النقطة هذه بالذات نقطة جوهرية مهمة جداً إسمحوا لى قبل ما حضراتكم تقولوا هذا كلام بروتوكولى جميل ، هذه النقطة نقطة جوهرية فى مستقبل الشركة فأرجوا أن نركز فيها لكى نعرف أن الآن لدينا إلتزام بسداد قسط وبالتالي الحل الوحيد هو أننا نستوجب رفع رأس مال الشركة لكى تقدر الشركة على أن تفى بالتزاماتها إلى أن تتمكن من العودة إلى الإنتاج . وبعد ذلك من إنتاجها وبيعها تقدر على سداد إلتزاماتها فهذه مسئوليتنا كمالك ومساهمين .

نحن تصدينا لهذه المسئولية فى القسطين السابقين كشركة قابضة ، أما باقى الأقساط كيف ولدينا ١٦ شركة أخرى وجميعهم مطلوب لهم إنفاق إستثمارى حتى يقوموا من عشرتهم – فليس من الممكن أن نبقى شركة قابضة لكيما فقط ولن نقدر على تمويل هذا الموضوع وحدنا .

طلبنا من إدارة إدراج فى الجمعية العمومية طلب رفع رأس المال وكان لا بد أن يدرج فى الجمعية العمومية ، ولكن الشركة قالت قبل إدراجة لا بد من موافقة الجهات المختصة ، تمام هذا كلام يحترم وهذه النقطة التى يثيرها استاذ وليد ، لو إنتظرنا ولم نأخذ قرارنا اليوم معناها بأن البنوك المقرضة التى ستقوم بتقويل ميزانياتها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لن يأخذ فى إعتباره أى فرصة لإعادة النظر فى تكلفة التمويل وبالتالي المفاوضات التى سنقوم بإجرائها معهم تبدأ من العام الجديد لكن نحن نفاوضهم على التخفيض من ٢٠٢٠/٧/١ ولكى أحقق هذا الموضوع وهذا يتطلب أننى فى هذه الجمعية العمومية يكون فيها إدراج مبدئى برفع رأس المال مشروط على موافقة الجهات الرقابية وهذا الكلام غير مدرج فى جدول الدعوة ونطلب رأى الجهاز المركزى فى هذا الموضوع لأنه موضوع شانك جداً وهذا طبيعى وحق المساهمين إذا كانوا موافقين على رفع رأس المال فهذا حق المساهمين فى الجمعية .

فنحن نريد معرفة رأى الجهاز المركزى فى هذا الموضوع على إعتبار أن هذا الموضوع غير مدرج فى دعوة الجمعية .

السيد الاستاذ / وليد محمد الرشيد (نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة)

فقط اريد أن اضيف شئ على كلام عماد بك – مديونية شركة كيما وصلت ما يقرب من ٧٢٠ مليون جنيه ، والمطلوب حوالى ٦٣٣ مليون جنيه ، ولو أننى أخذت



قرار مبدئي بالموافقة على زيادة رأس مال شركة كيما ب ٢ مليار جنيه إذاً هكذا أكون قمت بدفع القسط المستحق في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وسأسدده للبنوك بعده بفترة. لأن لدينا إتفاق مع البنوك أنهم لا يحصلوا على فوائد تأخير- لدينا إتفاقات جيدة جداً إذا لم نأخذ قرار برفع رأس المال سأفقدوها . وأعلم أنه يصعب على في حالات قليلة جداً أنني أخذ قرار في الجمعية غير العادية غير منوه عنه بالإعلان ولكن هذه حالة ضرورة وبذلك سأخسر كثير ، والحقيقة أن المشكلة لدى الشركة التي تقاعست عن أنها تأخذ الخطوات للحصول على موافقة هيئة الرقابة المالية منذ أكثر من شهر وعند كل مخاطبة لهم يقولوا سنقوم بالإرسال يوم الأحد ثم الثلاثاء ثم الخميس وهكذا حتى أخراسبوعين ، ولو قلت أنني سأقوم بإقراض كيما ٧٠% فلن يعترض أحد لأنهم ليسوا غرمانين شئ ، أرجوكم ساعدونا في ذلك .

السيد الكيمياءى / عماد حمدى (عضو مجلس إدارة الشركة القابضة)

نحن ننضم أيضاً لمبدأ زيادة رأس المال لان هذه الشركة فعلا تحتاج هذا الأمر .

السيد المحاسب / هانى روفانيل سوريال وكيل أول الوزارة- مدير الإدارة

بالنسبة للموضوع المثار الآن من عماد بك ووليد بك فالجهاز المركزى ليس لديه تحفظ ولكن بعد أخذ موافقات الرقابة المالية ، فأى موضوع يدفع الشركة للأمام يقف الجهاز المركزى خلفه ولكن حضرتك وضعت يدك فى الشرخ - الإدارة غير متجاوبة - حضرتك المالك وصاحب رأس المال .

إذا أنت معى فى القرار بعدم وجود تجاوب وعدم وجود سرعة فى رد الفعل من الإدارة فعلى الإدارة أن تتعاون مع الشركة القابضة والجهاز المركزى لمصلحة نفسها .

أكرر الجهاز المركزى ليس ضد الشركة - الجهاز المركزى يتعامل مع الشركة القابضة كأنه مراقب حسابات خاص أو مستشار ، نحن لا نضع ملاحظات لتكسير الشئ - نحن نقترح الحلول لكن على الشركة أن تساعد نفسها . شكرا لحضراتكم

السيد / رئيس الجمعية العامة

نشهد بهذا الكلام فالجهاز المركزى متعاون معنا تعاون كبير جداً وهذا الموضوع متعلق بالجمعية العامة غير العادية التى بها موضوعات كثيرة ، والآن نفتح باب المناقشة ، هل هناك أحد من السادة الحاضرين لديه أية تعليقات ؟

أحد السادة المساهمين

الشكر واجب للسيد المهندس / عيد محمد عبد الله الحوت ، تولى مسئولية الشركة بعد خروج السيد المهندس / يحيى مشالى الذى تولى بعد ذلك رئاسة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية .
ضاد



رأينا في عهد المهندس / عيد الحوت العديد من الإنجازات منها إنشاء مشروع كيما ٢ تم بعهده وتعددت منتجات الشركة وزيادة الإنتاج وتولى منذ ٩ سنوات رئاسة الشركة – رأينا في عهده أرباح وأسهم مجانية .

ونتقدم بواجب العزاء فى وفاة المرحوم دكتور جمال إسماعيل .
 فى خطاب من الحج ابراهيم محمود يقول أننا نحمل المسؤولية للدكتور جمال .
 واقول لا - اذكروا محاسن موتاكم - عندما تأخرت شركة كيما فى بداية المشروع قامت تكومنت بتحميلنا مبلغ ٦٥ مليون دولار أى ما يوازى ١,٣٠٠ مليار جنيه تحملتها الشركة .

وبتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات يوضح عدم تحمل شركة تكومنت قيمة الغاز والكهرباء حتى تسليم المشروع وهذا المبلغ هو ٨٢٨ مليون جنيه للغاز و ٣١ مليون جنيه للكهرباء بإجمالى مبلغ ٩٥٩ مليون جنيه أى ما يقرب من مليار جنيه واطالب الشركة القابضة بعدم التعاقد مع أى شركة إيطالية ، ويتم التعاقد مع شركات أمريكية أو ألمانية .

العقد يقول يوفر المقاول محابس ومواتير ومولدات إيطالية أو المانية أو أمريكية ولكن قام بتوريد معدات صينية مما أدى إلى أن عمود الضاغط تعرض للكسر فهل لدينا خطاب ضمان بتحمل الشركة الإيطالية ، فلما لا نسيل خطاب الضمان .
 واليوم نقول يوجد خسائر فى الشركة ولجنة تسعير الغاز المورد للمصانع

والشركات من المفروض إنعقادها ١٠/١ و ٤/١ من كل عام .
 نحن كمساهمين وأنا خاصة لانى متابع كنت منتظر فى ١٠/١ يتم تخفيض سعر الغاز المورد للمصانع والشركات ويتناسب مع الأسعار العالمية ، الغريب انها تورد للمصانع والشركات المصرية أعلى من سعر الغاز العالمى وهذا شئ غريب !!
 شئ آخر بالنسبة لطلب زيادة رأس المال

السهم قيمته الإسمية ٥ جنيهات وسعر السهم اليوم فى السوق ٣,٧ جنيه فمن من صغار المساهمين وقدماء المساهمين يساهم فى هذه الزيادة؟؟
 فإذا تم أخذ قرار كشركة قابضة تمتلك النسبة الاعلى والبنوك كمساهمين كبار بزيادة رأس المال فصغار المساهمين لن يدخلوا فمن يتحمل نسبة صغار المساهمين؟؟

القانون يقول تعيين صانع سوق لإدارة السهم وهذه قرارات هيئة سوق المال والرقابة المالية لكى يأتى بسعر أعلى من القيمة الأسمية حتى ينجح الإكتتاب .
 لكن أنا اليوم سهم ب ٣,٧ جنيهاً ويحدث إكتتاب ب ٥ جنيهات .

السيد / رئيس الجمعية العامة

لن نستطيع أخذ كلمة جميع الموجودين إختصاراً للوقت فالموضوعات كلها تم تغطيتها -



٣٤
 ١٠



Handwritten signature or mark.

جدول الأعمال يوجد به مذكرة أخرى بخصوص عقود المعاوضة التي أبرمتها الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مع شركة مصر للتأمين وكذلك الترخيص للمجلس بإبرام عقود المعاوضة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ باعتبار أن شركة مصر للتأمين من إحدى المساهمين في الشركة بنسبة ليست كبيرة ولكن القانون ينص على توقيع أي عقود معها تكون عقود معاوضة . هل يوجد أحد له اعتراض على إبرام عقود المعاوضة مع شركة مصر للتأمين .

موافقة

- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام المالي المنتهى في ٢٠٢٠/٦/٣٠، وكذا تقرير الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالي المذكور.

موافقة

الإحاطة بتقريرى مراقبى الحسابات عن القوائم المالية وكذا الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذا تقرير تقييم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليهم .

موافقة

التصديق على القوائم المالي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والمعروضة على الجمعية العامة وكذلك نتائج الأعمال الواردة بقائمة الدخل بصافى خسارة بنحو ١٣٥٠ مليون جنيه.

موافقة

إقرار صرف العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بالشركة اعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١ وفقا للوائح والإجراءات المنظمة في هذا الشأن.

موافقة

نصل لقرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣
أولا : القرارات :-

١- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام المالي المنتهى في ٢٠٢٠/٦/٣٠، وكذا تقرير الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالي

المذكور.



٢- الإحاطة بتقريرى مراقبى الحسابات عن القوائم المالية وكذا الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذا تقرير تقييم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليهم .

٣- التصديق على القوائم المالي فى ٣٠/٦/٢٠٢٠ والمعروضة على الجمعية العامة وكذلك نتائج الأعمال الواردة بقائمة الدخل بصافى خسارة بنحو ١٣٥٠ مليون جنيه.

٤- إقرار صرف العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بالشركة إعتبارا من ١/٧/٢٠٢٠ وفقا للوائح والإجراءات المنظمة فى هذا الشأن .

٥- التصديق على عقود المعاوضة التى أبرمتها الشركة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وكذا الترخيص لمجلس إدارة الشركة فى إبرام عقود المعاوضة مع شركة مصر للتأمين خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٦- تفويض رئيس الجمعية العامة فى تشكيل لجان فنية ومالية لبحث ما ورد من مخالفات بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو الموضح بالمذكرة المختصرة التى تم عرضها على الجمعية العامة على أن تنتهى تلك اللجان من أعمالها بحد أقصى ٣١ يناير القادم والعرض على مجلس إدارة الشركة القابضة لإتخاذ مايلزم وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما ينتهى إليه الأمر فى هذا الشأن .

٧- عدم إخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة فى حدود ماتم عرضه من بيانات ومعلومات عن المركز المالي المعروض ونتائج الأعمال عن العام المالي المنتهى فى ٣٠/٦/٢٠٢٠ لحين إنتهاء اللجان المشكلة من إعداد تقاريرها وإتخاذ القرار المناسب .

٨- تفويض رئيس الجمعية العامة فى إعادة تشكيل مجلس الإدارة وتحديد المعاملة المالية على أن يستمر المجلس الحالى فى أداء مهامه ولحين إعادة تشكيل المجلس مع التصديق على قرار رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس الجمعية العامة للشركة رقم (٩٧) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٢٠ باستمرار مجلس إدارة الشركة فى أداء مهامه .
ف.هـ



٣٦
ن.ح

ثانيا : التوصيات :-

- ١- على الشركة الأخذ فى الإعتبار كافة الملاحظات التى أبدتها الجمعية العامة وإعداد ردود وافية عليها - مع تنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات التى أثيرت بالجمعية العامة وموافاة الشركة القابضة بما يتم فى هذا الشأن .
- ٢- على ضوء مناقشات الجمعية العامة لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات فى شأن الملاحظات التى شابت تنفيذ وإستلام إعادة تاهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعى (كيما ٢) - يتعين على الشركة سرعة تدارك الأوضاع الفنية والمالية وبما يحافظ على حقوق الشركة والعمل على تحسين إقتصاديات التشغيل وموافاة الشركة القابضة بتقرير شهرى عن معالجة الأوضاع لإتخاذ القرار المناسب .
- ٣- على الشركة المتابعة الدورية للجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء وبما يحقق تسوية ودية مع شركة تكنومونت وبما يضمن حقوق الشركة والمساهمين.
- ٤- على إدارة الشركة بمعاونة الشركة القابضة مخاطبة كافة الجهات المعنية فى شأن تخفيض أسعار الطاقة وكذا إغراق الأسواق للفيروسيلكون والقيود المفروضة على تداول نترات الأمونيوم وكافة المشاكل الأخرى التى تواجه الشركة ، حفاظا على إقتصاديات التشغيل.
- ٥- على الشركة سرعة تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة وإتخاذ مايلزم من إجراءات لتعظيم ربحية الشركة من نشاطها الأساسى وبما يحقق العائد المناسب والسيولة اللازمة للشركة ، ويتصل بذلك وضع سياسة بيعية وتسويقية قابلة للتطبيق للحصول على أفضل عائد تسويقى .
- ٦- على إدارة الشركة العمل على إحكام الرقابة والضبط الداخلى على كافة أنشطة الشركة لما لها من أثر على تأكيدات الأرصدة والمعاملات المالية .
- ٧- مراعاة الإلتزام بالإجراءات والتعليمات الصادرة فى شأن حماية البيئة وفقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته وإستكمال مايلزم من مشروعات بيئية جارى تنفيذها .

السيد / رئيس الجمعية العامة

شكرا لحضراتكم وبذلك تنتهى أعمال الجمعية العامة العادية ،،،،



(Handwritten signature)

شكرا لحضراتكم وبذلك تنتهى أعمال الجمعية العامة العادية ،،،،

وأقفل المحضر حيث كانت الساعة الرابعة والنصف مساءً

مرفقات : (١) التعقيب على رد الشركة عن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم

المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

(٢) مذكرة بشأن المشاكل الفنية و المالية التى شابته اعمال استلام و تشغيل

مشروع كيما ٢ وبعض الملاحظات الهامة الاخرى.

أمين سر الجمعية

جامعى الأصوات

محاسب/ جمال سيد محمد حواش

محاسب/ محمود سيد محمود

محاسب/ نهاد إبراهيم

الجهاز المركزى للمحاسبات

مدير عام - نائب مدير الإدارة

محاسب/ عماد الدين قطب محمد

مدير عام - نائب مدير الإدارة

محاسب/ خالد عمر عبدالرحمن

وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة

محاسب/ رباب مصطفى حمدى

وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة

محاسب/ هانى روفائيل سوريبال

يعتمده ،،،

رئيس الجمعية العامة

محاسب/ عماد الدين مصطفى



التعقيب على
رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما"
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

بدراسة رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات تبين انه جاء بعيداً عما ورد في بعض الملاحظات كما لم يتم الرد على بعضها من الاساس بخلاف اجزاء الجانب الاساسي للبعض الاخر وعدم الرد عليه وهو ما يمكن اعتباره نوع من انواع التسوف ، الامر الذي يضع الشركة تحت طائلة المادتين رقمي ١١ ، ١٢ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته :-

أ- المادة ١١ والتي اوضحت انه تعتبر من المخالفات المالية كل تصرف خاطيء عن عمد او اهمال او تقصير يترتب عليه صرف مبلغ من اموال الدولة بغير حق او ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او المؤسسات او الهيئات العامة او غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز او المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو الإقتصادية .

ب- المادة ١٢ والتي اوضحت انه يعتبر من المخالفات الادارية عدم الرد على ملاحظات الجهاز او مكاتبته بصفة عامة او التأخر في الرد عليها عن- المواعيد المقررة في هذا القانون بغير عذر مقبول ،ويعتبر في حكم عدم الرد ان يجيب العامل المختص اجابة الغرض منها المماثلة او التسوف .

التعقيب	الرد	الملاحظة
		<p>- تضمن رصيد الاصول الثابتة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١١,٢ مليار جنيه قيمة مشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعي "كيما ٢" الذي تم استلامه في ٢٠٢٠/٤/٢٦ وقد تم رسلة نحو ١,٩٤ مليار جنيه دون موجب وبالمخالفة لمعايير المحاسبة وبيانها كالتالى:</p> <p>■ نحو ٩٨٣,٢ مليون جنيه قيمة فوائد واجور بعض العاملين وغرامات تخزين وتعويضات بالخطا "حيث لا تستوفى شروط الرسلة الواردة بمعايير المحاسبة المصرية لمعايير المحاسبة ارقام (١٠) الاصول الثابتة (١٤) تكلفة الاقتراض وبيان تلك المبالغ</p>

<p>مازالت الاداره عند رايها بوجود وقف الرسمله عند انتهاء الانتشطه الجوهريه لوحدات المشروع وتوقيع شهادة الانتهاء الميكانيكي للمشروع بالكامل في ٢٠١٩/٨/٢٥ وكذا توقيع شهادة التشغيل في ٢٠١٩/٩/٢٠ من قبل الشركة وقيامها بانتاج كميات من البوريا والامونيا وبيعها محليا وخارجيا .</p>	<p>تم رسملة مبلغ ٤٥٤ مليون جنيه قيمة الفوائد خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/٤/٣٠ حيث تم الإستلام الإبتدائي للمشروع بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٢٠ وأن شهادة الإنتهاء الميكانيكي العام بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٩ وشهادة التشغيل بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٩ تقيد تركيب معدات المصانع والإنتهاء من الأعمال الميكانيكية وملحقاتها وتعتبر مرحلة من مراحل ما قبل التشغيل.</p>	<p>كما يلي : ➤ نحو ٤٥٤ مليونجنيه قيمة الفوائد المرسملة على المشروع عن الفتره من ٢٠١٩/١٠/١ الى ٢٠٢٠/٤/٣٠ على الرغم من انتهاء الانتشطهالجوهريه لوحدات المشروع وتوقيع شهادة الانتهاء الميكانيكي للمشروع بالكامل في ٢٠١٩/٨/٢٥ وكذا توقيع شهادة التشغيل في ٢٠١٩/٩/٢٠ من قبل الشركة وقيامها بانتاج كميات من البوريا والامونيا وتم بيعها محليا وخارجيا .</p>
<p>مازالت الاداره عند رايها بان تلك الاعمال تعويضات كما جاء بمخاطبة الشركة مع التامينات حينها ولايوجد اعمال محددة في تعديل العقد تمثلته تلك القيمه .</p>	<p>تم اعتماد المبلغ المذكور بالتعديل رقم (١) للعقد المبرم مع شركة تكتيهونت الإيطالية والمؤرخ ٢٨/١٠/٢٠١٥ بأعمال إضافية مكتملة للأعمال المنصوص عليها بالعقد الأصلي والمؤرخ ٣٠/١١/٢٠١١ أي أنه تم رسملتها قبل تاريخ الإستلام الإبتدائي في ٢٦/٤/٢٠٢٠.</p>	<p>➤ نحو ٤٣٥ مليون جنيه قيمة التعويضات التي تم اعتبارها اعمال اضافيه طبقا لهواقفة الجمعية العامة للشركة المنعقده في ٢٠١٥/١٠/٢٢ .</p>
<p>مازالت الاداره عند رايها بعدم توافر شروط الاعتراف برسمله تلك الفوائد لان الشركة قامت برسمله تلك الفوائد اثناء توقف المشروع عن الفتره من ٢٠١٥/٣ حتى ٢٠١٦/١</p>	<p>تم رسملة مبلغ ٣٩ مليون جنيه كقوائد على مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لأنها تخص مشروع كذا (٢) وتم رسملتها قبل تاريخ الإستلام الإبتدائي في ٢٦/٤/٢٠٢٠.</p>	<p>➤ نحو ٣٩ مليون جنيه فوائد مرسله على مشروع إعادة تاهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعي عن القرض الذي تم الحصول عليه من الشركة القابضه للصناعات الكيماويه بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيهه منذ ٢٠١٤/٩ دون توفر شروط الاعتراف برسمله تلك الفوائد</p>
<p>مازالت الاداره عند رايها ان تلك القيمه تمثل مصروفات تخزين لمدة قرابة شهر بالميناء وهذا يمثل خطأ من الإدارة ويجب عدم رسملته</p>	<p>مبلغ ٦,٢ مليون جنيه مصروفات تخص الآلات والمعدات الخاصة بمشروع كذا (٢) وتم رسملتها قبل تاريخ الإستلام الإبتدائي في ٢٦/٤/٢٠٢٠.</p>	<p>➤ نحو ٦,٢ مليون جنيه تعادل نحو ٣٨٨ الف دولار تم رسملتها بالخطأ على حساب المشروع في ٢٠١٩/١٢ حيث تمثل مصروفات تخزين لمدة قرابة شهر بالميناء (أي لايجب رسملتها).</p>

<p>ما زالت الإدارة عند رأيها بعدم وجوب رسمة تلك القيمة لمخالفاتها للواقع العملي ومخالفاتها للعقد الموقع مع المورد الإيطالي في المادة ١٨/٢/٤ منه</p> <p>ورد بالرد ان عقد قرض الشركة القابضة هو عقد القروض المساندة المقدم للبنوك من الشركة القابضة وذلك على غير الحقيقة وان رسمة تلك القيمة من ٢٠٢٠/٢ حتى ٢٠٢٦/٤/٢٦ وكان المشروع ينتج ويباع محليا وخارجيا فلا يجب الرسمة وتعهد القابضة بسداد أى التزامات على شركة كيما حال عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه البنوك كما جاء بالرد ليس المقصود به ما ورد بالملاحظة</p> <p>ما جاء برد الشركة يؤكد ملاحظتنا المتكرره منذ أكثر من سنة وكان رد الشركة جارى الاتفاق مع المقاول دون اتخاذ أى اجراء ورغم ان الشركة القابضة لم توافقنا بتقرير اللجنة المشكله لفحص ذلك الموضوع منذ أكثر من ١٥ شهر بدعوى ان رئيس اللجنة تم احالته للمعاش في ٢٠٢٠/٢ ولم نوافق بتقرير اللجنة رغم إنتهاء جلسات انعقادها في ديسمبر ٢٠١٩ الا ان رد الشركة يعتبر اعتراف ضمنى بما جاء بتوصيتنا المتكرره ووجوب محاسبة المسئول عن تحمل الشركة لتلك المصروفات وكذلك دون مطالبة المقاول بحق الشركة منذ أكثر من سنة .</p>	<p>تم احاق العاملين طبقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٥ وذلك لتدريبهم الكافى على التشغيل لمعدات المشروع الجديد وكما قامت الشركة بتدريب العاملين بشركة أبو قير للأسمدة لمدة (٦ أشهر).</p> <p>طبقا لعقد القروض المساندة المقدم للبنوك من الشركة القابضة والذي تتعهد بموجبه بسداد أى التزامات على شركة كيما حال عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه البنوك وقد تم رسمة مبلغ ١٥ مليون جنيه قبل تاريخ الإستلام الإبتدائى بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٦ .</p> <p>جارى عمل مطالبة قانونية لشركة تكتيومونت الإيطالية بمبلغ ٩٥٩ مليون جنيه وسيتم العرض على الجمعية العامة لإتخاذ ما يلزم.</p> <p>لم يتم موافقتنا من الشركة القابضة بتقرير اللجنة المشار إليها حتى تاريخه</p>	<p>➤ نحو ٣٤ مليون جنيه قيمة اجور لبعض العاملين قامت الشركة بإحاقهم على قوة المشروع طبقا لقرار مجلس الإدارة في ١٨/٣/٢٥ دون بيان طبيعة ومدة عملهم في المشروع وتم تعليماتها على حساب المشروع بالمخالفه للمادة رقم ١٨/٢/٤ من العقد مع المقاول تكتيومونت.</p> <p>➤ نحو ١٥ مليون جنيه تمثل رسمة الفائدة المستحقه على قرض الشركه القابضه التي حصلت عليه الشركه في ٢٠٢٠/١ بقيمة نحو ٤١١ مليون جنيه لسداد الفائده المستحقه للبنوك المقرضه في ١٩/٢/٣١ وذلك بالمخالفه لمعيار محاسبه المصرى رقم ١٤</p> <p>■ نحو ٩٥٩ مليون جنيه مصروفات غاز وكهرباء كان يتعين تحميلها على مقاول المشروع وفقا لشروط التعاقد وذلك كالآتى :</p> <p>➤ نحو ٩٢٨ مليون جنيه ناتج عن استهلاك الشركه في عدم الالتزام بنصوص العقد مع مقاول المشروع تكتيومونت حيث ان على المقاول الالتزام بتوفير الخامات ومنها الغاز الطبيعى حتى تاريخ الإنهاء الميكانيكى الذى تم توقيع شهادته في ١٩/٨/٢٥ ولمدة شهر فقط على حساب الهالك و استثمار الشركه في توفير الغاز على حسابها الامر الذى ادى لتحميل تكلفه المشروع بتلك القيمة- وفقا لما يمكن التوصل اليه - قيمة الغاز الطبيعى حتى ٢٠٢٠/٤/٢٦ وقد تم تشكيل لجنة من قبل الشركة القابضة لفحص هذا الأمر في ١٩/٩/٢٠ وحتى ٢٠/١٠/٢٠ ولم نوافق بتقرير تلك اللجنة لمده أكثر من سنة رغم استعجالتنا المتكرره لذلك التقرير من الشركه القابضه ..</p> <p>➤ نحو ٣١ مليون جنيه حيث تبين تحميل مشروع "كيما ٢" قيمة استهلاك الشركه للكهرباء المولده من الشبكة القومية وليس</p>
---	---	--

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

من التوريده و كان يتعين تحميلها على مقاول المشروع " تكتيونت " حيث ان على المقاول توفير الخامات منها الكهرباء حتى تاريخ الانهاء الميكانيكي في ٢٠١٩/٨/٢٥

يتعين :

● اجراء التصويب اللازم بتحميل مقاول المشروع " شركة تكتيونت " بنحو ٩٥٩ مليون جنيه وتحميل المصروفات بنحو ٩٨٣,٢ ميون جنيه .

● مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الاصول الثابتة بشأن عدم تجاوز قيمة الاصل " المشروع " لقيمته الاستردادية .دراسة اثر ما تم رسمته على الجدوى الاقتصادية للمشروع .

● موافقتنا بتقرير اللجنة المشار اليها.

هذا فضلا عن الملاحظات التي شابت تنفيذ واستلام المشروع التي لها آثار مالية لم تتمكن من تحديد قيمتها والمتمثلة في :
اولا: استلام المشروع :
ورد بملحق العقد مع انبي استشارى المشروع بشأن تحديد المسؤوليات ان المسؤولية الرئيسية في القبول الابتدائي PAC تقع على عاتق كيما بينما مسؤولية انبي تقتصر على المراجعته فقط ، وقد سبق الاشارة في تقاريرنا السابقة انه لم يتبين لنا اسباب قبول الشركة لذلك في ظل عدم وجود امكانيات لقيامها بتحمل تلك المسؤولية وما يترتب عليها من آثار بدات تعاني منها الشركة قبل وبهجود استلام المشروع:-

قام المستشار القانونى للشركة (مكتب زكى هاشم) بإصدار رأى قانونى بشأن نطاق أعمال شركة انبي وفقاً لما يلي :-
رداً على خطابكم المؤرخ ٢٠١٨/٤/١٦ ، وبعد مراجعتنا للمقد المبرم بين شركة كيما وشركة انبي بشأن خدمات ادارة مشروع الامونيا واليوريا، وكذلك مراجعة الهيكل التنظيمي الخاص بتحديد المسؤوليات المرسلين منكم، نود ان ننهي اليكم ما يلي:
اولاً: ان المادة (٢٠١) فقرة (٩) من الملحق رقم (١) الموضح لنطاق الاعمال ثابت بها ان الخدمات التالية تقع في نطاق أعمال شركة انبي:
❖ مراجعة برنامج وإجراءات اختبار ما قبل التشغيل واختبارات التشغيل .
❖ التأكد من إعداد كافة الأنظمة في مراحل اختبارات التشغيل، وكذلك لبدء التشغيل.
❖ مراجعة إجراءات اختبارات التشغيل وتجهيزاتها.
❖ مراقبة اختبارات التشغيل والأداء.
❖ مراجعة نتائج وحسابات اختبارات التشغيل والأداء، وكذلك أية مستندات مساعده تقدم من المقاول لإثبات أن المصنع قد استوفى ضمانات أداء التشغيل.
❖ إبداء الراي فيما إذا كان المقاول قد أتم التزاماته التعاقدية لإصدار شهادة القبول المبدئي .
ثانياً: ووفقاً للملحق رقم (١) – الصفحة رقم (١٤)، فإن فريق إدارة المشروع المكون من ممثل صاحب العمل (وهي شركة انبي) وفريق من الخبراء، محدد له مهام وخدمات يؤديها خلال فترة ما قبل اختبارات التشغيل، وكذلك يقومون بخدمات ومهام أثناء فترة اختبارات التشغيل واختبارات الأداء.
بناء عليه، فإتية من النصوص سالفة الذكر يتضح دور شركة انبي في مراحل التأهيل للتشغيل وتجارب التشغيل واختبارات أداء المصنع.

التأخير في استلام المشروع لمدة ١٦ شهر دون توقيع اى غرامات على مقاول المشروع "شركة تكنيمونت" ودون ارسال اى انذارات له في هذا الشأن مما اضاع على الشركة ارباح بنحو ٥٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ طبقاً للنموذج الهالى للمشروع المقدم للبنوك في ٢٠١٨/٣ فيما لو تم التشغيل في المواعيد المقررة .
وعلى الرغم انه وفقاً لشروط التعاقد كان يتعين اعتماد شهادة

نتيجة لبعض الموقوفات التي قابلت الشركة " كيما " من بعض الجهات المختلفة عند تنفيذ مشروع كيما (٢) والتي أدت إلى التأخير في استلام المشروع وحفاظاً على حقوق الشركة " كيما " لدى شركة تكنيمونت فقد عمل إتفاقية التسوية الودية وإرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء وجرى المتابعة واتخاذ ما يلزم لما تسفر عنه قرارات اللجنة المذكورة

مراجعة برود الشركة يؤكد ما جاء بالملاحظه ان دور استشارى المشروع شركة انبي المراجعته فقط دون المشاركة في الاستلام ولم توافقنا الشركة باسباب قبول ذلك .

ما ورد في الرد بان التأخير نتيجة لبعض الموقوفات التي قابلت كيما هو رد الغرض منه التبرير لعدم مطالبة المورد باى غرامة تأخير .
جاء في الرد حفاظاً على حقوق الشركة " كيما " لدى شركة تكنومنت فقد عمل إتفاقية التسوية الودية وما عليها من ماخذ والتي تم التوقيع بالحرف الاولى في ٢٠٢٠/٥ اى بتأخير ١٦ شهر كما جاء بالملاحظه وإرسالها إلى لجنة فض منازعات

<p>الشركة خسائر بسبب هذا التوقف. وايضا لم ترد الشركة على ان الشركة قامت في ٢٠١٣/٩ بتعديل الهيكل التنظيمي المعتمد في عقد استشاري المشروع شركة انبي بعد ان كان هناك هيكل تنظيمي يشمل فريق عمل من الشركة موازي لفريق عمل انبي تحول الهيكل ليصبح مدير مشروع فقط من كيمالامر الذي افقد الشركة الامام بالتواحي الفنية للمشروع ووجودها لدي شخص واحد فقط يتمثل في مديرة المشروع المتعاقد معها من قبل الشركة، فضلا عن استبعاد فريق العمل من العاملين بالشركة والذي كلف الشركة ما يزيد عن ٢ مليون جنيه دون الوقوف علي اسباب ذلك</p>	<p>قيام السيد المهندس / العضو المنتدب المتفرغ للإدارة بالتوقيع على شهادة القبول المبني PAC وذلك بعد صدور تقرير من طرف ثالث (مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة) تؤكد تحقيق المشروع لمعدلات الإنتاج والاستهلاك التعاقدية وذلك وفقاً لطلب البنوك الممولة للمشروع من ضرورة تواجد طرف ثالث.</p>	<p>لم تقم الشركة بالرد على ما جاء بالملاحظة والخاصه بما جاء بتقارير الاستشاري الفني للبنوك وهو ما يمثل مخالفة لاحكام المادتين ١١ ، ١٢ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات خاصة في ضوء عدم قدرة الاستشاري الفني للبنوك (شركة نيكسنت) بإصدار تقرير إكمال المشروع للأسباب الواردة بتقريرها والتي من أهمها عدم وجود رخصة تشغيل ممكّنة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية بسبب عدم إستيفاء اشتراطات الحماية المدنية والحصول علي موافقة هيئة الدفاع المدني .</p>
<p>المالك خلال مراحل تنفيذ المشروع حتي الاستلام الإبتدائي حيث ورد بالمقد ضرورة سفر شركة انبي كيمثل للمالك لمدة ٨ شهور لقر العقول أثناء مرحلة مراجعات الاعمال الهندسية واعمال التوريدات علي نفقة شركة انبي وقد ادي عدم قيام شركة انبي لذلك الامر المنوط بها الي حدوث مشاكل فنية عديدة بالمصنع ومنها وجود اخطاء في تصنيع بعض المعدات المحرجه الموردة والتي ادت لتوقف المصنع وتكدب الشركة خسائر بسبب هذا التوقف. ويتصل بذلك قيام الشركة بالتعاقد مع مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية – كلية الهندسة جامعة القاهرة لاعداد تقرير اكمال المشروع حيث تم اصدار التقرير بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٣ والذي يتضمن انه بناء علي المستندات المقدمة من الشركة فانه يمكن الاستنتاج انه تم اكمال المشروع (مراجعة مكتبية) علي الرغم من ان العرض المقدم منه بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥ يتضمن عمل زيارة ميدانية للموقع قبل اصدار التقرير وهو ما لم يتم علي الرغم من طلب البنك الاهلي (وكيل التمويل) بالنيابة عن البنوك الممولة في ٢٠٢٠/٣/٢٢ بضرورة الاستعانة بلجنة فنية مستقلة خارجية للاستلام الإبتدائي والنهائي للمشروع وهو ما لم يتم تنفيذه من قبل الشركة حيث تم التوقيع علي كافة شهادات القبول المبدئي واختبارات الاداء والانهاء الميكانيكي والتشغيل بمعرفة السيد / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب اذذاك منفرداً.</p>	<p>قيام السيد المهندس / العضو المنتدب المتفرغ للإدارة بالتوقيع على شهادة الإنهاء الميكانيكي العام وذلك بعد قيام ممثل المال (شركة انبي) وشركة كيمبا بالتحقق من إكمال التركيبات الميكانيكية لكل معدة على حدى وتجربة وإختبار بعض المعدات التي يمكن إختبارها وعمل إختبارات Solo Run للمحركات بالإضافة إلى أن التوقيع على الشهادة تم بعد التشغيل للمصنع وليس التركيب فقط حسب متطلبات الشهادة.</p>	<p>تضمن تقرير متابعة المشروع الصادر بمعرفة الإستشاريالفني السابق للبنوك الممولة (شركة الشرق الأوسط للخدمات الفنية والهندسية م / طاهر شعاهة) عن شهر أغسطس ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٣ رأياً صريحاً " بأن الهدف من إصدار شهادة الإنهاء الميكانيكي العام هو سداد مستحقات العقول دون التأكد من سلامة الإنهاء الميكانيكي " حيث يوجد بعض الأعمال لم يتم الإنتهاء من</p>

تنفيذها وفقا لمعدلات تقدم الأعمال الصادرة بتقرير تكميوت كما أنه وفقا لتاريخ توقيع شهادة الإنهاء الميكانيكي العام فإن تاريخ شهادة القبول المبدئي كان يجب ان يكون ٢٠١٩/٩/٢٥ وهو ما لم يتحقق مع عدم وجود جدول زمني محدد متفق عليه لاكتتمال المشروع.

تم التعاقد مع الإستشارياالفني الجديد للبنوك الموهولة (شركة نيكسنت) بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧ والذي قدم تقريره الأول لبنك مصر بصفته البنك الفنى بالنيابة عن البنوك الموهولة بعدم قدرته على إصدار تقرير إكتمال المشروع وأن هذا البند معلق خلال الفترة الحالية وذلك نظرا لعدة اسباب من أهمها يلي :

عدم الإنتهاء من الحصول على كافة الموافقات الجوهرية والتي تشمل رخصة التشغيل

عدم الحصول على الرخصة المهيمنة من هيئة الدفاع المدني
عدم إكتمال توريد كافة قطع الغيار لمدة عامين

موقف الإنذارات والمطالبات المقدمة من شركة تكميوت خاصة في ضوء عدم تفعيل إتفاقية التسوية

موقف مشروع إعادة تأهيل خطوط السكة الحديد
سبب خفض كميته الامونيا المحولة الي المصنع القائم عن الكميته

التي تم ادراجها في النموذج المالي وما هي الطاقة الإنتاجية الفعلية الحالية للمصنع القائم

خطه شركة كيمي لتشغيل المصنع و الخبرة المسبقة للعاملين وهل سيتم تجديد عقد التشغيل و الصيانة أم سيتم التشغيل بواسطة

كيمي فضلا من عدم قيام الشركة بالرد على تقريرى المستشار الفنى للبنوك

ادى حدوث العديد من المشكلات الفنية التي ترتب عليها توقف المصنع لعدة فترات وأخرها توقف مصنع اليوريا عن العمل إعتباراً من ٢٠٢٠/٩/١٤ ولفترة قد تصل إلى (٥) أشهر بسبب تلف ضاغط

لم يتم الرد علي ملاحظاتنا بشأن طلب البنوك المؤرخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ بضرورة موافقتها بما سيتم إتخاذه من إجراءات لحفظ حق الشركة والبنوك الممولة بتسييل خطاب الضمان النهائي الصادر من بنك المشرق بنحو ٤٧,٥٥٠ مليون دولار ، ٧٧,١٦٠ مليون جنيه وهو ما يعد مخالفة لأحكام المادتين ١١ ، ١٢ ، من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات .

ثاني أكسيد الكربون طبقاً لرابى المقاول تكومنت
(المعدة الرئيسية لإنتاج اليوريا) ان البنك العربى الأفرىقى الدولى
(بصفته وكيل الضمان) فى ٢٠٢٠/١٠/٦ قام بمخاطبة الشركة
عن طريق البنك الأهلى المصرى (وكيل التمويل) لهوافاته بما
سىتم إتخاذه من إجراءات قانونية لحفظ حق الشركة والبنوك
المهولة وذلك بتسييل خطاب الضمان النهائى الصادر من بنك
المشرق بمبلغ ٤٧٥٥٠٠٨٧ دولار أمريكى و ٧٧١٥٩٧٥٢ جنيهاً
مصرياً وأسباب الخسارة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالقوائم الهالية للشركة
فى ٢٠٢٠/٦/٣٠، وتم تكرار ذلك فى ٢٠٢٠/١٠/٢٨ أنه
"بالإشارة إلى التقرير الأخير الصادر من شركة نيكسنت)
الإستشارى الفنى للبنوك المهولة (بشأن توقف مصنع اليوريا نتيجة
تلف ضاغط ثاني أكسيد الكربون والذي يستغرق مدة (٦) أشهر على
الأقل حتى الإنتهاء من عملية الإصلاح ، طلب بهوافاته بصورة
عاجلة بما يلى حتى تتمكن البنوك المهولة من البدء فى الحصول
على الموافقات الداخلية اللازمة :-
الرابى القانونى للشركة (كيما) بشأن تسييل خطاب الضمان الصادر
من بنك المشرق وذلك كتعويض عن التوقف حيث سىتم مراجعته
عن طريق كل من الإستشارى الفنى للبنوك المهولة
(شركة نيكسنت) وكذا الإستشارى القانونى للبنوك المهولة
(مكتب سرى الدين وشركاه).
قائمة كاملة بالإستثناءات المطلوبة نتيجة للموقف الحالى للشركة.
نموذج مالى معدل جديد يعكس آثار حادثة توقف الضاغط.
رد رسمى من الشركة (كيما) وخطة عمل متضمنة آثار حادثة
الضاغط والخسارة المعلنة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
التقرير الفنى الصادر من شركة هيتاشى بمجرد إستلامه.
القوائم الهالية للشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
وبعد قيام الشركة بإستيفاء كافة البيانات المطلوبة بعاليه ، سىتم

<p>الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمناقشة الآثار المترتبة على ذلك.</p>		
<p>رغم استلام المصنع بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٢٠ الا ان الشركة لم تقم بتنفيذ الاشتراطات والتدابير الوقائية ضد اخطار الحريق مما يجعل شركة كيما تشكل خطوره داهمه حالة حدوث حريق على الارواح والممتلكات العامه وذلك وفقا للمحضر المحرر بمعرفه ادارة الصناعات الكيماوية باسموان والتي طلبت فيها:- انشاء احواض منع انسكاب لتتكات السولار الخاصه بالمولدات. تامين الغلايه البخاريه بنظام الاطفاء التلقائى بالوسيط الاطفائى المناسب. تركيب رشاشات مياه على جسم تنك الامونيا للتبريد بمعدل كل ٣ مترينج انشاء احواض منع انسكاب لتتكات السولار الخاص بالصاعاط الديزل وقد صدر تقرير لجنه ادارة الحماية المدنية فى ٧/١٠/٢٠٢٠ يشير ان الشركة (مصنع كيما ١ ، مصنع كيما ٢)خبر مستوفيين لاشتراطات امن الحريق.</p>	<p>قامت شركة كيما عن طريق استشارى الحريق الخاص بها بتقديم خطة توفيق اوضاع الى الهيئة العامة للتنمية الصناعية لإرسالها لإدارة الحماية المدنية وذلك بخطة زمنية لتوفيق الأوضاع لمدة (٢٠ شهراً) ويتم خلالها الحصول على رخصة مشروطة من هيئة الدفاع المدنى وكذا رخصة تشغيل مؤقتة.</p>	<p>ما جاء بالرد يؤكد ما جاء بالملاحظه ويؤكد كيفية استلام المشروع دون تنفيذ الاشتراطات والتدابير الوقائية ضد اخطار الحريق مما يجعل شركة كيما تشكل خطوره داهمه حالة حدوث حريق على الارواح والممتلكات العامه وذلك وفقا للمحضر المحرر بمعرفه ادارة الحماية المدنية باسموان و تكرر مطالبنا بمحاسبة المسئول عن ذلك .</p>
<p>ثانيا : كثرة توقفات المصنع بعد استلامه فى ٢٦/٤/٢٠٢٠ وذلك كالآتى : ● ارتفاع ساعات التوقفات خلال فترة تشغيل المصنع بدء من ٢٠٢٠/٤/٢٦ حتى ٢٠٢٠/٨/٣١ وصلت إلى ٢١ % ، ١٨ % من الساعات المتاحة خلال شهري يونيو ، أغسطس ٢٠٢٠.</p>	<p>١ - المحافظة على خزان الامونيا وذلك بسبب ارتفاع المخزون من الامونيا ويرجع ذلك الى عدم قدرة المصنع القديم على سحب كميات الامونيا المخصصة (٣٠٠ طن / يوم) وذلك لتقادم المصنع القديم وعدم وجود الأكسجين اللازم لتشغيل وحدة الحامض بسبب المشاكل البنيية وذلك نتيجة نقص إنتاج الأكسجين على مستوى الجمهورية بسبب جانحة فيروس كورونا المستجد وتوجيه الأكسجين المنتج من الشركات الى المستشفيات كاولوية. ٢ - التوقفات الموجودة خلال تلك الفترة بسبب :-</p>	<p>استلام المشروع فى ٢٦/٤/٢٠٢٠ ومن المستهدف له انتاج ١١٠ % من الانتاج اى يجب عدم توقفه فى اول شهرين لاسباب مختلفه ومن الاسباب التى توضح التسوية فى الرد ظروف الطقس وارتفاع درجات الحرارة خلال شهر الصيف باسموان وكان المصنع عند انشاؤه لم يؤخذ فى حسباته الطقس فى اسوان و اذا سلمنا بذلك فان المصنع سيكون معطلا معظم العام لارتفاع درجة الحرارة باسموان</p>

<p>بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ حدث توقف مفاجيء لضغط ثاني أكسيد الكربون بمصنع اليوريا نتيجة وجود اهتزازات عالية بهذا الضغط استمرت على مدى شهرين طبقا لافادة الفنيين بالشركة ، الأمر الذي أدى لتوقف مصنع اليوريا عن الإنتاج منذ ذلك التاريخ حيث تم مخاطبة المقاول بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ بذلك وقد افاد بانه من ضمن الاسباب التي تؤدي لارتفاع الذبذبات هو حدوث تسريب في بلف ثاني اكسيد الكربون او انه يتم تشغيل المصنع باحمال مرتفعة واوصى بتخفيض الاحمال بحيث لا تزيد عن ١١٥ % وحتى تاريخه لم يتم تحديد ما اذا كان العطل نتيجة عيب في التشغيل او التصنيع ومن سيتحمل تكلفة الاصلاح المقاول ام الشركة ومن المتوقع استمرار توقف المصنع لمدة ٥ شهور على الاقل رغم استلامه في ٢٠٢٠/٤/٤ ، وقد طلبنا من الشركة في ٢٠٢٠/١٠/٤ موافاتنا بالاجراءات التي اتخذتها لحفظ حقوقها الا اننا لم نوافق بذلك علما بان الشركة تتحمل خلال تلك الفترة مصروفات بنحو ٢٠٠ مليون جنيه قيمة فوائد البنوك المقرضة عن تلك الفترة ، وكذا مصروفات المرافق من غاز وكهرباء واهلاك بنحو ١٢٠ مليون جنيه فضلا عن خسارة عدم الإنتاج والبيع لنحو ١٩٤ الف طن يوريا ويتصل بذلك تعدد طلبات البنوك المقرضة لبيان اثار ذلك التوقف على التدفقات النقدية للمشروع وقدرة الشركة على سداد التزاماتها خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢٠ والتي تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه مصرى حتى</p>	<p>ارتفاع الذبذبة بالضغط ١,٥ . تهريب بمحسس PV-0007 الخاص بضغط ثاني أكسيد الكربون. ارتفاع الذبذبة بضغط ثاني أكسيد الكربون. ظروف الطقس وارتفاع درجات الحرارة خلال شهور الصيف بأسوان.</p> <p>بخصوص العطل بضغط ثاني أكسيد الكربون، جارى إصدار تقرير تحليل أسباب العطل بواسطة شركتى تكنيمونت وهيتاشى، من بعد استلام المصنع استلام ابتدائى يتم التشغيل تحت إشراف ومتابعة فريق عمل تكنيمونت المحدد بعقد التشغيل والصيانة مع تنفيذ تعليمات وتوصيات المورد فى حالة وجود ظروف تشغيل غير عادية.</p> <p>بخصوص الإجراءات التى اتخذتها الشركة للحفاظ على حقوقها تم رفع الموضوع من قبل شركة كيميا إلى الإستشارى القانونى للشركة (مكتب زكى هاشم وشركاه) لإبداء الراى فى ضوء العقد المبرم بين الطرفين.</p>	<p>افادت الشركة بردها انه بعد الاستلام الابتدائي يتم التشغيل تحت اشراف ومتابعة فريق عمل تكنومنت المحدد بعقد التشغيل والصيانة مع تنفيذ تعليمات وتوصيات المورد في حالة وجود ظروف تشغيل غير عادية وهو ما يتعارض مع كافة مكاتبات المقاول بان عقد التشغيل والصيانة عقد خدمات ودون انني مسؤلية عن هذه الخدمات.</p> <p>وبشأن رد الشركة انه تم احالة الموضوع الي الاستشاري القانوني للشركة (مكتب زكي هاشم وشركاه) لإبداء الراى في ضوء التعاقد المبرم مع المقاول فان الشركة لم تخاطب المورد علي الرغم من ورود راى المستشار القانوني مكتب زكي هاشم في ٢٠٢٠/١١/١٨ بشأن الراي القانوني لتمديد فترة ضمان المشروع و كان على النحو التالي:</p> <p>- نتيجة لان العيوب في ضاغط ثاني اكسيد الكربون ادت الي الاغلاق التام لمصنع اليوريا والذي لازال في فترة الضمان بناء علي ذلك يتم تمديد فترة الضمان لكامل مصنع اليوريا بخلاف ضاغط ثاني اكسيد الكربون لفترة مساوية لفترة الضمان الجديدة لضغط ثاني اكسيد الكربون بموجب المادة ٩-٥ - ٥ من عقد الصيانة والشراء والتشغيل والبالغة ١٢ شهر.</p> <p>- بناء علي عيوب واخفاق الضاغط بجوز لكيما المطالبة بضمان حسن التنفيذ المقدم من المقاول وفقا للمادة ١١-٥-٢ من عقد المقاولة والتي تنص علي انه يجوز للمالك في اي وقت عند توجية اخطار كتابي للمقاول وبدون اي حاجة الي اي اجراءات اخري او قرار محكمة ان يستقطع</p>
---	---	---

٢٠٢٠/١٢/٣١ دون رد من الشركة وقد قامت البنوك الممولة بتكليف الإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) لإعداد تقرير تفصيلى عن تلك الحادثة ، وقد أفادت شركة نيكسنت أنه من المراجعة الأولية للمستندات المقدمة والتي تفيد بأن سبب المشكلة يعزى إلى خطأ فى التشغيل ، وقد كرسناؤه بشأن ما اذا كان فريق التشغيل والصيانة الخاص بشركة كيما مؤهل ومدرب من أجل الحفاظ على تشغيل وصيانة المصنع طوال فترة عمره الافتراضي .

من مبلغ ضمان حسن التنفيذ أو يطالب به في حالة اي مبالغ مستحقة للمالك طرف المقاول ولم يسدها فورا او اخفاق المقاول في تنفيذ التزاماته بموجب العقد .

بالتالى يجوز لشركة كيما ان تستقطع من ضمانات حسن التنفيذ او ان تطالب بها تغطية خسائر الاغلاق لمصنع اليوريا وخسارة الانتاج وكذلك في حالة اخفاق او تاخر المقاول اصلاح او استبدال الضاغط.

ويتصل فى هذا الشأن ما يلى:

عدم قيام الشركة بالرد على طلبات البنوك الممولة وآخرها البريد الإلكتروني المرسل من البنك الأهلي المصرى بصفته وكيل التمويل عن نفسه وعن كافة البنوك الممولة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ والذي تضمن طلب موافاته بقرارات مجلس إدارة الشركة " كيما " بخصوص تغطية العجز النقدي الوارد بخطة العمل المقدمة للبنوك وكذلك سداد مستحقات البنوك والأطراف المرتبطة حفاظا على حقوق البنوك ومساهمة الشركة وتضمن ذلك موافاته بموافقة مجلس إدارة الشركة على خطة اصلاح ضاغط ثانى أكسيد الكربون وخطة سداد القسط والعوائد المستحقة للبنوك الممولة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وآلية التغلب على عجز التدفقات النقدية الناجم عن فترة التوقف التى من المتوقع أن تصل إلى (٦ أشهر) بما يحفظ حقوق الشركة " كيما " والبنوك الممولة.

وقد تضمنت طلبات البنك الأهلي المصرى ما يلى طبقا لما تم عرضه ومناقشته مع مساهمى الشركة والبنوك الممولة لتغطية عجز التدفقات النقدية الناجم عن فترة التوقف :-

١. تسهيل قيمة خطاب الضمان النهائى الغير مشروط وفقا للراى القانونى الصادر من الإستشارى القانونى لشركة كيما (مكتب زكى هاشم وشركاه) .

٢.

التنازل عن أسهم الاستثمار بشركتى أبو قير للأسمدة والدلتا للسكر لصالح الشركة القابضة للصناعات الكيماوية مع إستمرار رهن أسهم الإستثمار وتوزيعات الأرباح الخاصة بها لصالح البنوك الممولة.

٣.

الخطة التفصيلية المعدة من شركة " كيما " لمواجهة الآثار الناتجة عن التوقف علاوة على أسباب خسارة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

٤.

موافاة البنوك الممولة بقائمة كاملة من طلبات الإســــتثناءات المقدمة منــــن الشركة " كيما " على أن تتضمن خطة الإصلاح والبدائل المطروحة لعرضها على البنوك الممولة للبت فى الأمر.

٥.

رد الشركة " كيما " على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة " كيما " فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

٦.

موقف حصول الشركة " كيما " على موافقة الحماية المدنية.

٧.

موقف قيام شركة " كيما " بإصدار وثيقة التأمين التى تغطى كافة الأخطار والتى تتضمن تأمين على الفقد الكلى أو الجزئى للإيراد نتيجة التوقف الكلى أو الجزئى للمصنع.

٨.

ضرورة قيام الشركة " كيما " بتظهير كافة وثائق التأمين القائمة حاليا لصالح البنك العربى الأفريقى الدولى بصفته وكيل الضمان والنيابة عن البنوك الممولة.

٩.

الموقف الخاص بقيام الشركة " كيما " بتفعيل

الضمانات المعقفة والتي تشمل الانتهاء من كافة إجراءات الرهن التجاري والرهن العقاري.

١٠. التقرير الصادر من شركة هيتاشي اليابانية (مصنع ومورد ضاغط ثاني أكسيد الكربون).

١١. وفقا لما ورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ يوجد مبالغ مالية خاصة باستهلاكات المرافق (كهرباء - مياه - غاز طبيعي) سيتم مطالبة شركة تكيمنوت الإيطالية بسدادها لشركة كيما وبناء عليه تتعهد شركة كيما بتحويل هذه المبالغ المالية مباشرة إلى حساب التأمين والتعويض المفتوح طرف البنك العربي الأفريقي الدولي.

قيام المقاول وشركة هيتاشي بإرسال مندوبين من طرفهم لفحص مشكلة الضاغط من ٢٠٢٠/١٠/١٨ حتى ٢٠٢٠/١٠/٣١ إلا أنه حتى تاريخه لم يتم إصدار التقرير المطلوب من المصنع (شركة هيتاشي) والمقاول بالرغم من تكرار طلب البنوك الممولة وشركة كيما للحصول على هذا التقرير لمعرفة أسباب توقف الضاغط بعد أقل من شهرين من الإستلام الإبتدائي للمصنع وقد قامت الشركة بمخاطبة المقاول لمد فترة الضمان للمصنع بالكامل وكذلك قامت الشركة ببحث حلول لسرعة تشغيل المصنع مع المقاول تحت مسنوليته وتحت الضمانة الكتابية من المقاول وكذلك مصنع الضاغط (شركة هيتاشي) وكان من أحد الحلول المقترحة من المقاول إصلاح الأجزاء التالفة محليا حتى ورود قطع الغيار الأصلية في فبراير ٢٠٢١ على أن يتم إعادة التشغيل خلال الأسبوع الأول من شهر إبريل ٢٠٢١ وقد أفاد المقاول بإمكانية الإصلاح المحلي وأن يتم ورود الأجزاء المعاد إصلاحها محليا وإعادة تشغيل المصنع خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وقد قامت الشركة بمخاطبة المقاول

رسمياً بأنه للبدء في تشغيل المصنع قبل ورد قطع الغيار الأصلية من شركة هيتاشي والبدء في تشغيل المصنع في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ فإنه يجب أن يقوم المقاول والمصنع (شركة هيتاشي) بإصدار ضمانته كتابية بأن تشغيل المصنع خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ تحت مسئوليتهم والضمانة المشتركة للضاغط الأصلي خلال فترة التشغيل من شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وحتى ورود قطع الغيار الأصلية وتشغيل الضاغط وطالبت الشركة بامتداد جميع الضمانات لمدة عام إضافي بدءاً من تاريخ التشغيل الجديد في إبريل ٢٠٢١ إلا أن رد المقاول كان كالتالي:-

❖ تأكيد شركة تكنيمونت على أن عملية الإصلاح والتشغيل المؤقت تتم تنفيذاً لتوجيهات شركة كيما بدون أدنى مسئولية على شركة تكنيمونت.

❖ طلب شركة تكنيمونت تعيين شركة أمريكية كطرف ثالث لإصدار تقرير بأسباب توقف ضاغط ثاى أكسيد الكربون RCA بدلا من شركة هيتاشي اليابانية.

❖ حمل الضاغط سيتم زيادته تدريجياً خلال عملية التشغيل المؤقت من المحتمل زيادة الحمل التي الفعلية عند بدء التشغيل المؤقت هي التي ستتحكم في تحديد الحمل.

وفي ضوء ما سبق ترى الإدارة ما يلي:

(١)

طبقاً لما أفاد به المقاول في ٢٠١٣/٣/٢٠١ بجلسة الرد على الاستفسارات الفنية لمقدمي عطاء تنفيذ المشروع وهي جزء لا يتجزأ من العقد ان محتوى البيوريت يكون ٠,٨٥ عند حمل التشغيل ١٠٠% ، ٠,٨٠ عند حمل التشغيل ١١٠% ، ١,٢ عند حمل التشغيل ٦٠% ، وان محتوى البيوريت (كرباميت الامونيوم الغير منحولة لليوريا) يزيد

عند تخفيض الاحتمال نتيجة الوقت المستغرق داخل مواسير التفاعل وهو ما يتضح مع انه عند تخفيض الاحتمال يكون الانتاج يوريا صناعي وليست زراعي(الزراعي لا يزيد عن ١ %) بذات التكلفة و بسعر بيع اقل من الصناعي .

(٢)
ورد بخطاب المقاول للشركة في ٢٠٢٠/٩/٣ بان مانع التزيت بمنطقة الضغط العالي بالضاغط بها تآكل وتآلف وقد اوصت شركة هيتاشي (المصنع للضاغط) باستبدال مادة التصنيع لتصبح ستانلس ستيل بدلا من الالومنيوم. وهو ما ينبر التساؤل حول تحديد المسنول عن الموافقة على تصنيع مكونات المعدات (خاصة الحرجة) من مواد اوصى المصنع الاصلى لتلك المعدات بتغيير مادة التصنيع .

(٣)
هذه الاجراءات من جانب شركة تكنيمونت ستودي إلى عواقب وخيمة سننصر بمصالح شركة كيما وكذا مساهمي الشركة والبنوك الممولة حيث أن تشغيل المصنع على مسنولية شركة كيما خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ ودون ضمانات كتابية من المصنع (شركة هيتاشي) والمقاول و دون ورد تقرير تحليل أسباب العطل وقبل تاريخ الإستلام النهائي للمصنع يعرض الشركة إلى فقد حقها في الضمان الممنوح لها طبقا لعقد المعاولة الشاملة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣٠ والتعديل رقم (١) للعقد المؤرخ ٢٠١٥/١٠/٢٨ لمدة عام في حالة حدوث أية مشاكل تشغيلية أثناء عملية التشغيل المؤقت للضاغط يمكن أن يؤدي إلى تلف الضاغط والذي سيؤدي بالتتابع إلى توقف مصنع اليوريا لمدة زمنية لن تقل عن (١٨ شهرا ، وهي مدة تصنيع وتوريد ضاغط جديد)ومما سيؤدي إلى خسائر فادحة للشركة يمكن أن تتخطى رأس المال المصدر والمدفوع للشركة " كيما " خاصة وأن الآثار المالية السلبية الخاصة بعجز التدفقات النقدية خلال فترة التوقف للضاغط لمدة (٦ اشهر) بلغ حوالي ١,٧ مليار جنيه حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ وفقا لتحديث النموذج المالي الذي تم إجراؤه عن طريق شركة كيما بلتون (الإستشاري المالي لشركة كيما) وكذلك لا يوجد سبب

لتنصل المقاول من مسؤليته لتشغيل المصنع وإصلاح أى أجزاء تالفة خلال فترة الضمان ومد فترات الضمان وكذلك يعرض الشركة فى حالة التشغيل تحت مسؤليتها دون ضمانه كتابية من المقاول والمصنع (شركة هيتاشى) لإمكانية قيام المقاول برفع دعوى لوقف تسبيل خطاب الضمان البنكى الغير مشروط فى حالة قيام الشركة بالتشغيل دون ضمانه كتابية من المصنع والمقاول .

(٤)

بخصوص طلب شركة تكنيمونت تعيين شركة أمريكية كطرف ثالث لإصدار تقرير تحليل أسباب التوقف ، فلا يمكن قبول تعيين تلك الشركة دون ورود تقرير المصنع الأصلي والضامن الأصلي لعيوب الصناعة والتشغيل (شركة هيتاشى) طبقاً لبنود العقد المبرم مع شركة تكنيمونت ودون الحصول على رأى الإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) و ان ويتم تعيينه بموافقة الأطراف ذات الصلة ونوصى الشركة بمخاطبة المقاول برفض الطلب المذكور حفاظاً على جميع حقوقها المالية والقانونية وكذلك حقوق ممولى الشركة والمساهمين.

(٥)

الشركة قد قامت بإعداد مطالبات لإرسالها للمقاول بعد عرضها على الإستشارى القانونى للشركة (مكتب زكى هاشم) ولم يتم إرسالها حتى تاريخه إلى المقاول دون اى مبررات لتأخير فى إرسالها وبياناتها كالاتى:-

❖ المطالبة بمبلغ ٩٥٩ مليون جنيه مصرى تحت العجز و/أو الزيادة علما بأنه سيتم تخفيض هذا المبلغ من قيمة المبالغ المرسلة على حساب المشروع وأثباته مديونية على المقاول فى دفاتر الشركة وذلك طبقاً لعقد المقاولة وملاحظات المتكررة فى هذا الشأن .

❖ المطالبة بمبلغ ١,٧٤٠ مليار جنيه قيمة العجز النقدى والخسائر الناتجة عن فترة التوقف لمدة (٦ أشهر)

والوارد بالنموذج المالي .

(٦

أفاد المفاوض بخطابه المورخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ بشأن الرد على طلب شركة كيما تقديم ضمانات خلال عملية التشغيل المؤقت لضغط ثنائي أكسيد الكربون بما يلي:-

❖

وفقاً لعقد المفاوضة الشاملة تكون شركة تكنيمونت مسنولة فقط عن إصلاح / استبدال العناصر المعيبة بشرط أن يثبت أن العناصر معيبة بالفعل في تاريخ تركيبها وضمن فترة الضمان أو العطل ، أن العطل الميكانيكي / التلف ناتج عن البلى بما في ذلك التشغيل غير السليم مستثنى من أحكام الضمانات بموجب عقد المفاوضة الشاملة و وفقاً لعقد التشغيل والصيانة ، يجب تغطية مخاطر الأعطال الضمانات بموجب عقد المفاوضة الشاملة و وفقاً لعقد الميكانيكية عن طريق شركة كيما بموجب وثيقة التأمين التشغيلي والذي تعهدت شركة كيما بتقديدها تحت مسنوليتها.

❖

و أن المسؤولية بين الطرفين فيما يتعلق بعمليات التشغيل غير الصحيحة للمصنع يتم تحديدها بموجب عقد التشغيل والصيانة ولا يتم التعامل بموجب عقد المفاوضة الشاملة يؤكد المفاوض على مسنوليته في حال ثبوتها فقط بعد صدور تقرير تحليل أسباب العطل عن طريق طرف ثالث، و انه قد قام باتخاذ إجراءات خطوات سريعة لإعادة تشغيل الضغط وبدء الإنتاج خلال الأسبوع الثالث من شهر

ديسمبر ٢٠٢٠.



المقاول يخطر المالك بضرورة قيامه باخطار شركة التأمين التابعة له بتغطية كافة المخاطر الخاصة بعملية إعادة التشغيل مرة أخرى وكذا الحصول على موافقة من قبل الإستشاري الفني للبنوك الممولة لكيما ، تكاليف عملية الإصلاح الميكانيكي و تعويض الانهيار / الضرر ستتم من قبل شركة التأمين المتعاقد معها من جانب العميل (وفقاً للملحق رقم ١ - المادة ٤ - ٢ من عقد التشغيل والصيانة).

(٧

أفاد المقاول بخطابه المؤرخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ بشأن الرد على رفض شركة كيما تعيين شركة أمريكية كطرف ثالث لتقديم تقرير بتحليل أسباب عطل ضاغط ثاني أكسيد الكربون ما يلي :-



قام المقاول باستعراض مخرجات وحدة التحكم الرئيسية لمدة (٢٠ ساعة متتالية) عندما حدث زيادة في معدل الذبذبات عن المستوى الطبيعي . كما لوحظ وجود تآكل شديد في أجزاء متعددة من الضاغط (مرحلة الضغط العالي - مرحلة الضغط المنخفض) وذلك عند فتح وفحص الضاغط بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠. كما تجدر الإشارة إلى أنه لوحظ وجود مخلفات خاصة بمرحلة التركيبات داخل فواصل الضغط عند فتحها . كما تجدر

الإشارة إلى أنه لوحظ عدم تواجد مانع التزيت من أحد المراحل البيئية لمرحلة الضغط المنخفض . كما لوحظ وجود تآكل في موزع الغاز على مراحل الضاغطة.



بناءً على ما تقدم فإنه من الواضح أن يكون أحد الأطراف المشاركة هي السبب في حدوث العطل للضاغط (كيما – تكيوننت – هيتاشي – أوراسكوم) ونتيجة لتعارض المصالح فقد قام المقاول باتخاذ قرار تعيين الشركة الأمريكية كطرف ثالث لإصدار تقرير تحديد أسباب العطل وفحص كافة البيانات والمستندات من تاريخ الإستلام الإبتدائي للمصنع وحتى تاريخ وقوع حادثة التوقف. ويؤكد المقاول تمسكه بتعيين الشركة الأمريكية وسيستمر في هذا الإتجاه. ويرجى الإحاطة بأنه تم إخطار هذا الأمر لكل من المالك والبنوك الممولة والإستشارى الفنى نيكسنت وذلك خلال الكونفرنس كول بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ ولم يبدى أحد من الحضور أى إعتراض على هذا الأمر.



قام المقاول بإخطار المالك بضرورة إخطار شركة التأمين بحدوث عطل فى الضاغطة وكذا فقد فى الإنتاج وبالتالي تكون تكاليف الإصلاح / الإستبدال مغطاه بموجب وثيقة التأمين. وقد طلب المقاول من المالك موافاته بما يفيد تواجد وثيقة تأمين التشغيل والتي تسرى من تاريخ الإستلام الإبتدائي وفى حالة قيام المالك بتقديم ما يفيد

تواجد هذه الوثيقة فإن ذلك يعتبر خرقاً للثقة وأن المالك ملتزم بتعويض المقاول عن كافة النتائج المترتبة على عطل الضاغط بما فيها تكلفة الإصلاح / الاستبدال.

❖ فى حالة إثبات تقرير تحليل أسباب العطل أن المقاول هو المسئول عن العطل بسبب قلة الجودة فى التصميم أو فى مواد التصنيع فيؤكد المقاول التزامه بكافة التكاليف الخاصة بالإصلاح / الاستبدال وفقاً لنص البند ٩،٢ ، وفى حالة أن سبب العطل يرجع إلى سوء تشغيل فلن يوجد أى التزام على المقاول بمد فترة الضمان أو خلافه.

❖ فيما يخص عملية إعادة تشغيل الضاغط ، فيجب الأخذ فى الاعتبار الخطوات التالية:-

-١

الآلية التى سينتهجها المقاول لعملية الإصلاح الموقت وآلية إعادة التشغيل يجب الموافقة عليها من جانب كل من المالك وشركة التأمين والإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) .

-٢

ضرورة قيام المالك بتقديم دليل على تواجد وثيقة التأمين الخاصة بالتشغيل والتى تغطى عطل الآلات وفقد الإيراد وفقاً لبنود عقد التشغيل والصيانة.

-٣-

تأكيد المقاول على أن عملية الإصلاح المؤقت وإعادة التشغيل آمنة على الضاغط.

-٤-

شروط تقديم الضمانة وفقاً لعقد المقاولة الشاملة تطبق على عملية التشغيل المؤقت فى ظروف معينة فقط وهى تقديم المالك دليل تواجد وثيقة تأمين التشغيل أو التعهد بتعويض المقاول فى حالة عدم تواجد وثيقة التأمين.

-٥-

قرار إعادة التشغيل يظل مسؤلية المالك.

-٦-

يقوم المقاول ببذل قصارى جهده لإعادة التشغيل الآمن للضاغط خلال الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر ٢٠٢٠.



المقاول متاح للمناقشة مع المالك الخطوات المستقبلية فى حالة عدم توافر وثيقة تأمين تشغيل لدى المالك والتي بموجبها تغطى النتائج السلبية الناتجة عن الحادثة والتي يعانى منها المالك منذ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠.

مما سبق بعالية وفى ضوء عدم وجود وثيقة تأمين ضد مخاطر اعطال الالات وفقد الأيراد فأن الإدارة ترى احالة الموضوع الى جهات التحقيق المختصة لاعمال شئونها

<p>حفاظًا على حقوق مساهمي الشركة و البنوك المموله وكافة الاطراف المرتبطة</p>	<p>ما جاء بالرد يؤكد الملاحظه لوجود اعطال بمصنع الامونيا بعد شهرين فقط من استلامه نتج عن ٢٢٦ ساعه توقف وفاقذ غاز ١٢,٦ مليون متر بقيمه ٣٣,٥ مليون جنيه يعادل ١٥ % من المستهلك ويمتابة الفاقذ غير الطبيعي من ٢٠٢٠/٩/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ خلال او ل ٥ شهور عمل للمصنع نحو ٧٠ مليون جنيه . ولم تقم الشركه بالرد على باقى الملاحظه</p>	<p>نتيجة بعض الاعطال بنهاية مصنع إنتاج الامونيا مع المحافظة على استمرار مقدمة مصنع الامونيا فى العمل للمحافظة على استمرار مصنع البوريا فى العمل وتحقيق الخطة الإنتاجية وكانت تمثل حوالى ٩٨,٥ %.</p>	<p>ثالثا: الفاقذ غير الطبيعي فى الغاز المستخدم بالمصنع:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تبلغ الكمية المستهلكة من الغاز فى شهرى ٥ /٦, ٢٠٢٠ نحو ٨٢,٢ مليون متر مكعب وقد تبين ارتفاع نسبة الفاقذ غير الطبيعى وفقا لبيانات الشركة والذي بلغ نحو ١٢,٦ مليون متر مكعب بقيمه نحو ٣٣,٥ مليون جنيه تمثل نحو ١٥ % من المستهلك ،حيث افادت الشركة بتوقف المصنع ٢٢٦ ساعه خلال اول شهرين تشغيل ، ووفقا لتلك المعدلات فانه لتحقيق كمية الانتاج المخططة البالغة ٤٢٠ الف طن تحتاج الشركة الى نحو ٥١٣ مليون متر مكعب بما يفوق الكمية المتعاقد عليها من الغاز بنحو ٣٥ مليون متر مكعب تبلغ قيمتها نحو ٩٢,٧ مليون جنيه ، وقد استمرت معدلات الفاقذ خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية حيث بلغت الكمية المستخدمة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ نحو ١١٨ مليون متر مكعب استخدمت فى انتاج ٨٤ الف طن بنسبة ٧٦,٣ % من الانتاج المستهدف البالغ وفقا للعقد نحو ١١٠ الف طن ونشير هنا انه فى الشهر الذى توقف فيه مصنع البوريا ٢٠٢٠/٩ تم استخدام نحو ٣١ مليون متر مكعب لانتاج كميته ١٨٨٠٠ طن امونيا بدلا من ٣١٠٠٠ طن امونيا وهى الكمية النهيه التى تنتج من كمية الاستهلاك المذكوره مما يمثل اهدار لكمية الغاز فى هذا الشأن دون لزوم لذلك
---	--	---	--

<p>عدم صحة ما جاء بالرد حيث ان ما ورد بالموازنة هو القود دون تحديد استخدامه والباقي مستهدف كخدمات اما ما ورد بالرد لانتاج ٤٦٢٠٠٠ طن امونيا تحتاج الى نحو ١,٢٢٤ مليار جنيه غاز و ليس ٩٠٠ مليون كما جاء بالرد منها طبقا للعقد والمتعارف عليه ٨٠% كحد ادنى مع التكنولوجيا الحديثة مادة خام ، ٢٠% وقود مما يؤكد صحة الملاحظة والتسويق فى الرد من قبل الشركة</p>	<p>وفقاً للموازنة التخطيطية فإن مبلغ ٨١ مليون جنيه يخص وقود الغلايات فقط أما بالنسبة للأمونيا وفقاً للموازنة مخطط استهلاك غاز طبيعي بمبلغ ٩٠٠,٠٩ مليون جنيه لانتاج ٤٦٢٠٠٠ طن أمونيا خلال عام الموازنة موزعة بنسبة ٧٠% من الغاز الطبيعي كمادة خام بالإضافة إلى نسبة ٣٠% كوقود علاوة على وقود الغلايات.</p>	<p>● بلغت قيمة الغاز المستخدم كوقود خلال شهرى ٦,٥ نحو ٨٠ مليون جنيه فى الوقت الذى استهدفت فيه الشركة بالموازنة التخطيطية (والتي لم تعتمد حتى تاريخه)الغاز المستخدم كوقود عن السنة بالكامل بنحو ٨٢ مليون جنيه.</p>
<p>رد الشركة يؤكد ما جاء بالملاحظة رغم وجود نظام DCS الذى يثبت فيه كافة بيانات المشروع كيمي ٢ وقد طالبنا بمخرجات ذلك النظام من الشركة ولم تقم الشركة بموافقتنا بتلك المخرجات رغم قيام تكتومنت بالإستناد على مخرجات هذا النظام عند مخاطبتها للشركة في عطل ضاغط ثاني أكسيد الكربون .</p>	<p>جاري تطبيق نظام ERP طرف الشركة وتفعيل اوجه الرقابة على المدخلات والمخرجات لمصانع الشركة.</p>	<p>رابعاً: عدم وجود دوره مستندية تنظم مدخلات ومخرجات انتاج مصنع كيمي ٢ من امونيا ويوريا حيث تعتمد الشركة على بيان شهرى من الساده الفنيين المسئولين عن انتاج المصنع الجديد لإثبات كميات الامونيا واليوريا دون وجود اذون اضافه لمخزن الانتاج واذون صرف من تلك المخازن تؤيد فواتير المبيعات وهو ما يعد قصورا فى الرقابة على الانتاج والمخزون والمبيعات. ويرتبط بذلك</p>
<p>اعتمد الرد على وجود اختلاف بين الشركة وبين تكتومنت علما بان تقارير الانتاج التى تم عمل قوائم التكاليف من خلالها هى تقارير شركة كيمي والتي اوضحت وجود منتج غير مطابق للمواصفات ، بل من ضمن معتمدي تلك التقارير من قام بالتوقيع على خطاب انتاج السماد الصناعى وهو ما يتضح معه التناقض في البيانات الصادرة من الشركة وكذا كيفية انتاج سماد صناعى فى اول شهرين للتشغيل .</p>	<p>بخصوص موضوع اليوريا الصناعى يلاحظ أنه عقب كل توقف وإعادة التشغيل مرة أخرى يكون إنتاج اليوريا مرتفع فى نسبة البيروت لفترة محدودة وهو ما لم تقم تكتيومنت بتقديره أو حسابه مما أوجد تعارض بسيط بين مواصفات المنتج بين تكتيومنت وكيمي.</p>	<p>● بلغ انتاج اليوريا الزراعى (مطابق للمواصفات) منذ بدء التشغيل نحو ٩٠ الف طن وفقا للثابت بتقارير الانتاج وكذا بتقرير الانتاج الصادر من المفاوض الإيطالى تكتومنت ،الا ان الشركة وافاتنا بخطاب فى ٢٠٢٠/٩/١٠ معتمد من السيد العضو المنتدب لشؤون الاداره بان الشركة فعلا انتجت كمية ٣٥٠٠ يوريا صناعى (غير مطابق للمواصفات) وتم بيعها على هذا الاساس بفارق سعري فى المبيعات بالاقل بنحو ١,٦٥ مليون جنيه .</p>
<p>مازالت الاداره عند رايها بان عدم تحويل نحو ٣٦٩٠٠ طن عن نفس الفتره (وفقا لعقد المشروع) وهو ما يؤثر على اقتصاديات المشروع انتاجا وبيعا .</p>	<p>نتيجة عدم قدرة المصنع القديم على سحب كميات الأمونيا المخصصة (٣٠٠ طن / يوم) وذلك لتقادم المصنع القديم وعدم وجود الأكسجين اللازم لتشغيل وحدة الحامض بسبب</p>	<p>● الامونيا المحوله للمصنع القديم من ٢٠٢٠/٥/١ حتى ٢٠٢٠/٨/٣١ نحو ١٢ الف طن منها (نحو ٤٦٠٠ طن تم بيعها)</p>

بنسبة ٣٢,٥% من المستهدف حيث كان يجب تحويل نحو ٣٦٩,٠٠٠ طن عن نفس الفتره (وفقا لعدد المشروع) وهو ما يؤثر على اقتصاديات المشروع انتاجا وبيعا.

ورد بمكاتبات الشركة المختلفه عقب توقف الضاغاط ان مصنع الامونيا يعمل ويتم البيع للشركات الشقيقه وتبين توقف مصنع الامونيا عن الانتاج منذ ٢٠٢٠/٩/٢٤ حتى نهاية شهر ٢٠٢٠/١٠/١٠ وان ماتم بيعه وتحويله للمصنع القديم خلال شهر ٢٠٢٠/١٠/١٠ نحو ٢٠٨,٠٠٠ طن ، ٢٥٠,٠٠٠ طن على الترتيب من مخزون الامونيا في ٢٠٢٠/٩/٢٤

خامسا : ظهور مشكلات مختلفه قبل وبعد تشغيل المصنع تعطل مؤشر ان بعض التوريدات غير سليمة وادت لتوقف المصنع :-
حيث تضمنت تقاريرنا السابقة التوصية بتحديد المسؤولية بشأن عدم إدراج الشرط الموجود في العقد مع المقاول ضمن شروط الاعتماد المستندي (لسداد نسبة ال ٤٠% الخاصة بوصول التوريدات للموقع) والمتمثل في إصدار المالك لشهادة تقييد وصول التوريدات سليمة غير تالفة مطابقة لـ (PACKING LIST) حيث جاء برود الشركة في ٢٠١٨/٦/٣٠ على القوائم المالية ان ذلك تم بناء على تعليمات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة الأسبق والسيد رئيس مجلس إدارة الشركة دون تحديد أسباب ذلك وقد تبين :

- توقف الغلاية عن الفترة من ٢٠١٩/١١/٨ وحتى ٢٠١٩/١١/٢٥ : بسبب إنبهار جزء من البطانة الحرارية والطوب الحراري (العزل الداخلي للغلاية) وهو ما أدى إلى توقف المصنع وخسارة الإنتاج طوال فترة التوقف وطلبت الشركة من المقاول مد

المشاكل البيئية وذلك نتيجة نقص إنتاج الأكسجين على مستوى الجمهورية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وتوجيه الأكسجين المنتج من الشركات إلى المستشفيات كأولوية.

لا يوجد رد من الشركة .

لا يوجد رد من الشركة .

كل التوقفات التي تمت كانت قبل الإستلام الإبتدائي للمشروع وهو في حيازة شركة تكنيمونت.
تم عمل الإصلاحات المطلوبة بواسطة شركات متخصصة وتم الإستعانة بطرف ثالث (شركة TUV) لإصدار تقرير عن جودة الأعمال بعد الإنتهاء من عملية الإصلاح.

لم يتضمن الرد موقف الشركة بشأن رفض مقاول المشروع مد فترات الضمان على النحو الوارد بالملاحظة رغم افلاس مورد الغلاية ، رغم تكرار الاعطال و التوقفات التي يترتب عليها انخفاض في كميات الإنتاج.
فضلا عن ضرورة تحديد المسنول عن عدم تفعيل احكام المادة

<p>٥-٢-١١ من عقد التصميم و الشراء و التشييد بانه يجوز للمالك في اي وقت عند توجيه اخطار كتابي للمقاول ان يستقطع من مبلغ ضمان حسن التنفيذ اى مبلغ مستحقة للمالك طرف المقاول او اخفاق المقاول فى تنفيذ التزاماته بموجب العقد .</p>	<p>والغلاية تعمل بحالة جيدة منذ آخر إصلاح تم تنفيذه.</p>	<p>فترة الضمان لتصبح عامين بعد إصلاحها وان توقف المشار اليه لا يؤثر على كفاءتها طوال عمرها التشغيلي لها لذلك من تأثير على كفاءة وحدة الأمونيا إلا ان المقاول بخطابه في ١٩/١١/١٨ أفاد بعلم الشركة بان مورد الغلاية شركة STF تم إفلاسه وان أى ضمان من قبلها يكون غير منطقياً وان فترة الضمان تخضع فقط لشروط التعاقد وهي عام واحد من تاريخ الإستلام الإبتدائي ثم تكرر توقف الغلاية من الفترة من ٢٠٢٠/١/١٠ وحتى ٢٠٢٠/١/١٥ بسبب تكرار المشكلة الفنية الخاصة بإنهيار العزل الداخلي للغلاية والتي أدت إلي انهيار في العزل الخارجي للغلاية وهو ما دعا الشركة لمخاطبة المقاول في ٢٠٢٠/١/١١ بشأن تأثير ذلك علي كفاءة وجوده الغلاية وبالتالي هناك عدم رضاء عن اداء الغلاية في ضوء تكرار توقفها عن العمل مع ضرورة مد فترة ضمان الغلاية لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد إجراء الاصلاحات اللازمة وكذلك شهادة من المقاول بجودة الغلاية بعد إصلاحها وعدم تأثيرها علي كفاءة مصنع الامونيا الا ان المقاول في ٢٠٢٠/١/١٥ افاد بان توقف الغلاية كان بسبب عيب في التشغيل من شركة كيما نتيجة لنقص خبرات ومؤهلات القائمين علي التشغيل وانه بشأن طلب مد فترة الضمان قد رفض المقاول بخطابه في ٢٠٢٠/١/٢٧ طلب الشركة وان مسؤوليته تنحصر في الشروط التعاقدية وهي ان فترة الضمان عام واحد من تاريخ استلام المصنع.</p>
<p>لم يتضمن الرد موقف الشركة بشأن رفض مقاول المشروع مد فترات الضمان على النحو الوارد بالملاحظة ، رغم تكرار الاعطال و التوقفات التى يترتب عليها انخفاض فى كميات الانتاج.</p> <p>فضلا عن ضرورة تحديد المسئول عن عدم تفعيل احكام المادة ٥-٢-١١ من عقد التصميم و الشراء و التشييد بانه يجوز للمالك</p>	<p>حدث توقف بضائع الغاز التخليقي قبل إصدار شهادة الإنهاء الميكانيكى العام وتم عمل اللازم من قبل شركة تكنيمونت وشركة جينرال اليكترىك (مورد الضاغط) ومنذ تلك اللحظة والضاغط يعمل بكفاءة.</p>	<p>● توقف ضاغط الغاز التصنيعى (التخليقى) عن الفترة من ٢٠١٩/٧/٢٢ وحتى ٢٠١٩/٨/١٦ بسبب عيب فنى فى التصنيع من المورد (جنرال اليكترىك) ، وبتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ أفادت الشركة فى إجتماعها مع المقاول بوجود توقفات متكررة لمصنع الأمونيا منذ بدء تشغيله فى ٢٠١٩/٦/٣٠ علاوة على الإنتاج اليومى المتدننى من الأمونيا وان توقف الضاغط المشار اليه ادى إلى</p>

<p>في اي وقت عند توجيه اخطار كتابي للمقاول ان يستقطع من مبلغ ضمان حسن التنفيذ اي مبلغ مستحقة للمالك طرف المقاول او اخفاق المقاول في تنفيذ التزاماته بموجب العقد .</p>	<p>من المتعارف عليه انه عند بدء التشغيل لخطوط التعبئة يجب إجراء عمليات الضبط الدقيق لماكينات لحام الشكاير وهو ما يستغرق مدة من الوقت ويحدث خلاله وجود شكاير غير مطابقة للمطلوب ويتم من خلالها إهدار كميات من المنتج. وقد تلاحظ وجود مشاكل في جودة الشكاير الموردة مما أدى إلى حدوث مرجع وبعض المشاكل مع العملاء وتم تلافى تلك المشكلة بالتبني على موردي الشكاير بتوريد شكاير مطابقة للمواصفات وتم بحمد الله تلافى مشكلة المرجع والمشاكل المشار إليها بالتقرير.</p>	<p>إنخفاض كمية الأومونيا المنتجة ، ثم طلبت الشركة توفير ضمان إضافي للضابط بعد إصلاحه من العيب الفني لمدة سنتين كحد أدنى بسبب التعديلات التي تمت لمعالجة عيب التصنيع وهو ما رفضه المقاول في ٢٠١٩/٧/٣٠ .</p>
<p>لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و قد تجاهلت الشركة الرد على ما ورد بالملاحظة . فضلا عما ورد برد الشركة بشأن الاضرار البالغة التي تحملها مورد نقل البوريا شركة سيسكو ترانس عند شحن كمية ٤٥٠٠ طن بوريا في ديسمبر ٢٠١٩ بسبب وجود مشاكل في استخدام معدات التعبئة فضلا عن استمرار شكور رئيس قطاعات الاسمدة و رئيس قطاع التعبئة و اخرها في ١٣ / ١٢ / ٢٠٢٠ بعدم استجابة المقاول حيال المشاكل الرئيسية بوحدة التعبئة المتمثلة في : • هناك ماكينتين خارج الخدمة . • عدم كفاءه و كثرة مشاكل جميع ماكينات اللحام . • تكرار حدوث قطع لشبك الهزازات بالرغم من تغييرها عدة مرات . • استمرار مشكلة ترحيل قضبان الريكليمير .</p> <p>و تلك المشاكل من شأنها تعطيل عمليات الشحن وإمتلاء المخزن و تعطيل العملية الانتاجية بالكامل .</p>	<p>عدم صلاحية محطة تعبئة سهاد البوريا حيث انه على الرغم مما ورد بكراسة الشروط والموصفات الخاصة بالمشروع بتاريخ مايو ٢٠١٠ وكذا ما ورد بالرد على إستفسارات مقدمي العطاءات ومنها شركة تكييمونت وكذلك ما ورد بالإجتماع مع شركة تكييمونت في ٢٠١١/٣/٣ والذي تم التأكيد فيه على أن محطة التعبئة تتضمن (٦) خطوط والطاقة الإنتاجية لكل خط (٤٠) طن / ساعة وأنه سيكون هناك زيادة في التكلفة سيتضمنها العرض المالي المقدم منه فيها بعد إلا أن المقاول تجاهل ما سبق وقد ورد بالبريد الإلكتروني المؤرخ ٢٠١٩/١٠/٢١ والمرسل من مدير عام مشروع كيمبا (٢) إلى مديرية المشروع (المنسق العام) وصوره لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والذي يتضمن إصرار مهتل شركة تكييمونت بأن إختبار قدرة محطة التعبئة هي ٤٠ طن / ساعة للمحطة ككل وعدم إقتناعه بأن يكون إختبار الأداء هو ٤٠ طن / ساعة لكل خط ، و لم تتخذ الشركة اي اجراء عن ما سبق بل بالمقابل قام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتوقيع شهادة القبول في ٢٠١٩/١٠/١٩ وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم مذكرة من السيد / مدير عام تعبئة النترات وخدمات التصدير بتاريخ</p>	<p>إنخفاض كمية الأومونيا المنتجة ، ثم طلبت الشركة توفير ضمان إضافي للضابط بعد إصلاحه من العيب الفني لمدة سنتين كحد أدنى بسبب التعديلات التي تمت لمعالجة عيب التصنيع وهو ما رفضه المقاول في ٢٠١٩/٧/٣٠ .</p>

<p>٢٠١٩/١١/٢٦ ورد بها عدم صلاحية ماكينات التعبئة ونتيجة لذلك يتم تخفيض سعر البيع لشحنة ٥٠٠ طن لشركة رويال فودز- السودان ليصبح ٢٣٢ دولار / طن بدلاً من ٢٦٧ دولار / طن أرض المصنع حيث تم تصدير كمية ٦٠٠ طن بإجمالي مبلغ ١,٣٩٣ مليون دولار أمريكي فقط مما اضاع على الشركة نحو ٢١٠٠ دولار بما يعادل ٣٣٩١٥٠ جنيهاً مصرياً مع وجود مرتجعات بيع محلي خلال شهري ٥ /٦، ٢٠٢٠ بلغت نحو ٧٥ طن بسبب سوء التعبئة وقد تم تشكيل لجنة داخلية لتسليم المرتجع من اليوريا وافادت تلك اللجنة بضرورة شراء ماكينة لحام جديدة.</p>	<p>تسريب محبس (بلف) ثاني اكسيد الكربون :- بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٥ تمت مخاطبة المقاول لشراء محبس جديد بدلاً من المحبس الخاص بالتحكم في الضغط على خط طرد ضاغط ثاني اكسيد الكربون بمصنع اليوريا وذلك لوجود تسريب بالمحبس بسبب تدمير الجوان الداخلي وتآكل في قاعدة المحبس وقد تم إصلاحه بورش الشركة وذلك يعتبر مقبولاً بصفة مؤقتة لإستكمال تجارب التشغيل لحين توريد محبس جديد ، إلا ان المقاول في ٢٠١٩/١١/٢٨ افاد بأنه تم الإصلاح ولا يوجد تهريب للغاز وأنه سيقوم بشراء جوان فقط وتسليمه للشركة كقطعة غيار تستخدمها فيما بعد.</p>	<p>لازمت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ما جاء برد الشركة بويدي ملاحظتنا و بشأن عدم وجود نص بالعقد ينص على تعويض الفاقد في الانتاج فانه ينبغي تحديد المسئول عن ذلك في ضوء ما ورد بالعقد مادة ١-٢-٥ من عقد تصميم و الشراء و التنفيذ باتية يجوز للمالك في اي وقت عند توجيه اخطار كتابي للمقاول ان يستقطع من مبلغ ضمان حسن التنفيذ اي مبالغ مستحقة للمالك طرف المقاول او اخفاق المقاول في تنفيذ التزاماته بموجب العقد .</p>
<p>بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ تمت مخاطبة المقاول لشراء محبس جديد من مورد آخر جديد حيث انه ما زال يوجد تهريب حوالي ٩ طن / ساعة غاز ثاني اكسيد الكربون اى حوالي ٦٤٨٠ طن شهرياً تكفى لإنتاج ٨٨٠٠ طن يوريا شهرياً اى إنتاج حوالي ٥,٥ يوم بحمل ١٠٠% وهذا يمثل خسارة كبيرة للشركة علماً بأنه تم فك هذا البلف عدة مرات لصيانته وعلاج التهريب الذي يحدث به من بدايات التشغيل وخلال فترة التجارب دون جدوى بالإضافة إلى تركيب جسم جديد له في التوقف الأخير والتشغيل يوم ٢٠٢٠/٩/٦ ويجب على</p>	<p>لم يتم إستلام المحبس حتى تاريخه من شركة تكنيمونت. جارى توريد مكونات محبس جديد ولن يتم إستلامه إلا بعد الكشف والتحقق من عدم وجود تهريب بالمحبس. أما بخصوص تعويض الفاقد في الإنتاج فلا يوجد نص بالعقد ينص على تعويض الفاقد في الإنتاج.</p>	<p>لازمت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ما جاء برد الشركة بويدي ملاحظتنا و بشأن عدم وجود نص بالعقد ينص على تعويض الفاقد في الانتاج فانه ينبغي تحديد المسئول عن ذلك في ضوء ما ورد بالعقد مادة ١-٢-٥ من عقد تصميم و الشراء و التنفيذ باتية يجوز للمالك في اي وقت عند توجيه اخطار كتابي للمقاول ان يستقطع من مبلغ ضمان حسن التنفيذ اي مبالغ مستحقة للمالك طرف المقاول او اخفاق المقاول في تنفيذ التزاماته بموجب العقد .</p>

<p>المقاول إيجاد حل جذري لهذه المشكلة بتوفير بلف كامل جديد بمواصفات عالية الجودة وعلى نفقته نظراً لوجود هذا التهريب من بدايات التشغيل حيث أفاد المقاول بأنه قد قام بتوريد الجزء الخارجى وسيقوم بتوريد الجزء الداخلى وبهذا يعتبر المنتدب جديد كما قام بمخاطبة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى ٢٠٢٠/١٠/١٩ بان ما تم الإتفاق عليه هو توريد الجزء الداخلى فقط</p>		
<p>تطمح طلبية مصنع الامونيا منذ ٢٠٢٠/٦/١٣ انتهت مخاطبة المقاول فى ٢٠٢٠/٦/١٣ بدمير الطلبية رقم AII6 وان الطلبية الاحتياطية BII6 تعمل فى ظروف حرجة نتيجة لوجود مشكلة فى دائرة التزيت مما سيؤدي الى مشاكل كثيرة بها مستقبلا وان المصنع خلال فترة الضمان وانها مسؤولة المقاول لاصلاح اي عيب فني واعادته الى حالته الاصلية.</p> <p>تم اعادة شحن الطلبية AII6 الي المورد بفرنسا لفحصها وبيان سبب تلفها وخطوات اصلاحها حيث افاد المورد بان السبب الجوهرى لتلفها وتلفها يرجع الي استخدام زيت لا يتطابق مع المواصفات ، حيث افاد المقاول فى ٢٠٢٠/٨/٦ بانه فى تلك الحالة البند التعاقدى الخاص بفترة الضمان لا يتم تطبيقه لان المتسبب هو المالك وان اصلاحها يتطلب اصدار امر تغيير من جانب كيميا بموافقته على تحمل كافة تكاليف الاصلاح.</p> <p>حيث افادت الشركة بخطابها للمقاول فى ٢٠٢٠/٨/١١ بان كل الزيوت والشحوم الخاصة بمعدات المشروع الجديد تم توريدها بمعرفة المقاول وان اعمال التزيت والتشحيم مازالت بمعرفة فريق عمل المقاول تحت مظلة عقد خدمات التشغيل والصيانة وان رصيد الزيوت والشحوم مازال فى حوزة تكتومنت وبمخازنها وبالتالي المسؤولية تقع على المقاول ويجب تحمله كافة تكاليف اعمال الاصلاح او شراء طلبية جديدة حال فشل عملية الاصلاح.</p>	<p>ما زالت مشكلة الطلبية لم تحسم حتى تاريخه بين كل من المالك والمقاول وشركة كيميا متمسكة بحقها بقيام شركة تكتيومنت بإصلاح الطلبية على نفقتها رغم مطالبة شركة تكتيومنت بغير ذلك.</p> <p>علما بأن مسنولية تحديد نوع الزيت ومتابعة وضعه بالطلبية مسنولية شركة تكتيومنت حيث أن الطلبية ما زالت فى فترة الضمان.</p>	<p>لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ما جاء بررد الشركة بويود ملاحظتنا فضلا عن ضروره تحديد المسنولية فى شأن تفعيل عقد التشغيل و الصيانة الذى هو حسبما جاء بررد المقاول انه عقد خدمات فقط دون ادنى مسنولية عن هذه الخدمات</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>وقد افاد المقاول بخطابه للشركة في ٢٠٢٠/٨/٣١ بأنه طبقاً لبنود عقد المشروع يلتزم المالك بتوفير العمالة المطلوبة لتدريبها خلال مرحلة تجارب التشغيل واختبارات الأداء وأن المقاول قام بتدريب العمالة المطلوبة وأوفى بالتزاماته ، كما أنه طبقاً لعقد التشغيل والصيانة فإن نطاق أعمال المقاول لا يتضمن أعمال التزييت وأنه عقد خدمات فقط دون أدنى مسؤولية عن هذه الخدمات ، والمقاول بانتظار إصدار شركة كيما لأمر التغيير المطلوب لإصلاح الطلمبة ، كما افاد في ٢٠٢٠/٩/١٦ بأن تكررت مكاتباتنا بشأن توفير العمالة التي يتم تدريبها خلال مراحل تجارب التشغيل للقيام بتشغيل وصيانة المصنع فيما بعد ولكن دون جدوى من شركة كيما وأنه قد أرسل جدول التزييت والتشحيم للشركة منذ ٢٠١٩/١٢/٣ والمصنع لديه طلمبة واحدة فقط وفي حالة إصدار أمر التغيير فإن فترة التوريد متوقع من (٤: ٦) أشهر وأن المقاول غير مسئول عن أي توقف للمصنع خلال تلك الفترة.</p>	<p>حيث خاطب السيد / رئيس قطاع الامونيا بالشركة في ٢٠٢٠/٩/٢٠ السيدة /المنسق العام للمشروع برفض تحمل شركة كيما مسؤولية تدمير الطلمبة نتيجة استخدام زيت خطأ وغير مطابق لتوصيات المورد ورفض شركة كيما لكل ادعاءات المقاول وتمسك شركة كيما بحقتها في تحمل تكتيهونت مسؤولية اصلاح الطلمبة بالكامل ومازال الامر معلق</p>	<p>يتضمن التعاقد مع المورد توفير توريبة إنتاج كهرباء معدل ٢٧ ميغا وات في الساعة ويتم تشغيل المشروع بمعدل ١٧ ميغا وات في الساعة و الباقي نحو ١٠ ميغا وات يتم تصديره للمصنع القديم او للشبكة الكهربائية وتبين مايلي :</p> <p>تم استلام التوريبة في ٢٠١٩/٨/٣٠ من قبل العضو المتفرغ لشئون الاداره منفردا على اساس انتاج ١٧ ميغا وات في الساعة وليس ٢٧ ميغا وات .</p>
		<p>لم يتم التمكن من اختبار توريبة إنتاج الكهرباء على حمل ٢٧ ميغا وات وذلك نظراً لعدم وجود مستهلك لاستيعاب فائض الكهرباء بالمصنع القديم مثل (الفيروسيكون - الهيدروجين) . وتم اختبار التوريبة لسد احتياجات المصنع الجديد وتصدير الفائض في حدود (٢ ميغا) للمصنع القديم وكان إجمالي الإنتاج حوالي ١٩ ميغا وات / ساعة.</p> <p>ويرجع توقف مولد الكهرباء حوالي ٣٤٥ ساعة إلى وجود ذبذبة عالية بالتوربينة نظراً لوجود خلل بحساسات الذبذبة وتم عمل اللازم نحو تغيير الحساسات واختفاء المشكلة وحلها.</p>
		<p>ما جاء برد الشركة يؤكد ملاحظتنا حيث ان المسئولية تقع على الشركة في انها لم تتمكن من اختبار التوريبة كذلك استلام التوريبة من المورد وبعد استلامها من قبل العضو المتفرغ لشئون الاداره منفردا يظهر اعطال بها كما جاء بالرد الذي ذكر فيه ايضا انه عمل اللازم واختفاء المشكلة وهذا ايضا غير صحيح حيث انه مازال هناك توقف حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ فقد توقفت التوريبة عن التشغيل منذ بدء تشغيل المشروع اي خلال ٥ شهور فقط بنحو ٨٣٣ ساعة تمثل نحو ٢٢,٦ % من</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>الساعات المتاحة لتشغيله. وخلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ تم استخدام كمية ٧٨٨٥ ميجا /ساعة بنسبة ٢٤,٥% من شبكة الكهرباء</p>	<p>وجارى توفير الخامات من كابلات ومحولات لنقل الكهرباء الزائدة عن ١٧ ميجاوات / ساعة للمصانع القائمة.</p>	<p>توقفت التوربينه عن التشغيل خلال شهرى ٥ ٢٠٢٠/٦,٥ نحو ٣٤٥ ساعه تمثل نحو ٢٤% من الساعات المتاحة لتشغيله . معدل انتاج التوربينه خلال شهرى ٥ ٢٠٢٠/٦,٥ طبقا لبيان الشركه ١١,٩٨ ميجا وات / ساعه ، ١٠,٥ ميجا وات / ساعه وتم تعويضهم من استهلاك كهرباء من الشبكة بنحو ٧٤١٠ ميجا وات.</p>
<p>لازلت الادارة عند رايها الورد بالملاحظه و ما جاء برد الشركه بؤيد ملاحظتنا . الا انه لم تقم الشركه بمطالبة تكتومننت بقيمة الفقد فى كميات الامونيا المنتجه نتيجة تخفيض احمال المصنع تطبيقاً لحكم ماده ١ - ٢ - ٥ من عقد المشروع السابق الاشارة اليها .</p>	<p>١- تم مخاطبة المورد شركة جينرال اليكتروك بخصوص الذئبية العاليه بالضاغط وتم عمل الاتى:- ٢- تركيب حساس حتى نتمكن من إجراء تحليل لأسباب ارتفاع الذئبية بالضاغط. ٣- تم صدور تقرير تحليلى لأسباب المشكله من قبل شركه جينرال اليكتروك. تم تنفيذ حل جزئى لحل المشكله وذلك بعمل نظافه لكراسى التوربينه ونظافه الزيت المكرين على عسود التوربينه لحين توريد منظم الضغظ واستكمال الحل الجذرى للمشكله والذى من المتوقع أن يصل بعد (١٦ أسبوع) نظراً لظروف إنتشار فيروس كورونا المستجد.</p>	<p>فيما يخص ضاغط تبريد الامونيا انهفى ٢٠٢٠/٧/٧ ، ٢٠٢٠/٧/١١ ، تمت مخاطبة المقاول بشأن ارتفاع الذئبيات بتوربينه ضاغط تبريد الامونيا وان شركه كيميا لديها تخفضات وتخوفات شديده من زياده تلك الذئبيات وتطلب من المقاول ايجاد الحلول بشأن معالجة ذلك الامر لتجنب تشغيل مصنع الامونيا تحت ظروف تشغيلية حرجه وغير امنه قد تؤدي لتوقف مصنع الامونيا وفي ٢٠٢٠/٨/٢٣ تمت مخاطبة المقاول تكررًا للخطابات السابقه بانه قد حدث فقد فى كميات الامونيا الغازية المنتجه ٥٠ طن / يومياً نتيجة لتخفيض احمال المصنع وعدم القدره علي زياده تلك الاحمال الي ١٠٠% أو ١١٠% وذلك لعدم قدرة الضاغط علي تكثيف واساله الامونيا ، علاوة علي زياده استهلاك الغاز الطبيعي مما يؤدي الي عمل الضاغط تحت ظروف تشغيلية غير آمنة او طبيعية علماً بان تاريخ زياده تلك الذئبيات بدء منذ ابريل ٢٠٢٠ حتي تاريخه بدون اي استجابة من المقاول لحل هذه المشكله الي تؤثر علي انتاجية مصنع الامونيا (تاريخ الاستلام الابتدائي ٢٠٢٠/٤/٢٦) حيث سيؤدي تخفيض احمال مصنع الامونيا الي ٩٣% فقط وهو ما سيؤدي الي حدوث فقد في الانتاج بنسبه من ٧% الي ١٧% تعادل ٨٤ - ٢٠٤ طن امونيا يومياً و بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٩ تم تغيير احد مكونات الضاغط بمعرفه شركه جينرال اليكتروك (مورد الضاغط)وقد قام المقاول بمخاطبه الشركه في ٢٠٢٠/١٠/١٨ بان مورد الضاغط سيقوم بعمل تعديل بالضاغط بتركيب مصدر هواء او نيتروجين خارجي علي عزل الزيت الخاص بالتوربينه يهدف منع هروب الزيت كحل مؤقت ، حيث طلب رئيس قطاع الامونيا بالشركه من مدير ومنسق المشروع بهوافه كيميا بيرنامج زمني للتنفيذ</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقيه حسابيات الصناعات الكيماوية

<p>علماً بأنه من المتوقع تشغيل الامونيا في القريب العاجل في حاله نزول رصيد الامونيا بالغاز ولذا كيما ترغب في تنفيذ المقترح في القريب العاجل وقبل اعاده التشغيل حتى يتسنى لنا التجربة واختبار الضاغط والاطمئنان عليه خلال تلك الفترة قبل اعاده تشغيل اليوريا حيث ان تلك المشكله هي احد اهم المشاكل التي تواجهه مصنع الامونيا وتعيق رفع الحمل الى القيم التصميميه وقد جزء كبير من انتاج الامونياو التحقق من هل هذا الحل المقترح هو حل مؤقت و الافاده وفي ٢٠٢٠/١٠/٢٠. خاطب المفاوض الشركة بأن أحد الأجهزة اللازمة لتطبيق الحل المؤقت (منظم الضغط) يتطلب توريده (١٦) اسبوع ويوصى بعدم تشغيل الضاغط قبل وصول مندوب شركة جنرال إليكتروك للموقع لإزالة الزيوت المتراكمة على عمود التوربينه ومازال الامر معلقا.</p>	<p>سادسا: تضارب المصالح بما يضر بحقوق الشركة ، حيث ورد بالإيضاح ان المهمه انه سيتم التعاقد مع تكومونت لتشغيل المشروع لمدة سنتين (مقابل نحو ١٢ مليون دولار بها يعادل ١٩٠ مليون جنيه مصري) وتنتهي سنة الضمان في ٢٠٢١/٤/٢٦ وما يرتبط بذلك من الإفراج عن خطابات الضمان الخاصه بتكومونت وفي نفس الوقت فان احد مسؤوليات المشغل هي الاقرار بصلاحيه المصنع في نهاية سنة الضمان (و هو في هذه الحالة المفاوض تكومونت) وما يرتبب على ذلك من اثار مالية و فنية.</p>	<p>سابعا : النتائج السلبية للمبيعات من المصنع الجديد حيث حققت المبيعات منذ ٢٠٢٠/١/١ (بداية انتاج التجارب التشغيل) حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ كميه نحو ١٩١ الف طن خسائر صناعيه بنحو ١٧ مليون جنيه ، وخساره كليه بنحو ١٣٠٥ مليون جنيه وفقا للمدروج بدفاتر الشركة بسبب قيام الشركه بحساب التكلفة الكليه ببلغ</p>
	<p>وفقا للتعرف عليه من شركات الأسمدة الشقيقة والتي تقوم بالتعاقد مع مفاوض تنفيذ مشروعات جديدة يتم التعاقد معها للتشغيل والصيانة مباشرة لمدة عام على الأقل وذلك حتى يتمكن فريق التشغيل والصيانة التابع للمالك من الإلمام الكامل بكافة الظروف التشغيلية الخاصة بالمصنع والقدرة على التغلب على المشاكل المستقبلية التي تظهر خلال العام الأول بعد عملية الإستلام الإبتدائي ، مع الأخذ في الإعتبار أن هذا الأمر لا يتعارض مع عملية الإستلام النهائي للمصنع حيث أنه في حالة حدوث أية مشاكل أو أعطال يتم تسجيلها وإلزام المفاوض بإصلاحها مع الإلتزام الكامل بتمديد مدة الضمان لتصبح (١٢ شهرا) من تاريخ الإصلاح وإعادة التشغيل مرة أخرى.</p>	<p>ترجع الخسارة الصناعية بنحو مبلغ ١٧ مليون جنيه إلى تدنى أسعار بيع اليوريا بالسوق العالمي.</p> <p>يتم احتساب تكلفة الطن من المصروفات الإدارية والتسويقية على الكميات المباعة وليست المنتجة كما هو متبع.</p>
<p>رد الشركة يتعارض مع عدم اتخاذها اي اجراء بشأن رفض المفاوض تمديد فترات الضمان رغم ان العقد ينص على مد فترة الضمان لتصبح (١٢) شهر من تاريخ الاصلاح و اعاده التشغيل مرة اخرى . فضلا عن ان عقد التشغيل و الصيانة حسبما ورد بمخاطبات المفاوض هو عقد خدمات فقط دون ادنى مسئولية عن هذه الخدمات.</p>	<p>مازالت الادارة عن رايها الوارد بالملاحظة و ان السبب في الخسارة هو ارتفاع التكلفة سواء الصناعية او الكلية بالشركة لاسباب منها الزيادة الغير طبيعية في استهلاك الغاز و كثرة الاعطال و التوقفات و ليس تدنى اسعار بيع اليوريا بالسوق العالمي الذي تحقق منه الشركات المنافسة بمصر ارباح تقدر بالمليارات</p>	

<p>٩٨٣٧ جنيه للطن بالخطا (نتيجة حساب تكلفة الطن من المصروفات الاداريه محسوبه على الكميات المباعه وصحتها الكميات المنتجه) وصحتها ٦٢٦٥ جنيه بفرق ٣٣٨٦ جنيه للطن ولتصبح صحة الخسائر الكليه عن الكميات بنحو ٦٤٦,٠٤٧ مليون جنيه فقط .</p>	<p>يتم احتساب تكلفة الطن من مصروفات الإنتاج على الكميات المنتجة فقط.</p>	<p>مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة كما ان ما جاء برد الشركة يؤيد ما جاء بالملاحظة ، كما انه لا يمكن تبرير ما جاء بالملاحظة بانتشار جانحة فيروس كورونا حيث تلاحظ تاخر الشركة في اتخاذ الاجراءات التمهيدية اللازمة لتوفير النقطية التأمينية المناسبة للمصنع الجديد كيمي ٢ حيث انه كان من المتوقع الاستلام الابتدائي للمصنع في ديسمبر - ٢٠١٨ . كما ان مجلس الادارة قد وافق على مد اجل التغطية تأمينية على المصنع خلال الفترة من ٢٠٢٠/٣/٣١ حتى ٢٠٢٦/٤/١٤ (وثيقة الانشآت) قبل ان يقوم بالغائها في ٢٠٢٠/٥/٣١ .</p> <p>كما ان الوثيقة المؤقته المشار اليها برد الشركة شالها العديد من اوجه القصور وعدم تغطيتها لكافة المخاطر (المتعلقة بتعطل الآلات و فقد الايراد) و هو ما حدث في ٢٠٢٠/٩/١٤ بتعطل ضاغط ثاني اكسيد الكربون و توقف مصنع اليوريا بالكامل . فضلا عن تكرار مطالبة المقاول للشركة بمكاتبته بشأن عطل ضاغط ثاني اكسيد الكربون بضرورة قيامها بتقديم دليل على تواجده وثيقة التأمين الخاصة بالتشغيل والتي تغطي عطل الآلات و فقد الايراد وفقاً لبند عقد التشغيل والصيانة .</p>
<p>ثامناً : الهوقف التأميني على المشروع: عدم وجود اية نقطية تأمينية على المصنع خلال الفترة من ٢٠٢٠/٣/٣١ حتى ٢٠٢٠/٤/٢٦ خاصة وان هناك خطاب المقاول تكومنت للشركة في ٢٠٢٠/٤/٢ بان كيمي تتحمل كافة المسؤوليات والتحكم واستلام المصنع من ٢٠٢٠/٤/١ وان كافة تكاليف التأمين تتحملها كيمي من ٢٠٢٠/٤/١ وهناك موافقه بالتهمير من مجلس الاداره في ٢٠٢٠/٣/٣١ بمداجل الوثيقة الخاصة بالانشآت لمصنع الامونيا واليوريا لمدة شهران من ٢٠٢٠/٤/١ حتى ٢٠٢٠/٥/٣١ . والبالغ نحو ٤٥١٥,٢ دولار امريكي (لم يتم سدادها) ورجع مجلس الادارة بجطسه رقم ٧٦٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٥ اصدار قرار بالغاء دفع مبلغ مد اجل وثيقة الانشاءات المشار ليه نظراً للاستلام المبدئي لمصنع كيمي ٢ و انه تم التأمين على المصنع بالكامل في ٢٠٢٠/٤/٢٦ لمدة عام من قبل شركة مصر للتأمين .</p>	<p>نظراً لإنتهاء أعمال المشروع وإجتياز اختبارات التشغيل والإستلام الإبتدائي للمصنع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٦ ونظراً لإنتشار جانحة فيروس كورونا المستجد والإغلاق الشبه كلي لمعدى التأمين بالخارج والذين سيقوموا بتحمل جزء كبير من التأمين مع شركة مصر للتأمين حتي تتمكن الشركة " كيمي " من القيام بإصدار وثيقة تأمين متكاملة تغطي كافة الأصول الخاصة بمصنع الامونيا واليوريا وعليه تم التواصل مع شركة مصر للتأمين لإصدار وثيقة تأمين مؤقته لحين إستقرار الأمور وإصدار وثيقة تأمين متكاملة حيث أن شركة مصر للتأمين قامت بعمل وثيقة التأمين الخاصة بالمصنع خلال فترة الإشاءات عن طريق شركة تكتيمونت الإيطالية.</p>	<p>وفيما يخص حصول الشركة " كيمي " على رخصة الدفاع المدني ورخصة التشغيل المميكنة ، فقد قام إستشاري الحريق الخاص بشركة كيمي بإصدار خطة توفيق أوضاع للتوافق مع كافة إشتراطات الحماية المدنية لمدة (٢٠ شهرا) وتم تقديمها للهيئة العامة للتنمية الصناعية لإرسالها للحماية المدنية تمهيدا للمراجعة وإصدار موافقة من الحماية المدنية بهذه المدة وبالتالي الحصول على رخصة التشغيل.</p>
<p>قيام الشركة بعمل وثيقة تأمين مؤقته (مخاطر التشغيل) من قبل مصر للتأمين على مصنع كيمي ٢ ولمدة عام من ٢٠٢٠/٤/٢٦ حتى ٢٠٢١ / ٤ / ٢٦ بنحو ١١,٦ مليار جنيه (و التي تمثل التكلفة الاستثمارية للمشروع) بأجمالي رسوم مستحقة لشركة مصر للتأمين بنحو ١٨,٤٣٤ مليون جنيه مصري لتغطية المصنع في حدود ٢ مليار جنيه مع التزام الشركة باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لحماية الإعيان المؤمن عليها والمحافظة عليها و اتباع كافة القوانين لمنع تجنب الخسائر و الاضرار و توفير</p>	<p>وفيما يخص حصول الشركة " كيمي " على رخصة الدفاع المدني ورخصة التشغيل المميكنة ، فقد قام إستشاري الحريق الخاص بشركة كيمي بإصدار خطة توفيق أوضاع للتوافق مع كافة إشتراطات الحماية المدنية لمدة (٢٠ شهرا) وتم تقديمها للهيئة العامة للتنمية الصناعية لإرسالها للحماية المدنية تمهيدا للمراجعة وإصدار موافقة من الحماية المدنية بهذه المدة وبالتالي الحصول على رخصة التشغيل.</p>	<p>كما ان الوثيقة المؤقته المشار اليها برد الشركة شالها العديد من اوجه القصور وعدم تغطيتها لكافة المخاطر (المتعلقة بتعطل الآلات و فقد الايراد) و هو ما حدث في ٢٠٢٠/٩/١٤ بتعطل ضاغط ثاني اكسيد الكربون و توقف مصنع اليوريا بالكامل . فضلا عن تكرار مطالبة المقاول للشركة بمكاتبته بشأن عطل ضاغط ثاني اكسيد الكربون بضرورة قيامها بتقديم دليل على تواجده وثيقة التأمين الخاصة بالتشغيل والتي تغطي عطل الآلات و فقد الايراد وفقاً لبند عقد التشغيل والصيانة .</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقية حسبات الصناعات الكيماوية

<p>جاء الرد بعيداً كل البعد عن مضمون الملاحظة التي أوضحت ان التسوية الودية عليها الكثير من الماخذ والملاحظات وكان رد الشركة عمل إنفاقية تسوية ودية مع شركة تكتيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة لذا فملاحظاتنا مازالت قائمه على تلك التسوية على النحو التالي :- - قيام السيد المستشار القانوني بالتوقيع عن الشركة بتفويض من السيد رئيس مجلس الادار هو العضو المنتدب منفردا دون تفويض من مجلس الادار في ٢٠٢٠/٥/٥ علما بان مجلس الاداره وافق على التسوية الودية في ٢٠٢٠/١٠/٢٠. - رفض التسوية من قبل العضو المنتدب للشئون الماليه لاسباب عرضها على مجلس الاداره بمذكره مقدمه منه في ٢٠٢٠/٨/٢٧ مشروع - الاصرار في الارساء على المقاول تكتومنت لاعمال مشروع نهاية المصنع على الرغم من انتهاء العقد الاصلى مع تكتومنت في ٢٠١٨/١٢/٢٠ ولم يتم تجديده والتاخير في تنفيذ المشروع لمدة ١٦ شهر.</p>		<p>كافة وسائل الرقابة اللازمة و هنا تجدر الاشارة الى ان الشركة لم تحصل حتى تاريخه على موافقة الحماية الهندية او استخراج رخصة التشغيل الهيميكه للمصنع كبا ٢ علما بانه كان يجب الحصول عليها منذ عام ٢٠١٨ مع وجود تقرير الحماية الهندية السابق الاشارة اليه والذي يفيد عدم التزام الشركة بتلك الاجراءات خاصة وان موافقة الحماية الهندية من الموافقات الجوهرية المطلوبه للبنوك وان عدم الحصول عليها يجعل الشركة في حالة اخلال طبقا لبنود عقد التمويل و ما قد يمثله ذلك من خطر عدم استفادة شركة كيميا من النقطية التأمينية كما لم تشتمل الوثيقة على تغطية مخاطر فقد الارباح والخسائر الناتجة او الاضرار التبعية الناشئة عن التوقف الكلى او الجزئي للعمل (حيث تعرضت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ لتوقف انتاج اليوريا نتيجة وجود تلف ضاغط ثاني اكسيد الكربون). الامر الذي يتعين معه تحديد المسئولية في شأن كل ما سبق.</p>
<p>تم عمل إنفاقية تسوية ودية مع شركة تكتيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.</p>		<p>تاسعا : التسوية الودية مع مقاول المشروع : ورد بالإضاحاتالمتهمه انه في ٢٠٢٠/٥/١٣ تم توقيع التسويةالودية مع المقاول تكتومونت من خلال المستشار القانوني بالحرف الاولى لعين عرضها على لجنة فض المنازعات بمجلس الوزراءالتي تضمنت قيام تكتومونت بسحب وانسازل عن كافة المطالبات الصادره منها بخطابات رسميه مقابل تنازل شركة كيميا عن غرامات التأخير وقد تبين مايلي: وافق مجلس ادارة الشركة على التسوية في ٢٠٢٠/١٠/٧ (بعد مرور خمسة اشهر على التوقيع بالحرف الاولى) مع رفض التسوية من قبل العضو المنتدب للشئون الماليهلا سباب عرضها على مجلس الاداره بمذكره مقدمه منه في ٢٠٢٠/٨/٢٧ حيث تضمنت اسباب الاعتراض : جزء موكد للمقاول يتمثل في مبلغ التعميمات نتيجة تحرير سمر الصرف المستحق لتكتومنت نحو ١٨٥ مليون جنيهه بنحو ١١,٨٦١ مليون دولار وهو ما يقل عن المبلغ الذي يطالب به المقاول بنحو ١٧,٢٦</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>- التعاقد مع المقاول تكنولوجياً لتنفيذ مشروع نهاية المصنع بالامر المباشر بنحو ٤ مليار جنيه دون طرحه في مناقصه بالمخالفة لكافة لوائح الشركة.</p> <p>- تضمنت الدراسات الأساسية للمشروع تنفيذ مشروع نهاية المصنع بالتزامن مع بداية مشروع كيميا ٢ في ٢٠١٦/١ ٢.٠١٦ الأمر الذي لم يتم وادي إلى تاخر التنفيذ وبالتالي التي زيادة التكلفة الاستثمارية لذلك المشروع بنحو ٩, ٢ مليار جنيه (متوقع ان تصل تكلفته الحالية نحو ٤ مليار جنيه) ولما لذلك من اثر على الجدوى الاقتصادية للمشروع .</p> <p>- ما ورد بالملحظة من تحفظات على عقد التشغيل و الصيانة واهمها انة عقد خدمات و المقاول غير مسئول عن تلك الخدمات المقدمة و هو ما اعترض عليه المستشار القانوني للبنوك الممولة و تحمل كيميا قيمة اى قطع غير و مستهلكات بالاضافة الى ١٥% يحصل عليها المقاول كمصروفات ادارية.</p> <p>- عدم تفعيل المساعدة الفنية الواردة بعقد المقاول المورخ في ٢٠١١/١٠/٣٠ البالغ قيمتها بحد اقصى ٤٢٨٢ ١٩٩ دولار ، ١٤٧٩ ٩٨٢٦ جنيه و تفعيل عقد التشغيل و الصيانة البالغ قيمته نحو ٢٩٢ مليون جنيه .</p>	<p>مشروع نهاية المصانع ضمن أحد بنود التسوية المعروضة على لجنة قض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء ولم يتم البت فيها حتى تاريخه.</p>	<p>٥٥ مليون دولار .</p> <p>جزء مؤكده للمالك يتمثل في نحو ٨٨٠ مليون جنيه (تعادل نحو ٢٧,٦٦ مليون دولار) استهلاك غاز طبقا للعقد وقرارات تأخير ٢٧,٦٦ مليون دولار و ٤٦,٣ مليون جنيه (تعادل نحو ٢,٨ مليون دولار) باجمالي نحو ٨٥ مليون دولار</p> <p>جزء قابل للتفاوض يتمثل في نحو ١٢٧ مليون دولار قيمة الايرادات المهذرة و اضافة مبلغ التعويض عن فقد الايراد الوارد في مذكرة المطالبة الهبعة من السادة مكتب ذكي هاشم المستشار القانوني للشركة .</p> <p>ليصبح صافي الفرق نحو ٢,٢ مليون دولار مؤكده لصالح شركة كيميا وفقا للعقاد ونحو ١٢٧ مليون دولار قابلة للتفاوض.</p>
<p>احد أسباب تفعيل عقد التشغيل و الصيانة هو ارتباط المقاول</p>	<p>تم ارجاء مشروع إعادة تأهيل نهاية المصانع القائمة نظراً للتغيرات الاقتصادية</p>	<p>الاصرار في الإرساء على المقاول تكومت لاعمال مشروع نهاية المصنع على الرغم من انتهاء العقد الاصلى مع تكومت في ٢٠١٨/١٢ ولم يتم تجديده والتأخير في تنفيذ المشروع لمدة ١٦ شهر حيث انه وفقا للعقد فان الموعد المقرر لهادة القبول الهبدئي ٢٠٢٠/٤/٢٦ و دون توقيع اى غرامات تأخير على المقاول ودون ارسال اى انذارات له لحفظ حق الشركة .</p>
<p>احد أسباب تفعيل عقد التشغيل و الصيانة هو ارتباط المقاول</p>	<p>تم ارجاء مشروع إعادة تأهيل نهاية المصانع القائمة نظراً للتغيرات الاقتصادية</p>	<p>ورد بالتسوية المذكور بالايضاحاتالتهتمه انه سيتم التعاقد مع المقاول</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>بعلاقات وثيقة بمرور دى ومصنع الامونيا و اليوريا الا انه تبين خلاف ذلك يتعاقد الشركة مع احد الموردين بمبلغ ٤٣٦.٠٠٠ دولار سنويا بخلاف الضرائب و الرسوم اعتبارا من ١٧/٢٠٢٠</p>	<p>التي صاحبت تحرير سعر الصرف علاوة على الزيادة المضطربة فى التكلفة الإستثمارية لمشروع الامونيا و اليوريا وارتفاع العبء التمويلي على السادة / مساهمى الشركة.</p>	<p>تكونت لتنفيذ مشروع نهاية المصنع بالامر المباشر بنحو ٤ مليار جنيه دون طرحه فى مناقسه بالمخالفة لكافة لوائح الشركة : سبق ان تم طرحها اكثر من مره خلال الايام السابقه من خلال مناقسه مستقله ولم تستكمل اجراءاتها . يعد مشروع نهاية المصنع مشروعا مستقلا عن مشروع المقدمه ومدة تنفيذه نحو ٣٠ شهرا (الانتهاء منه بعد تشغيل مشروع المقدمه باكثر من سنتين) فى الوقت الذى تضمنت الدراسات الأساسيه للمشروع تنفيذ مشروع نهاية المصنع بالتزامن مع بداية مشروع كيمبا ٢ فى ٢٠١٦/١ الامر الذى لم يتم . سبق وان تمت الهوايقه على تاجيل مشروع إعادة تأهيل نهاية المصانع القائمة استنادا الى دراسة اعدتها شركة إسبنديزا الإسبانية اوصت فيها بان عملية إعادة التأهيل غير مجديه فنياً واقتصاديا . ورد بوردو الشركة انه وفقاً للظروف التى مرت بها البلاد ومر بها المشروع من عدم توازن عملات اجنبيه فى ٢٠١٧/٢.١٦ وغيرها أدت لعدم الانتهاء من المشروع فضلاً عن انه لم تكن هناك اموال مقررة لهذا المشروع فى التوقيت الممار اليه من جانب المساهمين وذلك خلافا للحقيقه حيث انه عند توقيع عقد القرض فى ٢٠١٢ كان هناك تمويل لذلك المشروع بنحو ١٤٥ مليون دولار مع توفير العمله من قبل البنوك المقرضه وقد تم الغاء ذلك التمويل فى عقد القرض المعدل فى ٢٠١٨/٥ دون توضيح كيفية تمويل ذلك المشروع</p>
	<p>تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكيمنت وتم إرسالها إلى لجنة قرض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.</p>	<p>ورد بالتسويه المذكوره بالإيضاحات التهمه انه سيتم التعاقد مع تكيمنت لتنشغيل المشروع لمدة سنتين بما لا يقل عن ١٢ مليون دولار بما يعادل ١٩٢ مليون جنيه مصرى وتبين بشأنه :- لم يتضمن المبلغ المذكور بعاليه قيمة اى قطع غيار ومستهلكات لازمة اثناء مدة سريان العقد والتي تحصلها شركة كيمبا حتى وصولها للموانئ المصرية وحصول المقاول على مصروفات ادارية لا تزيد عن ١٥% من قيمة الفاتوره . عدم وجود اي مسئولية على المقاول فى حالة حدوث اي خطأ من</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>موظفيه وهو ما اعترض عليه المستشار القانوني للبنوك العمولة وقد رفض المقاول بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ اجراء اي تعديلات علي العقد المرسل منه في ٢٠٢٠/٥/٢٤ والتمتص من عدم مسؤوليته. هذا العقد يعد عقد خدمات والمقاول غير مسئول عن الخدمات المقدمة بموجب هذا العقد حسبها ماورد بخطابه لشركة كيماف في ٢٠٢٠/٨/٣١.</p> <p>يتضمن عقد المقاول مع تكتومنت المؤرخ ٢٠١٦/١٠/٣٠ قيامه بتقديم مساعدة فنية بعد شهادة القبول الهيدني وحتي القبول النهائي بعد اقصي مبلغ ١٩٩٢٨٢٤ دولار ، ١٤٧٩٩٨٦ جنيها وهو ما لم يتم تعميله بل تم تعميل عقد التشغيل والصيانة بموجب خطاب حسن النوايا المرسل للمقاول بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٣٠ وتأكيد والمتضمن تعميل العقد المشار اليه من ٢٠٢٠/٤/٢٦ وتأكيد المقاول علي ذلك بموجب خطابه بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢ ويتصل بذلك قيام المقاول بتقديم مطالبة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ عن الفترة من ٢٠٢٠/٤/٢٦ وحتي ٢٠٢٠/٧/٢٦ بمبلغ ١٨٥٦٤٧٥ دولار ثم قيامه في ٢٠٢٠/١٠/٢٢ بمخاطبة الشركة لسداد المبلغ المشار اليه بعد خصم مبلغ ١٩٨٣١٠٠ جنيبه تعمل قيمة الكيماويات التي قامت شركة كيماف بتوريدها نيابة عنه وفقا لطلبه</p> <p>ورد بالعرض المقدم من المقاول بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣ بشأن التشغيل والصيانة والوارد به ارتباطه بعلاقات وثيقة ومميزة مع المورددين علي مستوي العالم لمعدات مصنع الامونيا واليوربا الا انه علي خلاف ذلك قامت شركة كيماف بابرام تعاقد مع شركة شاندايرالبيكتريك المصرية لتقديم خدمة الدعم والتشغيل والصيانة الخاصة بنظام التحكم بصنوع الامونيا واليوربا بمبلغ ٤٣٦٠٠٠ دولار سنويا بخلاف الضرائب والرسوم تبده من ٢٠٢٠/٧/١.</p> <p>ورد ايضا انه سيتم تنازل من تكتومنت عن كافة المطالبات الصادرة منها بخطابات رسميه عدا التعويض عن فروق العملة مقابل تنازل شركة كيماف عن</p>
<p>لم يتم الرد علي ملاحظاتنا بشأن رفض السيد / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧ مخاطبة المقاول شركة تكتومنت بان اوراق التخفيض الجمركي المستلمة منه</p>		

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>ناقضه وذلك كاجراء قانوني يفيد كيما ويمنع المقاول من ارسال انذارات مستقبلية .</p> <p>كما لم يتم الرد على تضارب ردود كل من الشركة والشركة القابضة بان المقاول ليس له ارضية قانونية في الانذارات المقدمة منه على حين ورد باتفاقية التسوية تنازله عنها وكذا انه سيتنازل عن تعويضات فروق العملة على حين ورد بالاتفاقية عدم تنازله عنها .</p> <p>ولا زالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .</p>	<p>تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكتيمونت وتم ارسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.</p>	<p>انذاراتها حيث سبق ان طالب مقاول المشروع الشركة بتعويضات تبلغ نحو ٧٦ مليون دولار منذ ٢٠١٧/١٢ وكان رأى الإستثمار القانوني الوارد برد الشركة على تقريرنا عن الترائم المالية في ٢٠١٩/١/٣٠ بعدم توقيع اي غرامات تأخير على المقاول او ارسال انذارات له مع منحه مدة اضافية لتنفيذ بنحو ٦ شهور و هو ما يتضح من تأشير السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضوا السيدتين تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٧ للسيد الأستاذ / المستشار الهالى للمشروع بانه غير موافق على مقاطعة شركة تكتيمونت مباشرة بان الأوامر المسلمة لكيما للقيام باعمال التخليص الجبركي ناقصة و البنك لن يقوم باعتمادها و ذلك كاجراء قانوني للمصول لكيما على اوقات اضافية و منع تكتيمونت من ارسال انذارات قانونية مستقبلية عن تأخر اعتمادات المستندات الخاصة بالتخليص الجبركي للشحنات وذلك خلافا لما سبق ان اعارت اليه الشركة والشركة القابضة بعضر الجمعية العامة العادية للشركة التابعه بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ بان المقاول ليس له ارضيه قانونيه في تلك التعويضات ، وقد افادت الشركة بردودها على تقاريرنا السابقة ان مقاول المشروع سيتنازل عن تعويضات فروق اسعار العملة الواردة ضمن الانذارات السابقة الاشارة اليه والتي تحملها الشركة بموجب قانون التعويضات رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ والتي تبلغ نحو ٥٩ مليون جنيه الامر الذي لم يتم حيث انه طبقا للتسوية المذكوره لن يتم التنازل عنهم من قبل المقاول مع عدم وضح كيفية تمويل تلك القيهه من قبل الشركة الاداره ما زالت عند رأيها بشأن تقصير الشركة في الرد على الانذارات المرسله من المقاول بالاضافة الى عدم اذاره بالعرامات المقررة عن فترة التأخير في تنفيذ بنود العقد مما يستوجب المساءله في هذا الشأن خاصة في ضوء رفض رئيس مجلس الادارة ارسال الانذارات لتكتيمونت ، كما جاء بتأشير سيادته المهار اليها بعاليه.</p>
<p>لم يتم الرد على عدم تضمين إتفاقية التسوية المذكورة موقف تكتومنت من سداد المستحق عليها عن كميات الغاز والكهرباء والكيماويات المستهلكة بعد إنتهاء تاريخ التشغيل الميكانيكي في ٢٠١٩/٨/٢٥</p> <p>وكذلك لم يتم الرد على رأي المستشار القانوني للبنوك (مكتب سري الدين) بان توقيع تلك الإتفاقية يمثل حالة إخلال ببعض بنود عقد التمويل الموزخ في ٢٠١٨/٤/٥ على النحو الوارد بالملاحظة .</p>	<p>تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكتيمونت وتم ارسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.</p>	<p>لم توضح التسويه المذكوره موقف تكتومنت من سداد المستحق عليها نتيجة استمرار الشركهفي عدم الالتزام بنصوص العقد مع تكتومونت بتوفير الضامات بعد انتهاء تاريخ التشغيل الميكانيكي الذي تم توقيع شهادته في ٢٠١٩/٨/٢٥ حيث تضمنت تكلفة المشروع تكاليف كان يتعين تحميلها على المقاول وفقا للعقد منها : نحو ٩٢٧ مليون جنيه— وفقا لما أمكن التوصل اليه - قيمة الغاز الطبيعي.</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

نحو ٣١ مليون جنيه كهرباء وهو ما يمكن حصره منها نحو ٣,٥ مليون جنيه كهرباء ويات وهو ما يمكن حصره منها. ويتصل كل ما سبق بالاتي : بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٢ قام البنك الاهلي بهخطابه بشركة كيما بانه تمت مراجعة الاتفاقية من جانب المستشار القانوني للبنوك وانتهى الرأي القانوني المبدئي بان توقيع هذه الاتفاقية يمثل حالة اخلاص الرأي بنود عقد التمويل المؤرخ ٢٠١٨/٤/٥ والتي تتمثل فيما يلي :-

المبالغ المستحقة لشركة كيما كعمويضات (غرامات تأخير) التي سيتم تسويتها وفقا للإتفاقية هي متنازل عنها لصالح البنوك وفقا والبند ٩-١٢ والذي ينص على " يتعهد المقترض تعهداً نهائياً بغير مشروط بأن يبرم وينفذ حوالة الضمان وحوالة الحقوق لصالح وكيل الضمان بالنيابة عن البنوك فور إبرام أي من مستندات المشروع الجوهرية..."

نظرا لان الاتفاقية تضمن الاتفاق ايضا على تنفيذ مشروع اعادة تأهيل المصنع القائم (وحدة نترات الامونيا وحامض النتريك) كما اشارت الاتفاقية الى ان تنفيذ مشروع اعادة تأهيل المصنع القائم سيتم من خلال تمويل يتم توفيره بعقود المقاول او من خلال جهات خارجية فان ذلك يمثل اخلاص بالبنود التالية :

البند ١٢-١ (ث) والذي ينص على قيام الشركة " بتقديم مشروع موازنة المقترض السنوية ويجب أن يتضمن مشروع موازنة المقترض تشغيل المصنع القائم خلال الخمس (٥) سنوات التالية على العام المالي ٢٠١٧..."

البند ١٢-٢ (ج ج) والذي ينص على " عدم القيام باية مصروفات رأسمالية تزيد عن مائة وعشرة بالمائة (١٠٠%) من المبلغ المحدد لها بالموازنة السنوية المقترض ، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من أغلبية البنوك وبشرط تقديم المقترض لنموذج مالي

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

معدل تقبله البنوك يفيد ضمان الالتزام بالتعهدات المالية".
البند ٢-١٢ (د د) والذي ينص على " عدم البدء في اية توسعات او تطوير او استثمارات غير المشروع او ترتيب اي من ذلك او الموافقة عليه او البدء فيه او عمل ترتيبات بشأنه ، الا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من اقلية البنوك."
البند ٢-١٢ (ب ب) والذي ينص على " عدم تحمل اية مديونية مالية بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من اقلية البنوك ، باستثناء قروض المساهمين المساندة والتسهيلات التجارية في إطار سير عمل المقرض الطبيعي."
البند ٣-١٦ و الذي ينص على " يكون للمرتبين الرئيسيين الاوليين والمرتب الرئيسي - مجتمعين او مفردين - حق اولوية في حالة طلب المقرض تسهيلات ائتمانية لإعادة تأهيل المصنع القائم ، بشرط موافقة البنوك وفقاً للبند (٢-١٢) (ب ب)."

Ⓔ ونظرا الى ان تفعيل الاتفاقية مشروط بتوقيع عقد التشغيل والصيانة مع المقاول العام كما ان عقد التشغيل والصيانة يتضمن مبالغ يتم دفعها للمقاول كسببة من صافي ربح بيع منتجات المشروع وفقاً وشروط معينه فان هذا الامر يتطلب الاتي:
ابرام حوالة ضمان و حوالة حقوق عن عقد التشغيل و الصيانة لصالح وكيل الضمان نيابة عن البنوك وفقاً والبند ١-٩-١٢ و الذي ينص على " يتعهد المقرض تعهداً نهائياً غير مشروط بأن يبرم وينفذ حوالة الضمان وحوالة الحقوق لصالح وكيل الضمان بالنيابة عن البنوك فور ابرام اي من مستندات المشروع الجوهرية...."
البند ٤-١٤ و الذي ينص على " يتعهد المقرض تعهداً نهائياً غير مشروط بأن يوجه ويودع ، أو أن يضمن ايداع ، كافة ايراداته في حسابي الايرادات وفقاً لعملائها ، وذلك اعتباراً من تاريخ الاقفال المالي وطوال مدة التحويل...."

تم عمل اتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم ارسالها الى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجرى المتابعة.

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>لم يتم الرد على رأي البنوك من تعهد مساهمي الشركة بدفع أي مبالغ مستحق عليها نتيجة التويم والبالغة نحو ٤٦٥ مليون جنيه بينما وفقاً لمطالبة تكتومنت نحو ٥٩١ مليون جنيه بسبب استناد المقاول (تكتومنت) لجدول تعويضات مخالف للجدول المعتمد للمصانع وكذا حسابه للتعويضات حتى نهاية المشروع وليس حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ طبقاً لقرار مجلس الوزراء .</p>	<p>تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكتيمونت وتم إرسالها إلى لجنة قض منازل عات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.</p>	<p>و البند ٩-١١ و الذي ينص على " يتعهد المقترض تعهداً نهائياً غير مشروط بأن يودع كافة الإيرادات في حساب الإيرادات العملي وفقاً لعمليتها طوال مدة التمويل وأن يبرم وينفذ حوالة الإيرادات لصالح بنك الحساب بالنيابة عن البنوك...." و البند ١٢-٢ (د) و الذي ينص على " أن يوجه ويودع كافة الإيرادات في حساب الإيرادات العملي طوال مدة التمويل..." و بالتالي فإن المبالغ التي من المفترض أن توجه لحساب الإيرادات ستقل بقيمة المبالغ التي سيتم دفعها للمقاول.</p>
<p>تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكتيمونت وتم إرسالها إلى لجنة قض منازل عات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.</p>	<p>تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكتيمونت وتم إرسالها إلى لجنة قض منازل عات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.</p>	<p>وفقاً وما انتهت إليه المناقشات الهيدنية مع البنوك المشاركة بخصوص الإتفاقية فإن البنوك اترأت الاتي: <ul style="list-style-type: none"> ■ ضرورة استيفاء تعهد من مساهمي شركة كيهما ينص على قيام المساهمين بدفع أي مبالغ تستحق على شركة كيهما الخاصة بالتعويضات المستحقة للمقاول نتيجة التويم (والتي بلغت قيمتها وفقاً لقانون التعويضات رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ وقرارات مجلس الوزراء المنظمة واجتماعات شركة كيهما مع اللجنة العليا للتعويضات بوزارة الإسكان خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ٤٦٤,٩٨٤ مليون جنيه مصري على الرغم من مطالبة شركة تكتيمونت بمبلغ ٥٩١,١٠١ مليون جنيه استناداً إلى جدول تعويضات مخالف للجدول المعتمد بشأن تعويضات المصانع وكذا احتساب التعويضات حتى نهاية المشروع وليس حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ وفقاً لقرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٠٧) المنقذة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤. <ul style="list-style-type: none"> ■ في حالة وجود مبالغ مستحقة لشركة كيهما من قبل المقاول الخاصة باستهلاك المرافق (غاز، كهرباء ، مياه الخ) سيتم استخدام تلك المبالغ في السداد المعجل للتمويل تماشياً مع شروط عقد التمويل. <p>يتعين تحقيق الأمر بشأن ما استتبعه الشركة من زيادة التكلفة</p> </p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>لازمت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة في شأن تحديد المسئول عن تحمل الشركة لنحو ٣٢,٣ مليون جنيه دون اى مبرر .</p>	<p>والاثار السلبية على مخرجات المشروع الجديد "كما ٢"</p> <p>اسفرت المراجعة اللاحقة لعقد مفاوض المشروع شركة تكنيمونت من قبل مصلحة الجمارك عن مطالبه المصلحة للشركة في ٢٠١٠/١٠/٢٠ بقيمة رسوم جمركيه وضرائب مبيعات (وقيمه مضافة) بنحو ٨٥,٥ مليون جنيه ولم تتم الشركة بالسداد في حينه ، وقدمت احواله الامر للجنة فنيه متخصصة من قبل الجمارك مع تعهد من الشركة القابضة بتنفيذ قرار اللجنة وازام شركة كيماسداد ما سيسفر عليه قرار اللجنة وقد طالبت مصلحة الجمارك الشركة في ٢٠١٢/١٩/٢٠ بنحو ٩٦ مليون جنيه على ان يتم السداد الفوري لتلك المطالبة وقد تبين ان المطالبة تضمنت مبلغ نحو ٣٤ مليون جنيه بقيمة رسوم جمركية بواقع ٥ % علي اجمالي التراخيص والرسومات الهندسية بدلا من مبلغ نحو ١,٧ مليون جنيها لو تم الاقرار بها في حينه وذلك نظرا لعدم قيام الشركة بالاقرار عن الهبالغ ضمن وعاء القيمة للاخراض الجمركية عند الإفراج عن الرسائل الواردة مما يستوجب عن تحميل الفارق بنحو ٣,٣ مليون جنيه على مصروفات الشركة وتبين قيام الشركة بدفع نحو ٢٥ مليون جنيه حتى تاريخه .</p> <p>يتعين تحديد المسئوليه واجراء التصويب اللازم</p>
<p>لازمت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة خاصة و ان تقرير كلية الهندسة المشار اليه بالرد قد اشار الى ان التشغيل المستمر يمنع تعرض الواحبات للاجهادات الحرارية و ان خطورة تولد اعطال نتيجة لسوء التشغيل تعد محدودة للغاية و ان ترتيب عمال التشغيل و الصيانة في عقد التشغيل والصيانة يبنى احتمالية حدوث مثل هذه الاعطال ، وانه تم اختيار سبائك مواد الانشاء و جدر المعينات بصورة تمنع تاكلها بواسطة المحاليل او الظروف الجوية هو ما جاء مخالفا للواقع الفعلي للمصنع من تكرار الاعطال و آخرها ضغط ثاني اكسيد الكربون المتوقع اصلاحة خلال ٥ شهور كحد ادنى و ان مانع التزيت تلف و تاكل و يوصى المورد للضغط " شركة هيتاشي "</p>	<p>تم احواله مطالبه مصلحة الجمارك للإستشاري الجمركي (جاد عساف) وقد تم رفع دعوة قضائية على مصلحة الجمارك عن طريق الإستشاري القانوني (مكتب زكي هاشم) وجرى المتابعة وإنهاء النزاع مع مصلحة الجمارك بما يكفل الحفاظ على حقوق الشركة.</p>	<p>تم اعداد دراسة فنية عن فترة العمر الإقتراضى للمصنع الجديد بمعرفة مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة وتم إرسالها الى الجهاز المركزي ولم يتم الرد حتى تاريخه.</p> <p>بلغت صافي خسائر العام الهالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ١,٣٥ مليار جنيه مع ظهور خسائر مرحله بنحو ٥١ مليون جنيه خلال العام - نتيجة معالجة عجز مخزون الاعوام السابقة - الامر الذى ادى لتخفيض حقوق الملكية بنسبة نحو ٣١ % عنها في ٢٠١٩/٦/٣٠ ، فضلا عن ان نتائج الاعمال الهشار اليها لم تثار بها يلي :</p> <p>نحو ١٨ مليون جنيه فرق اهلاك عن الآلات و الهياكل لم يقيد حيث ان اهلاك الات المشروع الجديد يحتسب طبقا لعمر المشروع الوارد بعقد المورد المعتمد من الطرفين و ليس طبقا لى شأخر لذلك فان صحة نسبة الاهلاك ٥ % طبقا لعقد المورد والظاهر فيه</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>باستبدال مادة تصنيع المائع لتصبح استاتيس ستيل بدلا من الالمونيوم ، وعدم التزام شركة كيميا (طبقاً لمكائبات المقاول المتكورة) بتوفير العمالة التي يتم تدريبها خلال مراحل التشغيل للقيام بتشغيل وصيانة المصنع فيما بعد .</p>	<p>لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>ان العمر الانتاجي ٢٠ سنة فقط الا ان نتيجة اصرار مجلس ادارة الشركة على ما جاء بخطاب المورد ان المصنع ممكن ان يعمل ٢٥ سنة مثل المشروعات المشيلة في البلاد العربيه فتم حساب الاهلاك ٤ % وورد بخطاب المورد المشار اليه ان العمر التصميمي للمشروع ٢٠ سنة ويمكن ان يعيش اكثر من ذلك لان مصنع كيميا لا يتضمن معدات معرضه للاجهاد وعدد قليل من الاقسام يمكن ان يحدث بها تاكدا على عملها بعمل المصنع بعد ٤ شهور فقط من تشغيله لاعمالها احدى المعدات الرئيسيه ضاغط ثاني اكسيد الكربون بحدده اصلاح نحو ٥ شهور على الاقل وكذلك الاعطال في طلبات الزيت من قبله الامر الذي يشكك في الهدة الواردة بالخطاب المشار اليهوقد تم تعديل العقد مع المقاول في ٢٨/١٠/٢٠١٥ ورد فيه تعديلا لتأهية الموردتين بحيث شملت زيادة الموردتين من خارج ما نص عليه العقد الاصلى الذي كان محدد الهنتا من اورياالغرييه وامريكا الامر الذي لم تحقق معه من الجودة ولم تقف على الآليه التي يمكن منها ان تحقق الشركة من عدم ورود اصناف من منشأ بخلاف ما تم اقراره ومدى التمتع من مطابقة الواردات لشهادة المنشأ وقائمه التبعية مع وجود بعض التوريدات غير المطابقة للمواصفات الامر الذي يشير الى وجود نقص في رقاية الجودة اثناء عملية التصنيع وفي مرحلة التفيتش وقد طلبت الشركة وجود تفيتش في الموقع من قبل طرف ثالث للتأكد على الجودة الا اننا لم نوافق بها اتخذته حوال هذا الامر الهام واسباب عدم اذار المقاول تفعيلا لبتود العقد ويتصل بذلك :</p> <p>حساب اهلاك الهباني للمصنع الجديد بهبلغ ١٧٠٧٣٠٠ جنية بهعدل ٤ % و في الوقت الذي تضمنت فيه الايضاحات الهتممه ان اهلاك الهباني(بهعدل ٦ %) ، ايضاح رقم ٣/٢٧٣ .</p> <p>لم يتم الاقصح عن معدل الاستهلاك الخاص بالاصول غير الملموسة وتم اظهارها بالصافي دون ادراج الايضاح الخاص بها و الذي يوضح التكلفة التاريخية و قسط الاستهلاك و مجمع الاستهلاك الخاص بالاصول الثابته .</p>
--	---	---

جاري تصويب اهلاك المباني بمعدل ٦% و جاري العرض على الجمعية العامة.

تم الاقصح بالايضاحات التمه

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>وقد تم موافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٧٤٤ في ٢٠١٨/١٢/٥ علي صرف المستحق لشركة انبي</p>	<p>من قبل الشركة والتي كان يتعين تحميلها على المصروفات في حينها يتعين اجراء التصويب اللازم لها سبق مع الافادة عن ما اتخذته الشركة للتأكد من الجودة و سلامة التصنيع و اسباب عدم انذار المفاوض عن ما سبق ذكره</p>
<p>لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>هذه الفروق محل نزاع قضائي مع شركة الكهرباء ولم يتم البت فيها حتي تاريخه وان الشركة "كيما" كسبت القضية رقم ٢١١ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٦ والشركة متمسكة بقرار رئيس مجلس الوزراء بتثبيت السعر لمدة ٥ سنوات {ببناء من ٢٠١٦/٧/١ حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ بسعر ٤٧ مليون للكيلوات ساعة . تم تدعيم مخصصات اخري بمبلغ ٩,٥ مليون جنية رغم عدم وجود مطالبة رسمية من هيئة مواني البحر الاحمر حتي تاريخه . قيمة ما تم استخدامه من مخصص القضايا هذا العام نحو ٥٣١ الف جنية حيث ان الاحكام القضائية لم تصدر مرة واحدة خلال عام ٠٠ وان رصيد المخصص بمبلغ ٥,٤٨٢ مليون جنية يعتبر كافيا للالتزامات المحتملة في المستقبل .</p>	<p>عدم كفاية المخصصات الظاهرة بالتقوائم الهالية في ضوء مايلي: قامت شركة الكهرباء برفع دعوى بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ تطالب فيها الشركة بنحو ٧٩٦ مليون جنية تعمل فروق ماليه مستعته عن الفترة من ٢٠١٦/٦/١ حتى ٢٠١٩/٢/٢٨ بفائدة ٤% وقد افاد القطاع الهالي بالشركة ان ما يستحق نحو ٢٠١ مليون فقط فروق تلك الفترة وتم تكوين مخصص بنحو ٥٠ مليون جنية فقط . بلغت قيمة المخصص المكون لمقابلة رفع درجة الاستعداد لشحنات التترات (والتي يتم تصديرها تطبيقا للقرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥) نحو ٩,٥ مليون جنية في حين بلغت مطالبة هيئة مواني البحر الاحمر نحو ١٨,٨ مليون جنية تعادل نحو ١,١٧ مليون دولار بفارق قدره نحو ٩,٣ مليون جنية. بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٥,٤٨٢ مليون جنية على حين ان اجمالي قيمة مطالبات الخصوم فيها نحو ١٣,٨٠٦ مليون جنية بفارق نحو ٨,٣٢٤ مليون جنية (فضلا عن عدد ٢٨ دعوي قضائية غير مقدرة القيمة). يتعين تدعيم المخصصات في ضوء ما سبق</p>
<p>لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة ، حيث ان ساعات توقف الفرن منذ تعتيبة الاصول في ٢٠١٦/٢ نحو ٣٨ % من الساعات المتاحة حتي ٢٠١٩ / ٣ و الذي توقف فيه الفرن</p>	<p>نظرا لوجود اغراق بالسوق المحلي من الفيروسييلكون المستورد (الصين والهند وروسيا) وتدني اسعار البيع المحلي مقارنة بتكلفة الانتاج فقد تم رفع شكوي لوزارة</p>	<p>تضمنت الاصول الثابتة اصول غير مستغله "فرن الفيروسييلكون" قيمته الدفترية نحو ٣٤,٨ مليون جنية وتلاحظ توقف ذلك الفرن منذ ٢٠١٩/٣/١٥ اي اكثر من سنة ونصف وقد سبق ان تم رفعه</p>

<p>نهائياً حتى تاريخه و تم توزيع العاملين به ولم يستهدف له اى انتاج في ٢٠١٩/٢/٢٠ و لم يحقق اى انتاج في ٢٠١٩/٢/٢٠</p>	<p>التجارة والصناعة قطاع المعالجات والحماية التجارية بالتعاون مع الشركة المصرية للسياك الحديدية وتم قبول الشكوي وجاري التحقيق (مرفق صورة الوقائع المصرية) وفي حالة منع حالة الاعتراق من قبل الدولة لتشجيع الصناعة المحلية سيتم بيع المخزون و تشغيل مصنع الفيروسيلاكون</p>	<p>الوصول الثابتة في ٢٠١٦/٢ اي منذ اربع سنوات ونصف فقط وحتى ٢٠١٩/٣/١٥ بلغت فترات التوقف الطويلة نحو ٣٨% من الوقت المتاحة لتشغيله وتبين حاجة القرن الى اجراء عمره وفقا لرأى الفنيين الا ان مجلس الاداره قام بانجبتها لعدم توافر سيوله حينها بل وتم توزيع معظم العاملين به وتحملت الشركة اهلاك بنحو ٦ مليون جنيه خلال العام الهالى ٢٠١٩/٢/٢٠ ، وكانت الشركة قد استهدفت انتاج ٦٠٠٠ طن فيروسيلاكون ، ٢٠٠ طن غبار سيلاكن العام الهالى ٢٠٢٠/٢/٢٠ ولم يتم انتاج اى منها وعند استهداف الموازنه للعام الهالى ٢٠٢٠/٢/٢٠ افترضت الشركة عدم انتاج اى كميته للفيروسيلاكون او الغباروما يشير معه الى استمرار توقف القرن . يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق مع مراعاة اضمحلال القيمهالافتريه لقرن الفيروسيلاكون واجراء التسويات اللازمه في ضوء ذلك .</p>
<p>ما ورد برد الشركة يعتبر تسويق للرد و يؤكد ما سبق ان ذكرناه من ملاحظات في تقاريرنا السابقة حيث ان الرد خلال السنوات السابقة ان الانتاج يضاف بقارير الانتاج و يتم جرده بصوره صحيحة في نهاية العام الهالى و لم يتطرق الرد لاضافه كميات و هنيه خلال السنوات السابقة منها نحو ٧٥٠٠ طن في ٢٠١٩/٢/٢٠ ، نحو ١٣٠٠ طن في ٢٠١٧/٦/٣٠ مما تكرر معه بمطالبتنا باجراء التحقيق اللازم لدى جهات التحقيق المختصة لبحث ما ورد بالملاحظة والالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٥) المشار اليه بالملاحظة لما لذلك من اثر على ارقام المقارنه وكفاية المعلومات والتقارير المرفقة بالقوائم الماليه .</p>	<p>بالنسبة الى عجز كميات من السماد المحبب في مخزن السماد يرجع الي كميات تراكمية من سنتين ماضية تم حسابها طبقا لعمليه حسابية لحساب معدلات الانتاج اليومية حيث : ١. تتم عمليه حساب كمية الانتاج اليومية من خلال المعادله = معامل التحويل x كمية الامونيا المستهلكة . ٢. يتم حساب كمية الامونيا المستهلكة بقسم السماد خلال (٢٤) ساعة من خلال عدادات مرور الغاز وتلك العدادات قديمه نسبية و غير معايرة وتتأثر بكثافة الغاز ودرجة الحرارة المحيطة وتتراجد اي شوائب بغاز الامونيا من زيوت ... كذلك التغير في احمال الخط من الامونيا تحسب بالساعة وليس الدقائق وبالتالي تكون هناك فروق في الحساب لتلك الكميات . ٣. معامل التحويل الذي تتم على اساسه حساب كميات الانتاج داخل قسم السماد هو (٢ ، ٤) وهذا الرقم يجب تعديله حيث ان المصنع قديم ويعمل منذ اكثر من (٥٠) عام مع انخفاض كفاءة العمليات تخفض قيمة معامل التحويل لتكون اقل من (٤.٢) .</p>	<p>بلغ رصيد المخزون في تاريخ القوائم الهاليه نحو ٥٢ مليون جنيه وفقا للارصده الافتريه حيث لم يتم الجرد نظرا لظروف "جائحه كورونا" و ما لذلك من اثر على التاكيدات الخاصة ببعض الارصده و المعاملات الخاصه بالقوائم الهاليه و الانفصاحات ذات الصله وقد تبين مايلي :- يبلغ رصيد مخزون السماد ٣٣,٥% في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١١٥٠ طن مقابل كمية ٣٣٦٨٢ طن في ٢٠١٩/٧/١ حيث كانت ملاحظتنا المتكرره واخرها عند فحص القوائم الهاليه قبل التعديل بشأن ما يتم اضافته لارصده مخزون السماد دون جرد فعلى وهو ما اكده الجرد الذى قامت به شركة متخصصه (SGS)في ٢٠١٩/٨/٦ بانبات وجود عجز بنحو ٢١ الف طن بقيمه ٨٢ مليون جنيه وفقا لتقريرها الموهوخ ٢٠١٩/٩/٢٤ ولم تتم الشركة باظهار التقرير في حينه وتم اعتماد القوائم الهاليه للعام الهالى ٢٠٢٠/٢/٢٠ على</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>مارلت الإدارة عند رايها حيث انه لا يمكن انتاج كميته سمد سائل تعادل كميات سمد عوارية بنفس الكمية لوجود نسبة ٢٢,٥ % شوائب يتم تعويض جزء منها بزيادة السمد العوارية .</p>	<p>٤. وبحساب كميات الإنتاج اليومية من ٢٠١٥ وحتى تاريخه يصبح تواجد جيود وعجز تراكمي وليس وليد العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث تلك الكميات المحسوبة غير دقيقة وتكون كميات اقل من المحسوبة حسابيا .</p>	<p>غير حقيقيتها بها تضمنته من ارصدة غير حقيقية للمخزون وذلك باضافة كميات وهمية لمخزون السمد آخرها كمية ٧٥٠٠ طن في ٢٠١٩/٢٠٢٠ دون ما يؤيدها وكانت محل ملاحظتنا ، حيث حملت الشركة خسارة العجز البالغة نحو ٨١ مليون جنيه على حقوق الملكية خصمًا من الأرباح الهرجلة بنحو ٣٠ مليون وتحميل الخسائر الهرجلة بنحو ٥١ مليون جنيه مها يتضح معه ان ماتصرفة من حوافر اداء للقائمين على الإنتاج ومكافأتهمنصرفه لهجلس الادارهعلى قوائم ٢٠١٩/٢٠٢٠ تم على نتائج اعمال غير حقيقية لم تراع معالجة العجز المشار اليه ، ودون الإفصاح الكافي وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٢ من معيار المحاسبه رقم ٥ و التي تقضي بانه "ينبغي على المنشاه ان تقوم بتصحيح اخطاء الفترات السابقة ذات الأهمية النسبيه باثر رجعي في اول قوائم ماليه تعتمد للاصدار بعد اكتشافها وذلك باعادة عرض مبالغ المقارنه عن الفتره السابقه المعروضه و التي حدثت بها الخطا " ، فضلا عن عدم اتخاذ اية اجراءات قانونيه حيل العجز المشار اليه .</p> <p>يتعين احواله الامر لجهات التحقيق ولتصديق المسئولية عن اضافة الكميات الوهميه واخرها ٧٥٠٠ طن في ٢٠١٩/٢٠٢٠ ورد ماتم صرفه دون وجه حق مع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المشار اليها تلاحظ توقف إنتاج السمد السائل منذ ٢٠١٩/١٢/٣١ فإنتاجات الشركة الى تحويل كمية نحو ١٤٥٧ طن من مخزون سمد العواريه ٢٠٢٠/٢٠١٩ الى سمد سائل بدءاً من ٢٠٢٠/١/١ نتج عنها نفس الكميه كسمد سائل وهو مالا يمكن حدوثه حيث تبلغ نسبة الشوائب ٢٢,٥ % بالكميات السمد العواريه المعوله للسمد الامر الذي لم تتحقق معه من صحة رصد مخزون السمد العوارية . يتعين الدراسة واجراء التصويب اللازم في ضوء ذلك</p>
<p>السمد السائل (٣٠ : ٣٣) % ازوت المنتج في شركة كيميا يتم من خلال اذابة سمد العوارية المتحجر و السمد الناعم (٣٣,٥٠ % نيتروجين) بمخزن السمد حيث : ١. نسبة المادة الصلبة بالسمد السائل يساوي ٨٥ % والباقي مياه وامونيا غازية . ٢. نسبة المادة المالئة (الطفلة) بالسمد المحبب تقدر بـ (٤ %) من اسس السمد . ٣. نسبة الرطوبة داخل السمد بالمخزن لا تتعدى ٢ % من اسس السمد في بعض الكومات . ٤. يتم سحب سمد العوارية الذي تكثر فيه نسبة الشوائب في بعض الكميات حيث لا تتعدى ٥ % من اسس السمد في بعض الكومات او الارضية طبقا لتحليل المعامل المركزية . ٥. منظومة إنتاج السمد السائل منظومة بيانية التكوين عبارة عن</p>	<p>السمد السائل (٣٠ : ٣٣) % ازوت المنتج في شركة كيميا يتم من خلال اذابة سمد العوارية المتحجر و السمد الناعم (٣٣,٥٠ % نيتروجين) بمخزن السمد حيث : ١. نسبة المادة الصلبة بالسمد السائل يساوي ٨٥ % والباقي مياه وامونيا غازية . ٢. نسبة المادة المالئة (الطفلة) بالسمد المحبب تقدر بـ (٤ %) من اسس السمد . ٣. نسبة الرطوبة داخل السمد بالمخزن لا تتعدى ٢ % من اسس السمد في بعض الكومات . ٤. يتم سحب سمد العوارية الذي تكثر فيه نسبة الشوائب في بعض الكميات حيث لا تتعدى ٥ % من اسس السمد في بعض الكومات او الارضية طبقا لتحليل المعامل المركزية . ٥. منظومة إنتاج السمد السائل منظومة بيانية التكوين عبارة عن</p>	<p>السمد السائل (٣٠ : ٣٣) % ازوت المنتج في شركة كيميا يتم من خلال اذابة سمد العوارية المتحجر و السمد الناعم (٣٣,٥٠ % نيتروجين) بمخزن السمد حيث : ١. نسبة المادة الصلبة بالسمد السائل يساوي ٨٥ % والباقي مياه وامونيا غازية . ٢. نسبة المادة المالئة (الطفلة) بالسمد المحبب تقدر بـ (٤ %) من اسس السمد . ٣. نسبة الرطوبة داخل السمد بالمخزن لا تتعدى ٢ % من اسس السمد في بعض الكومات . ٤. يتم سحب سمد العوارية الذي تكثر فيه نسبة الشوائب في بعض الكميات حيث لا تتعدى ٥ % من اسس السمد في بعض الكومات او الارضية طبقا لتحليل المعامل المركزية . ٥. منظومة إنتاج السمد السائل منظومة بيانية التكوين عبارة عن</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>خزان مفتوح من اعلى يتم وضع السماد العواريه بواسطة العمال فيه مع التقلاب اليدوي ثم التقلاب من خلال خلط تقليب صغير ومنظومة سحب الي الخزانات ثم الي منظومة التوزيع وهي حنفيات مثبتة على موزع ، ونظرا للباينة المنظومة فيكون هناك فقد في المنظومة . وعليه فان كمية السماد العواريه تكون مساوية لكمية السماد السائل تقريبا بعد عملية الانتاج .</p>	<p>درجت الشركة على عدم تحميل استهلاك شبك البلاطين خلال الفترات التي تم استهلاكها فيها على المنصرف في حينه حيث يتم ادراجه ضمن المنصرف عند ازالته من الافران الذي يترتب عليه عدم دقة تكلفة الانتاج التي تخص الفترات المختلفة ، يرتبط بذلك انه تم اضافة نحو ٦,٦٠٤ مليون جنية لحساب المخزون تمثل اجمالي قيمة ما تم تقييمه من ارصدة كميات اصناف العامل الحفار دون تقييم الكمية الخاصة بكل صنف على حدة الامر الذي لايمكن من تقييم المنصرف من كل صنف على حده . يتعين تقدير معدلات الاستهلاك لشبك البلاطين في ضوء معدلات الاستهلاك الفعلية سنوياً وكذا معدلات الانتاج للسنوات السابقة واجراء ما قد يلزم من تساويات وتقييم كل صنف على حدة .</p>
<p>لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>سيتم تقييم المستهلك من شبك البلاطين بهعدل متوسط استهلاك لهدة خمس سنوات سابقة تقديرياً على ان تتم التسوية الفعلية عند رفع الشبكا من الافران لاي سبب فني.</p>	<p>قيام الشركة باضافة نحو ٧٢,٧٨٢ مليون لحساب المخزون تمثل قيمة ما تم توريده من قطع الغيار الخاصة بصنع كيمها ٢ حيث ، دون اتباع الاجراءات المستندية والعمدية اللازمة من اذون اضافة ومعاشر فحص وجرد للمحتويات لتحديد الكميات الحقيقية في ظل الكميات المستخدمة من قبل مقالو المشروع خلال تجارب التشغيل و حتى القبول الهيدئي ، ودون تحميله بقيمة تلك الكميات . يتعين القيام بحصر الرصيد الفعلي لقطع الغيار المشتر إليها وحصر ما تم استخدامه منها من قبل تكومنت و تحميله بها و اجراء ما قد يلزم من تساويات .</p>
<p>لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث انه حتى تاريخ اعداد المركز المالي للشركة في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٠ يتم تسجيل تلك الكميات بحسابات المخازن ماليا فقط دون موافقتها باي حصر فعلي لتلك الكميات و مستندات الاضافة المخزنية لها</p>	<p>تم تسليم تلك الكميات من قطع الغيار لمخازن الشركة " كيمها " في البداية بصفة امانة وتم إتخاذ كافة الإجراءات المخزنية من حيث تصنيف تلك الكميات إلى (قطع غيار مصانع – كهرباء – أجهزة) وتم عمل محاضر فحص وتوريد واستلام لتلك الكميات . قامت شركة تكيمونت باستعارة بعض قطع الغيار لإستخدامها أثناء تجارب التشغيل على ان تلتزم شركة تكيمونت باعادة شراء قطع الغيار التي تم استخدامها على نفقتها الخاصة وتسليمها لشركة كيمها وذلك وفقا لنصوص العقد المبرم بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠١١ . وتم حصر قيم وكميات قطع الغيار المستعارة وتم ارسال خطاب لشركة تكيمونت لسرعة رد تلك الكميات .</p>	<p>تم تصويب تقرير الإنتاج (مرفق صورة)</p>
<p>مازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة وان ما جاء برد</p>		<p>عدم دقة ارصدة الخامات بعهد الاقسام للمصنع الجديد (كيمها ٢) و</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>الشركة بونيد ضعف اجراءات الضبط الداخلي بالشركة و عدم اجراء مطابقة ، كما ان الشركة لم توافقنا بتقرير انتاج لنظام DCS للمصنع الجديد و وان تقرير الانتاج المشار اليه برود الشركة ما هو الا بيان يتم اعداده يدويا و ان البيان المعدل المشار اليه برود الشركة تم اعداده في ٢٠٢٠ / ٧ / ٣ و هو نفس تاريخ الانتاج الذي تم الاشارة اليه في ملاحظتنا مما يؤيد ملاحظتنا بعدم دقة تقارير الانتاج وما تضمنه من ارصده للخدمات .</p>		<p>تم التصويب في العام المالي ٢٠٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠</p>	<p>التي تقدر بنحو ١,٨٦٦ جنيهه و كذا عدم موافقتنا بتقرير الانتاج الخاصة بكامل المصنع الجديد كما تبين ان رصيد احدى تلك الخانات بعهد الاقسام بالمصنع الجديد و هي الـيوربا فوروالدهيد بلغ نحو ١٦٠ طن تقدر بنحو ١,٢٠٥ مليون جنيهه و هو عكس ما جاء بتقرير الاستهلاك و الارصدة خلال شهر يونيو - ٢٠٢٠ لتلك الهادة من قطاعات الاسمدة الهووخ ٢٠٢٠ / ٧ / ٣ و الذي افاد بان الرصيد في ٢٠٢٠ / ٦ / ٣٠ نحو ١٤٧ طن بفارق نحو ١٣ طن عن ماورد بالقوائم المالية وكذا عدم مطابقة الكميات المستهلكة بقيد المنصرف مع الاستهلاكات الواردة بتقرير الانتاج . وقد جاء برود الشركة انه تم اجراء التصويب و هو ما لم يتم حيث ان الشركة لم تقم بمراجعة الارصدة وفتقرير الانتاج و ان ما قامت به هو رد الكميات المشبته بعهد الاقسام الي كروت الصنف الخاصة بها بارصدة المخازن دون مراجعته و مطابقة الارصدة مع كافة تقارير الانتاج ، كما لم يتم موافقتنا بتقرير الانتاج الشاملة لمصنع كيمبا ٢ حتى تاريخه .</p> <p>يتعين بحث اسباب ما سبق و اجراء التصويب اللازم و موافقتنا بتقرير الانتاج و البيانات المؤيدة لارصدة اخر الهده . تضمن التكوين الاستثماري بالخطا نحو ١,٦٧٦ الف جنيهه قيمة ٢٠٦ طن امونيا كان يجب تحميل تكاليف الانتاج بهمصنع كيمبا ١ بها و هو الامر الذي لم يتم . يتعين اجراء التصويب اللازم .</p> <p>تلاحظ وجود بعض الاصناف بالمخزون السلعي لم يتم الصرف منها منذ اكثر من خمس سنوات بلغت قيمتها وفقا لما امكن حصره نحو ١٣,٣٤٥ مليون جنيهه منها نحو ٨,٩ مليون جنيهه ارصدة متوقفة منذ عام ٢٠١٠ دون مراعاة اضمحلاله . يتعين بحث سبل التصرف الاقتصادي في تلك الاصناف مع مراعاة مقدار الانخفاض في القيمة في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم</p>
<p>مازالت الادارة عند رايها حيث لم يتم التصويب</p>	<p>تم ارسال مخاطبات لكل قطاعات المصانع بتلك الاصناف وتم حصر الاصناف المستغنى عنها والتي سيتم ردها الى مخزن الرواكد استعدادا لبيعها بالزيادة العلنية.</p>	<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة .</p>	

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

(٢) الخاص بالمخزون .

	<p>لا زالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .</p>	
<p>مزالتي الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .</p>	<p>لا زالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .</p>	<p>ظهر رصيد اقراض طويل الاجل بنحو ٤٥٧,٧ الف جنيه يمثل قيمة القرض الممنوح لجمعية الإسكان بالشركة لإقامة مشروعات إسكان على ان يسدد على أقساط شهرية الا انه تبين وجود بعض الأرصدة المتوقفة بلغت نحو ٢٦٦ الف جنيه يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٠ وتم عرض الأمر على السيد رئيس مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠١٧ وأشر سيادته بالتحويل للشؤون القانونية وحتى تاريخه لم يتم التحصيل .</p> <p>تعيين الافصاح عن ما تغذته الشؤون القانونية من إجراءات لتحصيل تلك المبالغ و ما يستحق عنها من غرامات وفوائد قانونية ودراسة الاضطلاع وما يلزم من تسويات .</p> <p>استمرار الشركة في حساب عمولة التصدير للوكيل وليد ابو حسان (دولة الاردن) بنسبة ٨,٨% من اجمالي قيمة المبيعات مضموما منها قيمة النولون البحري ورسوم رفع درجة الاستعداد والتي تبين قيامها بحساب تلك الرسوم بالنظر بالمتخالف للقرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥ وهو ماد لحساب العمولة خلال العام الهالي بنحو ٢٩٠ الف دولار صحتها نحو ٢٦٧ الف دولار بفرق نحو ٢٣ الف دولار بها يعادل نحو ٣٧٥ الف جنيه .</p> <p>يتعين تحديد المسؤولية عن ما سبق و اجراء التصويات اللازمه واسترداد مبلغ العمولة المنصرف بالزيادة للوكيل</p>
<p>مزالتي الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .</p>	<p>لا زالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .</p>	

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>الجهاز المركزي قد تم تدعيم مخصص بقيمة ٩,٥ مليون جنية مصري تحسباً لمطالبة هيئة الميناء بالقيمة من تاريخ صدور القرار على الرغم من صعوبة التطبيق في ظل مرور ٥ أعوام من صدور القرار وكذلك ارتفاع القيمة واعتراض كلا من التوكيلات البحرية والشركات المصدرة.</p>	<p>تعلمت الشركة نحو ٦٢٤ الف جنيه يمثل قيمة ١٠٠ طن نترات امونيا ونولون النقل البحري والبري لتلك الكمية والتي تم شحنها علي سبيل التعويض للعميل الأردني شركة الصناعات الكيماوية والتعدينية حيث تم شحن كمية ٧٥٠ طن نترات في شهر أكتوبر ٢٠١٩ بمبلغ ٤,٣٨٢ مليون جنيه وقد تبين شكوى العميل ان الشحنة متحصرة داخل الاكياس بشكل كبير والاكياس ممزقة ونوعيتها ليست بالمواصفات المطلوبة ونسب الشوائب وصلت لاكثر من ١٠ ٪ .</p> <p>يتعين التحقيق في أسباب تحمل الشركة للمبلغ المشار إليه وأسباب التصحر ونسب الشوائب وشراء اكياس غير مطابقة للمواصفات مع اجراء التصويب اللازم باظهار المبلغ المشار اليه بحساب التعويضات</p>
<p>مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة .</p>	<p>تم إصدار الفاتورة المبنية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٥ بقيمة ٧٥٠ طن و عليه تم إنتاج الكمية وسبب ارتفاع في درجات الحرارة في هذا الوقت من العام التي أدت إلى تماسك المواد وكذلك أعمال النقل والشحن على ظهر السيارات وأعمال الشحن على ظهر المركب في ظروف غير اعتيادية وقيام التوكيل البحري بشحن أكثر من بضاعة على ظهر المركب قد أدت إلى تمزق في الشكاكر أثناء عملية التفريغ.</p> <p>وسبب المنافسة الشرسة ووجود أكثر من مصدر (المنافس المصري - شركة يارا العالمية) لتوريد نترات الامونيوم لشركة الصناعات الكيماوية</p> <p>والتعنتية الأردنية كان الزاماً على الشركة تعويض العميل بقيمة ١٠٠ طن ليتم شحنها خلال شهر نوفمبر ٢٠١٩ وذلك حتى يتسنى للشركة استئناف التعاون والحفاظ على تواجد شركة كيما داخل السوق الأردني، مع ضرورة تفادي تلك المشاكل مستقبلاً والتبئية بشحن المواد على السيارات وكذلك على ظهر المركب بصورة لا تضر المنتج.</p>	
	<p>تم سداد رسم صادر عن شحنة شهر يناير ٢٠٢٠ رغم وجود كمية ٣٥٠٠٠ طن يوريا غير مطابق للمواصفات وغير صالح للإستخدام الزراعي بقيمة ٢٢,٥ مليون جنية مصري تنفيذاً</p>	<p>اضاعت الشركة نحو ٣٤ مليون جنيه إيرادات سيادية للدولة لمخالفتها الهادئة الثانية من قرار السيد وزير الصناعة والتجارة رقم</p>

الجهاز المركزي للحسابات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و الذي ادى لتحويل الموضوع الى الجهات القضائية للتحقيق عن طريق رئاسة الجهاز في ضوء ما ورد بالملاحظة فضلا عن :-</p> <p>ورد برد الشركة انه تم توريد حصه وزارة الزراعة عن شهر فبراير ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠ (بعد اعداد الجهاز المركزي لشكرته الموزعة ٢٠٢٠/٨/٢٠) و هو ما يمثل التناقض من ادارة الشركة على المخالفة المشار اليها و الذي يتضح في</p>	<p>تقرار وزير الصناعة والتجارة رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ كحق اصيل للدولة على الرغم من سداد الشركة القايضة لقسط البنك المستحق في ديسمبر ٢٠١٩ وعدم وجود السببلة النقدية الكافية.</p> <p>وخلال شهر يناير ٢٠٢٠ واثناء زيارة لجنة متابعة المشروعات القومية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء بزيارة موقع المشروع الحديد كيمما ٢ والتوصية بقيام الشركة بتقديم مذكرة إلى قطاع متابعة المشروعات القومية برئاسة مجلس الوزراء لاعفاء الشركة من قيمة رسم المصادر لمدة عامين.</p>	<p>٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ بالمعدل بالقرار رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن رسم المصادر المقرر على الاسهم الاوتوية بأنه يعفى من هذا الرسم الكميات التي تصدرها شركات انتاج الاسهم الاوتوية والتي تهمل الفرق بين كميات الانتاج الشهري وما يتم تسليمه وفقا للبرامج و الشروط التي تضعها وزارة الزراعة على ان تقدم الشركة المصدرة الى الجبرك المختص بشهادة من رئيس مجلس ادارة الشركة او العضو المنتدب بكميات و انواع الاسهم المنتجة شهريا معتمدة من مراقب الحسابات وشهادة من وزارة الزراعة تقيد قيام الشركة بالوفاء بالتزاماتها بتوريد الحصص الشهرية المقررة عليها.</p>
<p>١- قيام الشركة باصدار خطاب ضمان بقيمة ٢٠٢٧,٥٠٠ جنية مصري بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ لمصلحة الجمارك المصرية (جمارك الادبية) لقيام شركة ميفيرت بتصدير كمية ١٣٢٧٥ طن يوريا بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠ على ان تقوم الشركة بتسليم أصل شهادة الوزارة لشهر فبراير ٢٠٢٠، وبسبب عدم قيام الشركة بتسليم أصل شهادة وزارة الزراعة لشهر فبراير تم تسليم كامل قيمة خطاب الضمان لصالح مصلحة الجمارك المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٣</p>	<p>٢٠٢٠/١٠/٠٩ بتاريخ تم مخاطبة قطاع متابعة المشروعات القومية التابع لرئاسة مجلس الوزراء باستثناء الشركة من توريد حصه ٥٥% لصالح وزارة الزراعة لمدة عامين وذلك نظراً لالائزات المالية الضخمة على الشركة تجاه البنوك الممولة.</p> <p>٢٠٢٠/٢/٠٤ وردد خطاب من السيدة الهندسة / مساعد أول السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن توجيهات السيد الدكتور معالي رئيس مجلس الوزراء بالاجتماع مع الوزراء المعنيين لمناقشة إعفاء الشركة من التوريد لوزارة الزراعة لمدة عامين وذلك لزيادة حصص التصدير وقيام الشركة بسداد ائزمتها أمام البنوك.</p>	<p>٢٠٢٠ الى يونيو / ٢٠٢٠ وتقديها للجمارك معتمده من مراقب حسابات خارجي بخلاف مراقب حسابات الشركة القانوني(الجهاز المركزي للحسابات) وتبين انه مراقب الحسابات المعين منذ عام ٢٠١٤ من قبل البنوك المقرضه للشركة لتمويل مشروع كيمما ٢ وقد تم التنبيه على الشركة لايقاف تلك المخالفة و تم تحويل الموضوع الى الجهات القضائية للتحقيق عن طريق رئاسة الجهاز و تحديد المسئولية عما سبق</p>
<p>٢- ما ورد بخطاب شركة سيسكو ترانس (مورد نقل الورياد للشركة المورخ في ٢٠٢٠/١٢/٣ يناحاه في استرداد خطابات الضمان البنكية البالغة ٣٥ مليون جنية من مصلحة الجمارك قبل ان يتم تسيلها لعدم سداد كيمما رسم الصادر على الكميات المستحوذة من سداد الورياد نظراً لسمعه المورد الطيبة مع مصلحة الجمارك.</p>	<p>٢٠٢٠/١٢/١٣ تم عقد اجتماع مع السيد الأستاذ معالي وزير الزراعة بحضور كلاً من السيد الفاضل الأستاذ / رئيس الشركة القايضة للصناعات الكيماوية وكذلك بحضور السيد الأستاذ /خائب رئيس مجلس الإدارة للشركة القايضة للشئون المالية والإدارية وقد استعرض طلب رئاسة الوزراء بإعفاء الشركة من التوريد للوزارة لمدة عامين إلا أنه قد اقرح معالي وزير الزراعة توريد أى كمية(مقدره ٢٠٠٠ طن) شهرياً من الاسمدة الازوتية حتى تظهر الشركة أمام الشركات المنتجة الاخرى ملتزمة بالتوريد.</p>	<p>٢٠٢٠/١٢/١٣ بعد الاجتماع في ٢٠٢٠/٢/١٣ بعد خصم كمية الإنتاج ٢٠٠٠ طن شهرياً لا يسرى عليه رسم المصادر وقد قامت بتلك</p>
<p>٣- ما ورد برد الشركة بتفسيرها الخطأ بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ واعتقادها للشهادات من مراقب حسابات غير ذي صفة وليس من الجهاز المركزي للحسابات يمثل تسويقاً لأنه إذا كان الأمر كذلك فهل التفسير الخطأ ينطبق أيضاً على التلاعب بزيادة الكميات المنتجة شهرياً على غير الحقيقة!!</p>	<p>بسبب تاخر الخطاب الذي يبين توزيع هذه الكمية خلال شهر فبراير ومارس من وزارة الزراعة ادى الى قيام الشركة بتوريد شهر مارس اولاً ثم شهر فبراير لاحقاً، واعتبرت الشركة ان الإنتاج بعد الاجتماع في ٢٠٢٠/٢/١٣ بعد خصم كمية</p>	<p>٢٠٢٠/٢/١٣ بعد الاجتماع في ٢٠٢٠/٢/١٣ بعد خصم كمية الإنتاج ٢٠٠٠ طن شهرياً لا يسرى عليه رسم المصادر وقد قامت بتلك</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p><u>فعلياً.</u> قد تم تدارك الأمر وتوريد حصة شهر فبراير ٢٠٢٠ وبذلك قد تم الإلتزام بالتوريد من شهر فبراير حتى شهر سبتمبر لكامل حصة وزارة الزراعة المتفق عليها بالخطاب الصادر من مساعد أول السيد رئيس مجلس الوزراء بإعفاء الشركة من نسبة ٥٥% من الإنتاج لوزارة الزراعة وتوريد كمية ٦٠٠٠ طن من الأسمدة الأزوتية لمدة عام ولا يسرى رسم الصادر عن أى كمية <u>مصدرة خلال تلك الفترة.</u></p> <p>نظراً للإنتشار جائحة كورونا خلال شهر مارس ٢٠٢٠ والأجراءات الاحترازية من الحكومة المصرية في مواجهة تلك الجائحة من تخفيض العمل بجميع الجهات الحكومية الرسمية وتأخر في إلتزام شهادة وزارة الزراعة بتوريد حصة شهر مارس ٢٠٢٠ كذلك تخطي الحد الأقصى للتخزين بمخزن اليوريا مع إخطارنا بوجود خطر يتوقف المصانع من قبل "شركة تكنومنت" وطلبية قد تم الإستعانة بالشركة القابضة لإصدار خطابات ضمان لكمية ٥٠ ألف طن بقيمة ٢٥ مليون جنيه بضمان أدونات الغزاة وكذلك إصدار شركة "كيما" خطابات ضمان بعوالي أكثر من ٢١ مليون جنيهة لكيمايات جرى تصديرها خلال شهر مارس /أبريل، وبسبب حداثة الأمر والتفسير الخطأ من الشركة لاقانون وزير التجارة والصناعة ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ وإعطاء مزيداً من الدراسة لتلك الشهادة وطرق إصدارها واعتمادها من الشركات العاملة بمثل ذات المجال، أدى إلى إعتقاد الشهادة من مراقب الحسابات الخارجي بمكتب (طارق جمعة) المتعاقد معه كمصدق لجميع البيانات المرسله للبنوك وبعد إخطارنا من قبل الجهاز المركزي بضرورة التصويب واعتماد الشهادات من مراقب الحسابات لشركة "كيما" في شهر يوليو ٢٠٢٠ وقد تم الإلتزام بذلك حتى تاريخه.</p>	<p>بلغ رصيد الشركة المصريه لنقل الكهرباء في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٥١,٨١١ مليون جنيهه وتبين بشأنه مايلي: استمرار مخالفة الشركة لقراري وزير الكهرباء رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٦ المبالغ ، رقم ٣١٢ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٦ / ٧ / ٢٠١٧ بقيد المبالغ المستحقة للشركة المصريه لنقل الكهرباء بسعر ٠.٠٤٧ ملليم / ك.و.س خلال الفترة من ١ / ٧ / ٢٠١٦ : ٢٠١٩ / ٦ / ٣٠ على</p>
<p>ما زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>هذه الفروق محل نزاع قضائي مع شركة الكهرباء ولم يتم البت فيها حتي تاريخه وان الشركة "كيما" كسبت القضية رقم ٢١١ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٦ و الشركة متمسكة بقرار رئيس مجلس الوزراء بتثبيت السعر لهمة { ٥ سنوات } بدءاً من ٢٠١٦/٧/١ حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ بسعر ٤٧ ملليم للكيلوات ساعة وجاري سداد الهيدرونية المستحقة في ٢٠٢٠/٦/٣٠</p>	

الجهاز المركزي للمحاسبات
الدارة مرآبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>الرغم من ورود الفواتير بسعر ٩٠٠،٠٠٠ مليون ل.ك.وس حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، ٣٠٠،٠٠٠ قروش / ل.ك.وس من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ طبقا للقرارين المشار اليهم بعاليه الامر الذي ترتب عليه وجود فروق بين المقيد بدفاتر الشركة والمطالبات الواردة خلال الفترة من ٢٠١٦/٧/١ : ٢٠١٩/٦/٣٠ والذي تقدر بنحو ٢٥ مليون جنيه .</p> <p>كما تبين تاخر الشركة في سداد بعض الفواتير المستحقة لشركة الكهرباء خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ : ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتي تقدر بنحو ٥١,٨١١ مليون جنيه وما سيترتب على ذلك من تحمل الشركة لغرامات التأخير .</p> <p>يتعين بحث اسباب ما سبق وضرورة العمل بسرعة نهب الخلاف القائم مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء وسداد الفواتير المستحقة ومخاطبة الجهات المختصة تجنبا لاي عواقب تمنع استمرار العمل بالشركة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه النتائج .</p>
<p>مازالت الادارة عقد رايها الورد بالملاحظة بضرورة تكوين مخصص لمواجهة غرامات التأخير مع حصر كافة الغرامات عن المبالغ الاخرى و جراء مطابقة مع المورد</p>	<p>تم ارسال خطاب لشركة بتروديتا ريج ٢٠٢٠/١١/١ للتجاوز عن مقابل التأخير وذلك طبقا للقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠</p>	<p>بلغ رصيد شركة الخدمات البترولية "بتروديتد" في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٦٢,٢٧٦ مليون جنيه وقد تتضمن محضر المطابقة الذي تم مع شركة بتروديتد حتى مسحوبات ٢٠١٩/١٢/٣١ وجود نحو ٢,٨٣٤ مليون جنيه تمثل رصيد فوائد التأخير عن مبالغ المسحوبات المسددة فقط حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ غير مقيدة بدفاتر كيا كما تبين تاخر الشركة في سداد بعض الفواتير المستحقة لشركة بتروديتد خلال العام الهالي ٢٠١٩/٢٠/٢٠ كذا عدم سداد بعض مستحقات الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتي تقدر بنحو ١٦٢,٢٧٦ مليون جنيه و ما سيترتب على ذلك من تحمل الشركة لغرامات التأخير تصل الي ٧ % وفقا لها جاء بهمضر المطابقه المشار اليه بعاليه .</p> <p>يتعين بحث ودراسة تلك الفروق مع ضرورة اثناء الخلافات مع شركة الغاز تجنبا للغرامات والمقوبات الاخرى المنصوص عليها في</p>

الجهاز المركزى للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>مارلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>عقد توريد الغاز للشركة و تكوين مخصص لمواجهة غرامات التأخير و اجراء ما يلزم من تسويات .</p>
	<p>لم يتم اخلاء الموقع ويتم مطالباتهم بالانارة حتى تاريخه واستهلاكات المرافق من ضمن بنود إتفاقية التسوية الودية المذكورة.</p>	<p>استمرار قيام الشركة بتخفيض مصروفاتها بقيمة الكهرباء الهوردة من كيميا لشركة تكومنت و المستخذه في الانارة بالمشروع الجديد وفقا لتقرير ادارة مراقبة الانتاج حتى ٣٠ /٦/ ٢٠٢٠ حيث تم تخفيض المصروفات بنحو ٤٠ الف جنية عن الفترة من ٢٠٢٠/٤/١ المشروع واستلام الشركة له في ٢٦ ابريل - ٢٠٢٠ هذا بخلاف المطالبات الواردة من شركة مياة الشرب باسوانوغيرالمسدة . يتعين تحقيق اسباب ما سبق و الافادة عن ما اذا كان تم اخلاء المواقع المستغلة من قبل المقاول تكومنت (المسكن و المخازن و) من عدمه واسباب استناره فيها وحصر كافة التكاليف و المطالبات الوارد لشركة كيميا عن تلك المواقع حفاظا على حقوق الشركة.</p>

تم عرض الأمر على الشركة القابضة

لازالت لادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة بانه تم عرض الامر على الشركة القابضة لوزن موافقتنا بالمستندات الدالة على قيام الشركة بعرض الامر على الشركة القابضة .
خاصة في ضوء مخالفة ما تم صرفه لاحكام القوانين و القرارات الوزارية المشر اليها بالملاحظة

تم عرض الأمر على الشركة القابضة

يبين بشأن مكافاة العضو المنتدب المتفرغ للادارة كممثل للمال العام بشركة الدانا للسكر عن الفترة من ٢٠١٤/١٢/٣ وحتى تاريخه :-
تم تعليه مبلغ ٤٣.٤٢٤ جنيهاً لحساب الإيرادات المتنوعة في يونيو - ٢٠٢٠ تمثل قيمة مكافاة المذكور في مجلس إدارة شركة الدانا للسكر عن عام ٢٠١٩ وصحتها مبلغ ٤٤٣٤٢٤ جنيهاً تتضمن مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه تمثل قيمة بدل الحضور المنصرف للمذكور مباشرة عن طريق شركة الدانا للسكر خلال عام ٢٠١٩ مقابل تعليته كإرصدة مدينة أخرى علي سيادته ولم يتم إثبات قيمة بدلات الحضور عن الفترة من ٢٠١١/١/٢٠ وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا نحو ٤٦ الف جنيه عن الفترة من ٢٠١٥/٤/٣٠ وحتى ٢٠١٨/١٢/٢١ كإيرادات بدقات الشركة.
تحميل مصروفات العام بمبلغ ٢٣٣٧١٢ جنيه وصحتها ٢٤٦٧١٢ جنيه قيمة مكافاه سيادته كممثل للمال العام بشركة الدانا للسكر عن عام ٢٠١٩ مقابل تخفيض حساب الارصدة الهدية الاخرى بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه تمثل قيمة بدلات حضور عام ٢٠١٩ المنصرفة من شركة الدانا للسكر مباشرة ، تعليه مصلحة الضرائب كسب العمل بمبلغ ٥٥٥١٠ جنيه بدلا من ٥٢٥٩٢ جنيه و صرف مبلغ ١٧٨٢٠٢ جنيه بدلا من ١٨١١٢٠ جنيه التي تم صرفها بفرق ٢٩١٨ جنيه تثبت كمدبونية على سيادته .
تم صرف نحو ٧٨ الف جنيه لسيادته مباشرة من شركة الدانا للسكر مع استخدام سيارة شركة كيا.
عند تطبيق قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٠٨ على الوجه الصحيح فان الفرق في المكافاه المنصرفة للمذكور بالزيادة عن أرباح عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧ تكون بمبلغ ٥٣٨٠٣١ جنيهاً تمثل الفرق بين المكافاه المستحقه في حدود بدلات حضور الجلسات البالغة ٣٤ الف جنيه و بين ما تم صرفه

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>بمبلغ ٥٧٢.٣١ جنيهها ، بينما وفقا للبيد الذي طبقته النيابة العامة علي السيد / رئيس مجلس الادارة السابق فان فرق المحكافة المنصوفة بالزيادة للمذكور من ٢٠١٥/٤/٣٠ وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ (حتى ارباح عام ٢٠١٧ تكون بمبلغ ٤٢٤.٣١ جنيهاً تمثل الفرق بين ما تم صرفه ٥٧٢.٣١ جنيهاً و بين المستحق له وفقاً لبيد النيابة العامة) بدلات حضور + م. انتقال) بمبلغ ٢٠٨ الف جنيه فقط وهو ما ادرجته الشركة بدفاترها كارصدة دائنة اخرى تحت التسمية وتعليق الضريبة المستحقة عنه بواقع ٩٥٤.٧ ضمن الحسابات الدائنة الاخرى – ارصدة دائنة متنوعة وليس لصالح مصلحة الضرائب – ضريبة مرتبات لعين حسم الخلاف نظراً لتعارض ما قورته النيابة مع خطاب الشركة القايبضة الموزع بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ بان صرف مكافآت مهني المال العام للمذكور تم بناء علي القواعد التي وضعها مجلس إدارة الشركة القايبضة.</p> <p>يتعين اجراء التصويبات اللازمه والالتزام باحكام القانون و القرارات الوزارية المهتمر اليهعاليه ، خاصة انه سبق الإشارة عن ذلك بتقاريرنا السابقة</p>
<p>لا زالت لادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة بانه تم عرض الامر على الشركة القايبضة دون موافقتنا بالمستندات الدالة على قيام الشركة بعرض الامر على الشركة القايبضة . خاصة في ضوء مخالفة ما تم صرفه لاحكام القوانين و القرارات الوزارية المهتمر اليها بالملاحظة</p>	<p>تم عرض الأمر على الشركة القايبضة</p>	<p>تبين بشأن مكافاة المهندس / رئيس مجلس الادارة السابق كهمثل للمال العام بشركة الدلتا للسكر عن الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٥/٣/٢٨ عدم اثبات مديونية بمبلغ ١٦٩٦٥٠ تمثل قيمة بدلات حضور عن اعوام ٢٠٠٦ و حتى ٢٠١٥/٣/٢٨ و التي تم صرفها مباشرة عن طريق شركة الدلتا ، ضرائب كسب عمل عن مكافاه التمثيل المنصوفة لسيادته . يتعين اجراء التصويبات اللازمه خاصة وانه سبق الإشارة عن ذلك بتقاريرنا السابقة .</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>لا يوجد رد من جانب الشركة مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة .</p>		<p>عدم قيام الشركة بالإفصاح بالإيضاحات الهتمة عن الاثار المالية على القوائم المال في ٢٠٢٠/٦/٣٠ التي ترتبت عن جائحة كورونا الرأى وفيها عدنا تأثير ماورد بالفقرات السابقة فمن رأينا ان القوائم المالية المشار إليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدققاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة</p>
<p>لازالت الادارة عند رايها في ضوء تكرر رد الشركة على تلك الملاحظة المتكررة</p>	<p>جاري العمل علي فتح اسواق جديدة وتعظيم الربحية من النشاط الاساسي للشركة وتوفير السولة اللازمة لسداد التزامات الشركة للغير.</p>	<p>وفيما لا يعد تحفظا - بلغ مجمل الخسارة نحو ١٨٠ مليون جنيه وصافي الخسارة نحو ١٣٥ مليار جنيه (وتلاحظ بشأن ذلك مايلي:- ١) تبلغ خسارة الشركة نحو ٤٣٤ مليون جنيه بعد استبعاد الضريبيةالموجهابالفقه نحو ٩١٥ مليون جنيه في حين ان المستهدف عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ صافي ربح نحو ٤١٣ مليون جنيه (علما بان المستهدف مستبعد منه احتساب الضريبة الموجله) و تتضمن الإيرادات أرباح فروق العملة بنحو ٩٥ مليون جنيه وإيرادات الاستثمار في شركة ابي قبرالاسمه بنحو ٤٤ مليون جنيه ٢) وجود التزامات قصيرة الأجل خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٦١٠ مليون جنيه قيمه قسط القرض الخاص بالمشروع و الفوائد المستحقة عنه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والواجب سدادها في ٢٠٢١/١٢/٣١ بخلاف ٢٠٠/١٢/٣١ قسط قرض البنوك في ٢٠٢١/٦ والذي يبلغ نحو ٣١٢ مليون جنيه بخلاف الفوائد</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>المستحقة عنها بنحو ٢٩٠ مليون جنيه علما بان الشركة حصلت ايضا على قروض من الشركة القابضة بنحو ٧١٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ولم تسدد حتى تاريخه</p> <p>مما يستوجب معه سرعة اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتعظيم ربحية الشركة من نشاطها الاساسي والعمل على فتح اسواق جديدة بها يحقق العائد المناسب والسيولة اللازمة للشركة بها يتواكب مع تشغيل مشروعها الجديد .</p>
<p>الرد غير صحيح حيث كان على الشركة ارسال الموازنة قبل تشغيل المشروع طبقا لعقد القرض اي قبل ٢٠٢٠/٥/١ الا انه تم تقديمها دون اعتمادها من البنوك علما بان تقرير نكسنت ورد في ٢٠٢٠/٦ و حادث الضابط تم في ٢٠٢٠/٩ اي بعد تقديم الموازنة و صدر قرار الجمعية العامه للشركة في ٢٠٢٠/٦/٢ بتاجيل الموازنة حتى يتم عرض وقبول الموازنة من البنوك المقرضه ثم مراجعتها من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات الامر الذي لم يتم حتى تاريخه</p>	<p>مشروع الموازنة التخطيطية للعام المالي ٢٠٢٠/٢/٢٠٢١ تعرض للعديد من المراجعات والتعديلات من قبل البنوك الممولة نتيجة حدوث العديد من المتغيرات والمتئلة في تقرير الإستثماري الفني للبنوك (شركة نيكسنت) والخاصة بالطاقات الإنتاجية خلال عام الموازنة وكذا عدد أيام التشغيل خلال العام بالإضافة إلى حادثة توقف مصنع اليوريا نتيجة عطل في ضاغط ثاني أكسيد الكبريت مما أدى إلى طلب البنوك إدراج هذا التوقف بالدراسة المالية عن طريق الإستثماري المالي (شركة بلتون) تمهيدا لعرضها مع كافة طلبات الشركة " كما " على جان الإلتئان بالبنوك الممولة وجرى إنتظار الرد من جانب البنوك.</p>	<p>خالفت الشركة الهاده (ت) من بنود التعهدات في عقد القروض المموله لمشروع كيمبا ٢ حيث كان يجب عرض موازنة الشركة على البنوك المقرضه قبل اعتمادها من مجلس ادارة الشركة في العام الاول لتشغيل المشروع الامر الذي لم يتم حيث ان الموازنة التخطيطية عن العام الهالي ٢٠٢٠/٢/٢٠٢١ وافاتناالشركة بها في ٢٠٢٠/٥/١٠ ومتممه من مجلس الاداره وانها تحت الفحص بالبنوك المقرضه وتم اتخاذ قرار في الجمعية العامه للشركة في ٢٠٢٠/٦/٢ بتاجيل الموازنة حتى يتم عرض وقبول الموازنة من البنوك المقرضه ثم مراجعتها من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات الامر الذي لم يتم حتى تاريخه علما بان سبق تحديد الجمعية العامه للشركة في ٢٠٢٠/٣/٣٠ لمناقشة الموازنة وكان يجب عرضها على البنوك من قبل ذلك بفترة كافية اي أن التأخير اساسا يرجع للشركة خاصة ان المشروع تم تشغيله في ٢٠٢٠/٤/٢٦</p>

<p>جانب الرد الكثير من الحقائق منها ان تكلفة الامونيا بالمصنع القديم يجب الا تزيد بكل تلك التكلفة لا قسم معظمها متوقف و ان الامونيا تنتج سائله اصلاً .</p>	<p>ترجع الزيادة في تكلفة طن الامونيا بالمصنع القديم عن المصنع الجديد الي تحمل الامونيا بالتكلفة الثابتة لابرار الاساسية وقسم الامونيا بالمصنع القديم (الاهلاك- الاجور بجانب نصيب تلك الاقسام من الخدمات الاخرى.</p>	<p>تلاحظ ارتفاع تكلفة انتاج المصنع القديم من سداد ونترات بصوره كبيره عن تكلفتها العام السابق وقد تاتر ذلك الاختلاف الكبير بين تكلفة الامونيا المنتجه من المصنع الجديد والمجهل على قايمة اليوريا بنحو ٣٠٩٧ جنيه للطن في حين تكلفة الامونيا المجهل على قوائم تكاليف المصنع القديم من سداد ٣٣,٥% وتكلفتها نحو ٤٢٥٣ جنيه للطن ونترات الامونيا ٣٤,٨% بتكلفه نحو ٤٣٧٥ جنيه للطن بزياده تمثل نحو ٣٧ % للسداد ، ٤١% للنترات من التكاليف المحوله الامر الذي ادى الى مايلي :</p>
<p>السبب في الخسارة ليس لما يتعرض له العالم لان سعر البيع يتغير مثل سعر البيع الاغصام السابقة انما التكلفة التي زادت بنسبة ١٢٠ % من تكلفة العام السابق .</p>	<p>انخفاض كميات الانتاج ادى الى ارتفاع تكلفه الطن وذلك بسبب التوقفات المتكرره والسياده من قبل وزاره البيئه لعدم توافق المصنع القديم بيئيا و السبب في الخساره عند بيع اى من منتجات الشركه وبالاخص لمنهج النترات والتي كان يعتبر المنتج الاكثر ربحيه للشركه يرجع السبب في ذلك لما يتعرض له العالم من جائحه كرونا وانخفاض اسعار البيع محليا وخارجيا. وجرى تطبيق نظام الERP طرف الشركه وتفعيل اوجه الرقابه على المدخلات والمخرجات لجميع المصانع.</p>	<p>انتاج كمية ١١٢٥٦ طن سداد ٣٣,٥% دون بيع بتكلفه انتاج نحو ٦٨,٨ مليون جنيه (منها امونيا وحامض بنحو ٤٢ مليون جنيه) وتم تقييمها في ٢٠٢٠/١/٣٠ بسعر البيع بنحو ٣٧,٥ مليون جنيه بفرق بنحو ٣١,٣ مليون جنيه تحماتها الشركه دون اى عائد .</p>
<p>طبقا للدراسة الفنية للمشروع كان يجب الانتهاء من خط السكة الحديد في ٢٠١٨ / ١٠ و كذلك اعادة تاهيل مصنع السداد كان المقترض انتهاء في ٢٠١٩ / ٥ و ان ما جاء بالرد من عدم تدبير السيولة هي مسئولية الشركة لانها مشروعات متممه للمشروع فيما ٢ و ضرورة التشغيل كما جاء بالراسم الفنية للمشروع .</p>	<p>تم ترسيمة انشاء خط السكة الحديد علي الهورد كوندكور واعتماد العملية من مجلس الادارة وتم تاجيل اصدار امر التوريد له لحين تدبير السيولة لدي الشركة مع النظر في جدوى هذا</p>	<p>تم بيع كمية ٢٦٨٨٦ طن نترات ٤٤,٨% (المنتج الهوصى بزيادة بيعه لانه المنتج الاكثر ربحيه خلال السنوات السابقه) بنحو ١٤٥,٩ مليون جنيه بتكلفة انتاجيه نحو ١٧٧,٢ مليون جنيه محققا خساره صناعيه فقط نحو ٣١,٣ مليون جنيه بخلاف التكلفة التسويقيه والاداريه.</p> <p>الامر الذي نرى معه إعادة النظر في نظم التكاليف المطبقة لتقييم المخزون على وجه الدقة .</p> <p>استمرار التأخير في اتمام تنفيذ بعض المشروعات المتتمه لمشروع كما ٢ والتي كانت واجب اتمامها قبل استلام المشروع والذي تم استلامه في ٢٠٢٠/٤/٢٦ وذلك كالآتي:-</p> <p>خط السكة الحديد بتكلفه نحو ٦٢ مليون جنيه والذي كان يجب الانتهاء منه يناير ٢٠١٨ - وفقا لعقد المشروع الا انه حتى تاريخه لم يتم البدء فيه .</p> <p>اعادة تاهيل مصنع السداد بالمشروع القائم بتكلفه نحو ٧٤ مليون جنيه المستند</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>مزلت الإدارة عند رايها لان ما جاء برد الشركة لا يتبقى ما جاء بالملاحظة حيث أنه نظراً لتأخر البنوك الممولة في إصدار الإصتمادات المستقبلية على الرغم من تحويل كافة المبالغ المطلوبة ونتيجة طلب البنوك تغيير البنك المعزز مما اضطرت إدارة الشركة إلى إعادة التفاوض مع البنوك المتقدمة للتعزيز مما كان يستوجب على الشركة مشاركة البنوك في تحمل تلك القيمة الأمر الذي لم يحدث.</p>	<p>المشروع في ضوء المتغيرات الحالية. وجاري الانتهاء من هذه المشروعات المتهمة لمشروع كيميا ٢</p>	<p>شركة كيمويات البناء الحديثة بعد زيادة الأعمال المطلوبة منه لتشفيل ٣٠٠ طن امونيا الواردة من انتاج المشروع الجديد وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منه. يعتبر العمل على سرعة الانتهاء من تلك المشروعات لها لها من اثر على المشروع الرئيسي مع تحقيق الأمر ببيان ذلك بالتاخير.</p>
<p>مزلت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>انفقدت الجمعية العامة لمناقشة القوائم المالية للشركة " كيا " عن العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٠ واعتقدت القوائم المالية بما تضمنته من تلك المعالجة المحاسبية للتعويضات والمصروفات الاخرى وتم إعدادها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة التابضة للصناعات الكيماوية برئاسة / وزير الاستثمار الأسبق بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٠</p>	<p>لازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحمل الشركة نحو ٣٧ مليون دولار ضمن مبلغ التعويضات المقرر السابقه (البالغ نحو ٦٥ مليون دولار) نتيجة عدم تفعيل الاتفاق الذي تم مع مقاول المشروع شركة تكنومونت بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٥ والذي تم التوصل فيه الى تنازله عن الانذارات مقابل قيام بسداد الدفعها المقدمه وبمبلغ ٢٠,٣ مليون دولار مباشرة بعد تاريخ البدء بهمثل مستحقات اصحاب الرخص وقد قامت الشركة بسداده في يناير ٢٠١٥ و قد ورد برد الشركة عن فحص القوائم الحالية في ٢٠١٨/٦/٣٠ انه نظراً لتأخر البنوك الممولة في إصدار الإعتادات المستقبلية على الرغم من تحويل كافة المبالغ المطلوبة ونتيجة طلب البنوك تغيير البنك المعزز مما اضطرت إدارة الشركة إلى إعادة التفاوض مع البنوك المتقدمة للتعزيز مما كان يستوجب على الشركة مشاركة البنوك في تحمل تلك القيمة الأمر الذي لم يحدث يتعين تحقيق الأمر.</p>
<p>مزلت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>تم ابلخ شركة خدمات التطبيقات الذكية خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ لتقادي اوجه القصور في برنامج الحاسب الالى وتم حل بعض اوجه القصور بحضور المهندس المسئول من الشركة (وتم تصويب أرسدة آخر المدة لـ ٢٠٢٠/١٢/٣٠ في ٢٠٢٠/٧/١١ بتسمية قيمة سبالية (حل مشكلة ظهور أرسدة قيمة بدون كمية لعدد (٩٠ صنف) وتم حل مشكلة السحب على المكشوف (بالسالب) وجارى حل باقى اوجه القصور. (مرفق المنكرة)</p>	<p>تبين ضعف الرقابه الداخليه على الدورة المستنديه الخاصه بالمخزون وكذا وجود بعض اوجه القصور وضعف اجراءات الضبط الداخلى بحسابات المخازن و برنامج الحاسب الالى ، فضلا عن عدم مطابقة الارصده بين حسابات المخازن وحسابات التكاليف ، الامر الذى لايمكن من خلاله تعديد المسئولية عند حدوث اى اخطاء فضلا عن عدم دقة بياناته وعدم اتباع اجراءات قطع الارصده المخازن بالحاسب الالى والتي تم اعداد القوائم الحالية بناء عليها و ما لاذك من اثر على مدى امكانية الاعتماد على تلك البيانات و اثرها على تأكيدات الارصده و المعاملات خلال العام الهالى ، هذا فضلا عن القصور فى تحديد قيمة التامين على المخزون ، حيث تم</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>سيتم عمل وثيقة تأمين شاملة للمصنع القائم والمصنع الجديد متضمنة المخزون والأصول وكافة البنود الأخرى. حيث قامت شركة كيما بالتعاقد مع شركة ويليز (استشاري التأمين) وذلك للقيام بمراجعة كافة اخطار التأمين لإدراجها بوثائق التأمين والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر التأمين على المخزون والتأمين على فقد الإيراد الكلي والجزئي نتيجة التوقف وبما يكفل الحفاظ على كافة حقوق الشركة " كيما " .</p>	<p>التأمين عليه بنحو ١٤ مليون جنيه بنحو ٠,٠٣% من اجمالي قيمته في ٢٠٢٠ / ٦ / ٣٠ بنحو ٥٢١,٥ مليون جنيه . يتعين تالفي اوجه القصور المشار اليها مع إعادة النظر في قيمة التأمين على المخزون حفاظا على أموال الشركة وبما يتفق مع الأحكام والقواعد المنظمة في هذا الشأن .</p>
<p>مازالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>جاري تحصيل مستحقات شركة كيما طرف شركة تكنومنت</p>	<p>تضمنت الإرصدة الهدية الأخرى في ٢٠٢٠ / ٦ / ٣٠ بنحو ٢٢,٦٥٩ مليون جنيه قيمة ما تم تمليته على مقاول مشروع كيما ٢ شركة تكنومنت و التي تمثل في قيمة ما قامت الشركة بسداده عن استهلاكات المقاول من الكهرباء والهياه بهمسكر أرض الدواجن وأرض المشروع و كذا قيمة مسجواته من الكهرباء من محولات شركة كيما منذ ١٢ / ٤ / ٢٠١٤ ، كما تبين عدم تحصيل المقاول بقيمه استهلاكاته من الهياه المنتجة بواسطة شركة كيما منذ بدء العمل (والتي لم يتم تقديرها ماليا بعد) و لم يتم تحصيل أيا مستحقات الشركة و لم نوافق بها يفيد مطالبه شركة كيما للمقاول بكافة تلك المستحقات وموقفه منها . يتعين تحقيق اسباب ما سبق و العمل على تحصيل تلك الهديونات</p>
<p>مازالت الإدارة عند رايها بضرورة الالتزام باحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات</p>	<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلا</p>	<p>تلاحظ تحصيل مبلغ ٧٦ ٩٣٠ جنية على الارصدة الهدية الأخرى مقابل تمليته لحساب إيرادات وارباح متنوعة و التي تمثل قيمة العجز الهبثت في رصيد المخزن من مادة الزئبق ووفقا لها انتهى اليه التحقيقات بالشركة دون الالتزام باحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن إبلاغه بنتائج التحقيقات التي تتم بمعرفة الشركة . يتعين الالتزام باحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات .</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة في ضوء تكرار نفس ردود الشركة عن تلك الملاحظة</p>	<p>جاري العمل على سداد مستحقات مصالحة الضرائب في المواعيد القانونية</p>	<p>استمرار تأخر الشركة في توريد مايتهم خصمه تحت حساب الضريبة من الغير خلال المواعيد المقررة قانونا ومايرتب على ذلك من غرامات تأخير طبقا لاحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ويتصل بذلك استهوار تأخر الشركة في سداد مستحقات المصالحة حيث تم سداد الضرائب المستحقة للمصالحة عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ١١,٦٥٤ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٠ بينما لم يتم سداد مستحقات المصالحة عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الا في ٢٠٢٠/٧/٩ ، ٢٠٢٠/٨/٢٣ بنحو ١,٧١٥ مليون جنيه وهو مما ادى لتحميل الشركة لهقابل تأخير بنحو ١١٣ الف جنيه . يتعين الالتزام باحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .</p>
<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة في ضوء تكرار نفس ردود الشركة عن تلك الملاحظة</p>	<p>تم فصل الضريبة على الآلات والمعدات بحساب مستقل ولا يتم الخصم منها حيث يوجد للشركة رصيد دائن يبلغ ٣٨,٦ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ يتم الخصم منه ٠</p> <p>جاري تقديم المستندات المطلوبة لرد الضريبة على الآلات والمعدات ببلغ ١٥ مليون جنيه .</p>	<p>ظهر رصيد حساب مصالحة الضرائب على القيمة المضافة بالحسابات الهدية لدى المصالح و الهيئات في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مدين بنحو ٣٨,٠٤٣٧ مليون جنيه وقد تبين قيام الشركة بها يلي : تضمين الاقرارات الضريبية المقدمة للمصالحة لهبلغ الضريبة على الآلات والمعدات (المشروع الجديد) بنحو ٣٢٠ مليون جنيه بالمخالفة لاحكام قوانين الضرائب على الهبوعات ، والضريبة على القيمة المضافة رقمي ١١ لسنة ١٩٩١ ، ٦٧ لسنة ٢٠١٦ نظرا لان تلك الضرائب غير واجبة الخصم ولكنها واجبة الرد عند توافر الشروط المقررة بالقوانين المشار اليها .</p> <p>عدم قيام الشركة بمطالبة المصالحة بالضريبة على الآلات والمعدات عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ اجماليها نحو ١٥ مليون جنيه استخدام الرصيد الدائن من وجهة نظر الشركة عن الضرائب على القيمة المضافة في سداد واجراء مفاصة ايضا عن ضرائب مرتبات</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>ودمغة وضريبة جدول عن القيمة المضافة عن عامي ٢٠١٥/٢٠١٥ ، ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ١٢,٩٤١ مليون جنيه بالمخالفة لاحكام المادة ٣٥ من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ و المادة ٤٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه ولقنوي إدارة البحوث الضريبية المؤرخة ٢٠١٧/١٠/١٦ .</p> <p>يتعين موافقتنا بأسباب عدم مطالبه الشركة لهصلحه الضرائب بقيمة الضريبة على الآلات عن اصوام ٢٠١١ / ٢٠١٢ و حتى ٢٠١٥ / ٢٠١٦ مع مراعاة استبعاد الضريبة على الآلات والمعدات البالغة نحو ٣٢٠ مليون جنيه (المشروع الجديد) مع عدم اجراء المقاصة بين الارصدة المشار اليه .</p>
<p>لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>جاري حصر فروق الاسعار الناتجة عن الفروق في سعر التقييم وارسال خطاب لشركة بتروتريد للمطالبة بهذه الفروق</p>	<p>تلاحظ ان الفواتير الواردة للشركة من شركة بتروتريد بقيمة استهلاكات الشركة من الغاز الطبيعي خلال الفترة من ٢٠١٧/٩/٢٠ : ٢٠١٩/٩/٢٠ و المسعوب ٤,٥ دولار / لكل مليون وحدة حرارية تم فيها تثبيت سعر صرف الدولار عند ٧١٨,١٧ جنيه بالمخالفة لنص المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠٠٤ و الذي نص على " ان يكون سداد قيمة الغاز للطبيعي بالمعادل للجنيه المصري وفقا لسعر صرف الدولار المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ تحرير الفاتورة وفقا لاحكام المادة (١١١) من قانون البنك المركزي " و كذا بالمخالفة للمادة (رقم ٨-١) من عقد توريد الغاز الموقع في سبتمبر - ٢٠١٨ ، حيث تبين ان سعر الرسمي لسرف الدولار وفقا للبنك المركزي المصري في تاريخ اصدار اول فاتورة خلال الفترة من ٢٠١١/٧/٢٠ حتى ٢٠١٩/٩/٢٠ يتراوح بين ١٦,٦٧ ، ١٦,٣٣ جنيه / دولار الامر الذي ترتب عليه ما يلي :</p> <p>نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه لصالح شركة كيمبا تعمل بفروق اسعار نتيجة اختلاف سعر التقييم تخص فواتير استهلاك المشروع الجديد</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
الادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>(عن شهر يوليو و أغسطس - ٢٠١٩) والتي يتم رسمها . نحو ٢٨٣,٥ الف جنيه وجود فروق اسعار نتيجة اختلاف سعر التقييم و هو ما امكن حصره لصالح شركة كيميا تخص فواتير استهلاك المصنع القديم من ٢٠١٩/٧/١ : ٢٠١٩/٩/٣٠ . يعين حصر تلك الفروق عن الفترة الحالية و الفترات السابقة و اتخاذ ما يلزم نحو تحصيلها و مطالبه شركة بترتريد بها و اجراء ما يلزم من تسويات .</p>
<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة في ضوء تكرار نفس ردود الشركة عن تلك الملاحظة</p>	<p>جاري عرض هذه الارصدة على الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم</p>	<p>ما زال حساب دائنو التوزيعات يتضمن نحو ٤,٢٥٠ مليون جنيه قيمة باقي حصة العاملين عن سنوات سابقة يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٨٠ وكذا ٤,٣٦٤ مليون جنيه قيمة ١٥ خدمات مركبة محسوبة من سنوات سابقة و ٦٤٨ الف جنيه تحت مسمى حصة عاملين ١٠% تقدا وفي ظل قوانين تم تجاوزها بصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . يعين سرعة دراسة موقف هذه الارصدة وعرضها على الجهات المختصة واتخاذ اللازم بشأنها في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة في ضوء القوانين المنظمة لذلك .</p>
<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>جاري سداد قيمة المساهمة التكاليفية لمصلحة الضرائب المصرية</p>	<p>لم يتم سداد قيمة المساهمة التكاليفية عن العام المالي السابق ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغه ١٥٩٣٤٨١ جنيه بالمخالفه كما الهاده ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ، والهاده الاولى من قرار وزير المالية رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٢٠ بان يتم السداد بمصاحه الضرائب المصريه مع الاقرار الضريبي تلافيا للجزاءات المقررة الواردة بالقانون المشار اليه . يعين سريعه سداد المبلغ المذكور والالتزام بنص واحكام القانون</p>
<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>تم اصدار قانون رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن فرض رسم صادر على الأسمدة الأزوتية واعتبار تترات الأمونيوم ٣٤,٨% تروحين "مفرعات" من الأسمدة الأذوتية وحين تم تطبيق القرار رقم ٢٠١٧</p>	<p>تلاحظ تكرار مطالبة صندوق دعم الصادرات للشركة اخرها في ٢٠١٩/٩/٢٠ بسداد مبلغ نحو ٤,٥ مليون جنيه بخلاف الفوائد القانونية علي قيمة المساندة التي قام الصندوق بصرفها للشركة</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>وعلية تم مخطية وزارة التجارة والصناعة بضروة استثناء تترات الامونيوم من القرار لعدم حاجة وزارة الزراعة لها وعلية قد تم صدور قرار وزارة التجارة والصناعة ١٥٨٣ لسنة ٢٠١٧ بإبقاء تترات الامونيوم ٢،٤% فيما أكثر من رسم الصادر.</p>	<p>تفسير قانون رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ من صندوق دعم الصادرات بان الهيئة قد صرفت دعم صلاتون عن سلعة مفروض عليها رسم صادر والتمسك بان قانون رقم ١٥٨٣ لسنة ٢٠١٧ لم يصدر بالترجي وعلية قد تم مطالبة الشركة من شهر اكتوبر ٢٠١٣ حتى شهر يوليو ٢٠١٧ برد قيمة الدعم البالغ ٤,٥ مليون جنية الى الهيئة وقد تم تقديم جميع المستندات الدالة بان الشركة مستوفاه للشروط خلال تلك الفترة وتم ختم جميع المستندات من الجمارك المصرية برد اعباء الدعم. ومن تاريخ شهر يوليو ٢٠١٧ حتى تاريخه تقوم الشركة بتسليم ملفات المستحقة للدعم بدون صرف القيمة حتى إنتهاء المشكلة وتسوية الأمر مع الشئون القانونية بهيئة دعم الصادرات.</p>	<p>بالنظر عن الشحنات التصديرية من تترات الامونيا . يتعين سرعة حل الخلاف مع صندوق دعم الصادرات والافصاح عن الموقف القانوني للشركة في هذا الشأن.</p>
<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>جاري بحث هذه الارصدة واتخاذ مايلزم</p>	<p>استمرار تضمين الارصدة الدائنة الأخرى بأرصدة متوقفة منذ سنوات بنحو ٧٤٣ الف جنية (٥٩٥,٢ الف جنية قيمة كورونات اسهم مردودة من شركة مصر للمفاضة تقادم خمسي ، ١١٨ الف جنية ارصدة موردين متوقفة ، ٢٩,٨ الف جنية رسوم جهركية) يتعين بحث الموقف القانوني لتلك المبالغ مع مراعاة احكام المادة ١٤٧ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .</p>
<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة ، كما انه لا يمكن تبرير ما جاء بالملاحظة بانتشار جائحة فيروس كورونا حيث تلاحظ تاخر الشركة في اتخاذ الاجراءات التمهيدية اللازمة لتوفير التغطية التأمينية المناسبة للمصنع الجديد فيما ٢ حيث انه كان من المتوقع الاستلام الابتدائي للمصنع في ديسمبر - ٢٠١٨ .</p>	<p>نظرا لانتهاء احوال المشروع واجتياز اختبارات التشغيل والاستلام الابتدائي للمصنع بتاريخ ٢٠١٤/٢٦ و نظرا للحاجة الماسة والعاجلة لإصدار وثيقة تأمين مؤقتة لحين استقرار الأمور لإصدار وثيقة تأمين متكاملة فقد تم التعاقد المباشر مع شركة مصر للتأمين .</p>	<p>قيام الشركة بأبرام عقد بالأمر المباشر مع شركة مصر للتأمين (مساهم بشركة كيميا) بنحو ١٨,٤٣٤ مليون جنية مقابل وثيقة تأمين الحريق و الاخطار الاضافية و السطو على اصول المصنع الجديد (كيميا ٢) لمدة عام واحد وهو ما يندرج تحت مسمى عقود المعاوضة والتي لا يجوز ابرامها الا بالترخيص مقدما من الجمعية العامة العادية للشركة وفقا لحكام المادة رقم (٩٩ ، ١٠٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و المادة رقم (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون المحشر الية وهو ما لم يتم . ويتصل بذلك:</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>جاري العرض على الجمعية العامة للشركة</p>	<p>عدم التزام اللجنة المشككة بأجراءات الشراء و الطرح الخاصة بالمناقصة المحدودة او الممارسة المنصوص عليها باللائحة المشتريات الخاصة بالشركة وقيام اللجنة بالبت الهامى و الفنى مما لاختيار وسيط التامين و مصدر وثيقة التامين قيام اللجنة باختيار شركة WILLIS TOWERS WATSON كمشتر تامينى / وسيط تامينى لشركة كيميا باتعاب نحو ١٣٠ الف دولار امريكى وتبين ان تاريخ تفعيل التعاقد مع هذه الشركة WILLIS TOWERS WATSON هو ٢٠٢٠/٩/٢٨ وفقا للمقد الموقع الامر الذى قد يشير الى ان ما تم اصداره من وثائق تامين لم يتم مراجعتها من قبل المستشار التامينى للشركة وما مدى تغطيتها لكافة المخاطر. يتعين الالتزام باحكام القانون المشار اليه وعرض الامر على الجمعية العامة للشركة وتلافى اوجه القصور المشار اليه .</p>
<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>تم تحصيل المديونيات خلال شهري يوليو و اغسطس ٢٠٢٠ واصبح رصيد الشركة المصرىبه للتمويه الزراعيه والريفيه الحالي طرف شركة كيميا دانن بمبلغ واحد مليون جنيه . وجاري عمل عقود مع الجمعيات المذكورة</p>	<p>تلتزم الشركة بهنخ العملاء الذين يرد خطاب من وزارة الزراعة ٦ الاف طن شهريا بالسعر المدمع اعتبارا من ٢٠٢٠/٣/١٧ (تاريخ موافقة وزارة الزراعة) وقد تبين مايلى : طلب وزارة الزراعة كمية ١٥٥٠٠ طن (التزم الشركة ١٢٠٠٠ طن فقط) ولم تعترض الشركة على ذلك ، الامر الذى اضاع على الشركة نحو ٢,٨ مليون جنيه . بيع كميات بالزيادة لبعض العملاء الوارد اسماؤهم بخطابات وزارة الزراعة كل شهر عن الكميات المحدده لهم و المذكوره بالخطاب الامر الذى اضاع على الشركة نحو ٥,٢ مليون جنيه . لم تتم الشركة بعمل اى عقود مع هؤلاء العملاء ليحفظ حقوقها ، فضلا عن البيع الاجل ، مما ادى لظهور ارضتهم مدينه فى ٢٠٢٠/١/٣٠ منهم : الشركة المصرىبه للتمويه الزراعيه والريفيه وصيده الهدين نحو</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>١١,٢٨٢ مليون جنيه . و الجمعية المصرية العامة للاتمان ورصيدها الهدين ٣,٣١٢ مليون جنيه . يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق</p>
<p>لا زالت الإدارة عند رايها الوارد بالملاحظة</p>	<p>جارى تشييط المبيعات وقطع اسواق جديدة تستوعب كميات المنتج لزيادة ربحية الشركة من النشاط الجارى</p>	<p>تلاحظ استمرار انخفاض المبيعات المحققة بصورة كبيرة حيث بلغت المبيعات عن العام الهالى ٢٠٢٠/١٩ نحو ٣٢٧ مليون جنيه فى حين المستهدف عن نفس الفترة ١١٦٩ مليون جنيه بنسبة ٢٨% (لمنتجات المصنع القديم بالاضافة الى تشغيل مشروع كها ٢ خلال الشهرى ٥ ، ٦ / ٢٠٢٠) وتلاحظ بشأن ذلك مايلى :</p> <p>بلغت مبيعات الفيروسيلاكون خلال فترة العام الهالى نحو ١٣٠ طن فقط بنسبة ٣% فقط من المستهدف عن نفس الفترة رغم وجود مخزون بنحو ١٤٠٠ طن فى ٢٠٢٠/١٦/٣ ، حيث توقف التعامل مع العميل الوحيد الذى كان يتم التعامل معه منذ العام الهالى السابق وقد سبق تكرار طلبنا بعدم الاعتماد على عميل وحيد لمنتج الفيروسيلاكون . الامر الذى لم يتم .</p> <p>تم بيع كمية ٥٧٢٧ طن سهاد عواريه من انتاج العام بخساره صناعيه نحو ١٥,٨ مليون جنيه وخساره كليه نحو ٣٧,٧ مليون جنيه .</p> <p>تم بيع ٤٩٩٦ طن سهاد سائل بنحو ١٩,٣ مليون جنيه محققا خساره صناعيه بنحو ٢,٤٢ مليون جنيه وخساره كليه نحو ١٩,٤ مليون جنيه .</p> <p>تم بيع كمية ٢٦٨٨٦ طن نترات ٤,٨% (المنتج الهوصى بزيادة يمه لانه المنتج الاكثر ربحيه خلال السنوات السابقه) بنحو ١٤٥,٩ مليون جنيه بتكلفة انتاجيه نحو ١٧٧,٢ مليون جنيه محققا خساره صناعيه فقط نحو ٣١,٣ مليون جنيه</p> <p>من المستهدف بيع اليوريا الزراعى محليا خلال</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>شهرى ٥ /٦٠ /٢٠٢٠ نحو ٥٥ الف طن في حين ان المباع نحو ٢٢ الف طن فقط والمستهدف للتصدير نحو ٤٣ الف طن و ماتم تصديره نحو ٤٠٠٠ طن فقط يتعين العمل علي تنشيط الهيمات لها لذلك من اثر علي نتائج اعمال الشركة .</p>
<p>لا زالت الادارة عتد رايها الوارد بالملاحظة خاصة في ضوء تكرار نفس رد الشركة عن تلك الملاحظة المتكررة التي تتعلق على مخالقات لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، النظام الاساسي للشركة ، الكتيب الدورية الصادرة من السيد / وزير قطاع الاعمال العام ، و الفتاوى الصادرة في هذا الشأن.</p>	<p>جاري عرض الامر على الشركة التابعة</p>	<p>صدر القرارات رقم (٤) و رقم (٧) من قرارات الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٣ و ٢٠١٩/١٠/٣٠ بالموافقة على ما ينتهي اليه مجلس ادارة التابعة في تقرير مكافاة لمجلس ادارة شركة كيبا و بما يتفق مع النظام الاساسي للشركة في ضوء عدم وجود حصص لمجلس الادارة بحساب التوزيع المعتمد من الجمعية العامة ، حيث قرر مجلس ادارة التابعة بجلسته في ٢٠١٨/١١/٧ صرف مكافاة لرئيس و اعضاء مجلس ادارة شركة كيبا عن العام الهالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ٤٠٠ الف جنيهه شاملة الضرائب في ضوء تحسن مؤشرات الاداء للشركة على ان يتم الصرف من الموارد اللاتية للشركة تحت مسمى مكافاة تحسن اداء مجلس ادارة كيبا عن العام الهالي ٢٠١٨/٢٠١٧ كما قرر مجلس ادارة الشركة التابعة بجلسته في ٢٠١٩/١١/٦ صرف مكافاه بمبلغ ٤٠٠ الف جنيهه و يتم توزيعها وفقا لكتاب السيد / وزير قطاع الاعمال رقم ٢٠١٨/٩/٥ في ٢٠١٩/٩/٥ وذلك بالمخالفة لها يلي :</p> <p>النظام الاساسي للشركة والذي لم يتضمن المكافاة باستثناء الحصص في الارباح .</p> <p>الهامة ٤ بند ثالثا من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي لم تشمل سوى مكافاة لمجلس الادارة من خلال نسبة ال ٥٥% المقررة توزيعا من الارباح .</p> <p>ما ورد بكتاب السيد / وزير قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٨٨ بشأن قواعد توزيع مكافاه مجلس الادارة الناتجة عن توزيع ارباح الكتاب الدوري رقم ١٥٣٢ بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٨ الذي اوضح</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>لا زالت لادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة بانه تم عرض الامر على الشركة القابضة دون موافقتنا بالمستندات الدالة على قيام الشركة بعرض الامر على الشركة القابضة خاصة في ضوء مخالفة ما تم صرفه لاحكام القوانين و القرارات الوزارية المشار اليها بالملاحظة</p>		<p>ضرورة مراعاة ملاحظات الجهاز ذات الاتر الهالاجوهوري على نتائج اعمال الشركات و ما يتبعه ذلك من توزيعات ارباح حيث تضمن التقرير تحفظات على نتائج الاعمال وفقا للوارد تفصيلا بالتقرير عن العاملين المشار اليها . الفتاوى الصادرة ارقام ٧٩٠ في ٢٣/١/٢٠٠٥ ، ١٥٥٥ ملف رقم ٢٠١٣٢/٤/٨٦ في ٩/١٠/٢٠١٧ ، ١١٦٠ ملف رقم ٢٠١٣/٤/٨٦ بتاريخ ٢٠١٨/٨/١ بعدم جواز الصرف وان مجلس ادارة القابضة لا يتابع بعد تحديد الراتب المقطوع لرئيس مجلس ادارة الشركة التابعة و العضو المنتدب ان يحمل الشركة باابعاء اضافية تحت مسمى مزايا نقدية او عينية لمخالفة ذلك لاحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٣ و لا يملك تقرير مخصصات اخرى لخلو مواد القانون ٢٠٣ من نص يسمح بذلك يتعين الالتزام باحكام القانون و اللوائح و الفتاوى الصادرة في هذا الشأن و ما يستتبعه من اجراءات .</p>
<p>لا زالت لادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة بانه تم عرض الامر على الشركة القابضة دون موافقتنا بالمستندات الدالة على قيام الشركة بعرض الامر على الشركة القابضة خاصة في ضوء مخالفة ما تم صرفه لاحكام القوانين و القرارات الوزارية المشار اليها بالملاحظة</p>		<p>قرر مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته رقم ٢٢ / ١٨ / ٢٠١٨ بتاريخ ٧ / ١١ / ٢٠١٨ صرف مكافأة لرئيس اللجنة النقابية بشركة كيما بمبلغ ١٢ الف جنيهه عن مجهوداته في مجلس ادارة الشركة خلال العام الهالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ على ان تتحمل الشركة بقيمة المكافاة المذكورة الا ان السيد / رئيس مجلس ادارة شركة كيما قد قرر بالاضافة الي ذلك تحمل الشركة بقيمة الضريبة عن تلك المكافاه بمبلغ ٢٣٠٠ جنيهه على خلاف ما ورد بخطاب و موافقة القابضة يتعين استرداد مائتم صرفه بدون وجه حق بالرغم من نصوص القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي حدد تحديداً جامعا مانعاً عناصر الجعل الذي يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والتي تتمثل في المكافاة السنوية ويحددها النظام الأساسي للشركة ، مكافاة العضوية ، بدلات حضور الجلسات ، الراتب المقطوع ويحدد القرار الصادر من الجمعية</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>تم عرض الأمر على الشركة القابضة</p>	<p>العامه حال تشكيل مجلس الإدارة والذي جاء مؤيداً بفتوى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية والاستثمار رقم ٧٩٠ بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ ملف رقم ٢٦٦٧/٢١/٧٥ سجل ٢٣١ / ٢٠٠٥ ، فتوى مجلس الدولة رقم ١٥٥٥ ملف رقم ١٨١٣/٤/٨٦ بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٩ وكذلك فتوى مجلس الدولة الصادرة في ٢٠١٧/١٠/٩ برقم ١٥٥٥ ملف رقم ١٨١٣/٤/٨٦ إلا أنه قد تبين صرف نحو ٩٢ ألف جنيه لكل من السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، والسيد العضو المنتدب للشئون الفنية بالمخالفة للقانون والفتاوى المشار إليها .وفقا لها امكن حصره تتمثل في مكافآت صرف بدلات حضور جلسات لجنة المراجعة و مكافآت عن حضورها و بدلات سفر و اقامة و بدلات حضور لجنة العقارات لكلا من السادة المذكورين . يتعين حصر كافة تلك المبالغ الممنرفة والتي تمت بالمخالفة للقانون والفتاوى المشار إليها واسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق</p>
--	--	---

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ضرورة تحديد المسئولية بشأن ابرام التعاقد مع المورد المذكور و العمل على تعديل اسعار التعاقد مع المورد المذكور ليتماشى مع الاسعار السائدة في السوق حتى تحقق الشركة اعلى استفادة ممثلة من اسعار التصدير علما بان مجلس ادارة الشركة بجلسته ٧٧٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٧ قد وافق على التعاقد مع شركة سي سيرفيس لنقل اليوريا لميناء ابوقير بسعر ٢٦,١٠ دولار مع شركة كايرو ثري ايه ميناء الادبية ٢٧,٧٨ دولار، ٢٩,٧٢ دولار ميناء دمياط و ذلك حسب عروض الاسعار المقدمة منها مع التفاوض على تخفيض سعر شركة سي سيرفيس ليصبح ٢٤,٢ دولار و سعوى كايرو ايه ليصبح ٢٢,٣٠ دولار مع التفاوض معها في ٢٦/١١/٢٠٢٠ و طلبت مهلة حتى ١٥/١٢/٢٠٢٠ لدراسة الموقف</p>	<p>طبقا للعرض المالية المقدمة من شركات النقل والزيارة الميدانية التي تمت لشركة سيسكوترانس في ٢٠١٦/٠٥/٢٠١٩ ميناء الادبية - السويس، ونظراً للبعد الجغرافي لمصانع شركة "كيما" بأكثر من ١٢٠٠ كيلو متر وتوافر الامكانيات اللازمة في التعاقد مع أفضل شركة بمصر وهي كالاتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ إمتلاك الشركة أسطول نقل مكون ٣٢٠ سيارة-مقطورة، وتتعامل مع الغير بتعاقدات سنوية لتوفير أكثر من ١٠٠٠٠ سيارة. ➤ تداول أكثر من ١٥ مليون طن سنوياً من البضائع المختلفة لعملائها من الشركات المصرية. ➤ تمتلك الشركة عدة مخازن بموانئ (الذخيلة - أبو قير - دمياط - الادبية السويس) بأحجام وسعات إستيعابية مختلفة تتناسب مع كافة المتطلبات لعملائها وقد تم تجهيز المستودعات ومناطق التخزين في كل ميناء بأحدث الأساليب العلمية والأمنية. ➤ تمتلك الشركة لسيرور النقل والتداول على المراكب بمعدلات شحن ممتازة، و تمتلك مصنع عزاله بدمياط لتصنيع تلك السيرور. ➤ تمتلك خبرة في تداول اليوريا بأكثر من ١٨ عام مع أكبر مصنعى اليوريا بمصر مثل شركة (المصرية للاسمدة - حلوان للاسمدة). ➤ طلب كبار تجار الأسمدة والتوصية الدائمة بأن يتم التعاقد مع شركة سيسكوترانس نظراً لما تتفجع به من سمعة عالمية. ➤ طبقاً للزيارة الميدانية الفعلية لشركة سيسكوترانس بميناء الادبية السويس من فريق التصدير بالشركة بوجود العضو المنتدب للشئون المالية بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٢٠١٩ واستيفاء الشركة لجميع الاشتراطات الفنية والزيارة الميدانية لشركة سي سيرفيس لميناء أبو قير - الاسكندرية في ٢٠١٦/٠٥/٢٠١٩ والزيارة الميدانية لشركة سكاى لوجستك في ٢٠١٧/٠٦/٢٠٢٠ والتأكيد بأن أولوية التعاقد لشركة سيسكوترانس لتميزها بالامكانيات المشار اليها بعاليه عن باقى الشركات. ➤ وقد تم التعاقد مع الشركة كمشحنة تجريبية بكمية ٤٥٠٠٠ طن 	<p>قرر مجلس الإدارة ٢٦٤ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/١١/٢٠٢٠ التعاقد مع شركة سيسكو ترانس للنقل لهينائي الادبية ودمياط وشركة سي سيرفوس للنقل بهينائي أبو قير والإسكندرية مع البحث عن شركات اخري للنقل وتقييم الوضع وقد تبين مايلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ➤ تم التعاقد مع شركة سيسكو ترانس فقط بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٠٢٠ وذلك قبل موافقة مجلس الإدارة الصادر في ٢٠١٠/١١/٢٠٢٠ " سعر التعاقد ٣٨ دولار للطن ميناء الادبية ، ٤٠ دولار للطن ميناء دمياط وبها يزيد عن سعر شركة سي سيرفوس بنسبة ٤٠ % ، ٣٥ % علي الترتيب . ➤ سبق وان تم عرض مذكرة علي مجلس الإدارة من السيد العضو المنتدب للشئون المالية بجلسته رقم ٧١٢ في ٢٠١٢/١٩/٢٠١٩ في هذا الشأن والتي اوصي فيها بان يتم التعامل المستقبلي مع شركة سيسكوترانس حيث افادت مذكرة سيادته ان الشركة المذكورة تمتلك الامكانيات اللازمة لتقليل نسبة الفاقد من ٠,٠٠٠,٠٠٥ % إلي نسبة ٠,٠٠٠,٠٢٥ % وقد قرر المجلس الناجيل لهزيد من الدراسة للعرض المقدمة من الشركات التجارية المختص بالتقرير المقدم . ➤ لم يتبين لنا وجود اى دور للقطاع التجارى المختص في هذا الشأن .ورد بالعقد ان نسبة العجز ٠,٠٠٠,٠٠٥ % فقط ما بين ميزان الميناء وقياس غاطس الباخرة دون الإشارة إلي موازين الشركة ويتم احتساب الكمية المشحونة عن طريق قياس الغاطس وتكون هي الكمية المعتمدة في بوليصة الشحن بالمخالفة لما سبق الإشارة إليه بهذكرة العضو المنتدب للشؤون المالية من ان نسبة الفاقد تكون ٠,٠٠٠,٠٢٥ % . ➤ تبين من العقد المشار إليه التزام شركة "كيما" بموافاة المورد المشار إليه بمواصفات الباخرة وقيمة غرامة التأخير وكسب الوقت لإبداء الرأي الفني نحو مواصفاتها وقبولها ويحق له قيمة كسب الوقت المحقق علي البواخر دون ان تكون لشركة كيما أي نصيب
--	---	--

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

من تلك المكاسب (مع تحميله بغرامات تاخير الوقت إذا كان المتسبب فيها) دون أي مبرر لذلك .
الالتزام شركة سيسكو بعمل شحن ١٢٠٠ طن من المصانع و هو معدل متدني لتفادي أي غرامات مستقبلا قد تنتج في حالى التزام الشركة بهعدلات شحن مرتفعة مع عملائها .
الالتزام الشركة بسداد قيمة ٥٠% مقدما و ٥٠% الاخرى بعد الشحن على خلاف ما يطبق مع الشركات المنافسة و هو السداد لكامل القيمة فور الانتهاء من شحن الكيمايات على المركب و استصدار بوالص الشحن .

ان العملاء الذين يتم التعاقد معهم تسليم ارض المصنع يتم النقل بهعرقتهم بنحو ٢٠ دولار للطن الامر الذي أدى لتحميل الشركة دون داع نحو ١٧,٢٣٨ مليون جنيه تعادل ١,٠٧٧ مليون دولار (تمثل الفرق بين تكلفة نقل الطن التي تحماتها الشركة بالتعاقد مع شركة سيسكو وبين تكلفة نقل الطن للعملاء تسليم ارض المصنع عن طريق شركات نقل اخرى) وذلك للكميات الهيشبه كمنخزون في ٢٠٢٠/١/٣٠ ووجوده بهوانى الادبيه و دمياط فضلا عن تحمل الشركة لتكلفة نوزلون لصالح شركة سيسكو عن الكيمايات المصدرة بهبلغ ٦١٥٧٤٩٧ دولار بها يعادل نحو ٩٨,٥٢ مليون جنيه كان يمكن ان تصل إلى النصف اى بنحو ٤٩,٢٦ مليون جنيه.

في شهر ديسمبر ٢٠١٩ في مرحلة صعبة للغاية من تجربة التشغيل لمعدات التحميل بالمصنع واستخدام الركليمير الجديد و عدم الاستخدام الأمثل لتلك المعدات مما تسبب في تراكم السيارات بأعداد تزيد عن ٧٠ سيارة باليوم وتنتج عنها أضرار بالغة لشركة سيسكو تراسن وبسبب توافر الخبرات الكافية للشركة قد تم التمكن من شحن الكمية بدون أي غرامات تاخير من شركة MIDGULF المتعاقدة على عملية الشراء – وزادت قة شركة "كيما" في شركة سيسكو تراسن مما كان له الأثر الإيجابي في إتمام إجراءات التعاقد بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ .

تم عرض العقد بعد توقيعه على المجلس الموقر لأخذ موافقته وفي حالة رفض المجلس كان يمكن عدم تنفيذ/الغاء العقد مع سيسكو تراسن

ومنذ بداية التعاقد حتى تاريخه والتداول لأكثر من ٢٤٦٠٠٠٠ طن يوريا عبر ميناء الأديبة – السويس وميناء دمياط البحري اتضحت المزايا التالية:

- فيما يخص السعر ٣٨ دولار للطن لميناء الأديبة – ٤٠ دولار للطن لميناء دمياط، انعكس في توافر الجودة والأشترطات القياسية بشركة سيسكو تراسن والتي ساهمت فبالديبة التعريف الجيد بالمنتج للعملاء في المرحلة الأولى من التصدير للنفذ للأسواق الخارجية. علما بأنه اثناء التفاوض وقيل توقيع العقد قد تم تخفيض نسبة ٥% من عرض الأسعار المقدم من شركة سيسكو تراسن بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٤ .
- نسبة العجز من ميزان مصانع الشركة حتى غاطس المراكب المتعاقد عليها لم تتخطي نسبة ٤ في الألف خلافا لما ورد في التعاقد بأنها ٥ في الألف من يوابه المصنع الى الميناء الى غاطس المركب (طلما بأن سيسكو في عرض السعر المقدم منها لم تذكر نسبة الفاقد المحتسب المقدم في مذكرة السيد الفاضل العضو المنتدب المالي) ، وتم المحافظة على الهدر الدرجة الثانية من خلال تداول البضاعة على المراكب وتخزينه وقيام الشركة بالبيع مما اضافة للشركة قيمة مضافة ٦٤٠٠٠٠٠ جنية مصرى من عملية بيع الهدر .

لم تتحمل الشركة أى غرامات تاخير على ظهر المراكب وتحقيق

معدلات شحن قياسية نالت الاشارة من جميع عملاء الشركة ومراكز الشحن.

- تحقيق معدلات شحن قياسية من المصانع تتراوح من ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ طن يوميا خلافا لما هو مسجل بالعمد ١٢٠٠ طن (وذلك لتوافر محطة تعبئة واحدة لليوريا الغير معناه بالمصنع) وكذلك التغلب على عملية البعد الجغرافي للشركة مما جعل العملاء حريصة على التعاقد مع "كيما" وعدم تكس البضاعة بمخازن الشركة.
- تخزين البضاعة في مخازن جيدة التهوية بالميناء ومحكمة الغلق مما ساعد في تلافي مشكلة تسرب المياه إلى المخازن أثناء عاصفة التبين وساعد في تداول المنتج بدون رفض الشحنة من عملاء الشركة.
- وفيسا بتطبيق الاسعار المقدمة من عملاء أرض المصنع بحوالي ٢٠ دولار للطن هي أسعار غير واقعية وأن الفواتير المقدمة غير سليمة طبقا لآفراكم بذلك في تتركز الموقر وعليه لا يمكن الاستناد عليه في تقييم الاسعار.

وتم مخاطبة شركات أخرى لنقل منتجات الشركة لتقديم عروض أسعار أفضل من الشركة الحالية وسيتم التعاقد مع أفضل سعر مناسب لشركة كيما.

لا زالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث ان الشركة لم تستفد من البيع أرض المصنع على العكس قد ادي لخسارة مالية للشركة بسبب سياسة التسعير الخطأ التي ترتب عليه خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه و تصل الي ٤٩ مليون جنيه (نحو ٦ مليون جنيه لصالح العميل شركة ميفرت مصر- نحو ٢٧ مليون جنيه و تصل لنحو ٤٣ مليون جنيه لصالح العميل بولي سيرف) وذلك

لم يورد الاتفاق مع شركة سيسكو ترانس الى التأثير السلبي فقط على ربحية الشركة لارتفاع عنصر النقل بل تجاوز ذلك الى تحقيق الشركة خسائر نتيجة تحديد سعر البيع تسليم أرض المصنع بعد استبعاد تكلفة التولون للطن وفقا لسعر المنافس، مما ترتب سيسكو ترانس وليس وفقا لسعر المنافس، مما ترتب عليه خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه و تصل الي ٤٩ مليون جنيه (نحو ٦ مليون جنيه لصالح العميل شركة ميفرت مصر- نحو ٢٧ مليون جنيه و تصل لنحو ٤٣ مليون جنيه لصالح العميل بولي

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقة حسابات الصناعات الكيماوية

سيرف) وذلك على النحو التالي:

أ. نحو ٦ مليون جنية تعادل نحو ٣٧٥ الف دولار حيث تم البيع بسعر ٢١١ دولار امريكي للطن على حين كان يجب البيع بسعر ٢٢٦ دولار امريكي للطن السعر العالمي ٢٤٦ دولار امريكي للطن مطروحا منه مصروفات نقل العميل ٢٠ دولار امريكي للطن.

ب. نحو ١٨,١٨ مليون جنية تعادل ١,١٥٥ مليون دولار حيث تم البيع بسعر ١٩٥ دولار للطن على حين كان يجب البيع بسعر ٢٣٠ دولار للطن (السعر العالمي ٢٥٠ دولار للطن) (سعر بيع ابو قير) مطروحا منه مصروفات نقل العميل ٢٠ دولار للطن ويصل إلى نحو ٣٤,٣٢ مليون جنية تعادل ١٩٥ دولار للطن على حين كان يجب البيع بسعر ٢٦٠ دولار للطن (٢٨٠ دولار السعر العالمي وهو سعر بيع حطوان للأسمدة مطروحاً منه مصروفات نقل العميل البالغة ٢٠ دولار للطن).

ج. نحو ٩,٠٨٨ مليون جنية تعادل ٥٦٨ الف دولار حيث تم البيع بسعر ١٨٦ دولار للطن على حين أنه كان يجب البيع بسعر ١٩٦ دولار للطن للكمية ١٠٠٠٠ طن ، بسعر ٢٢٥ دولار للطن للكمية ١٢٠٠٠ طن .

هذا فضلا عما تبين من:

التعاقد مع شركة بولى سيرف فى ١٤/٦/٢٠٢٠ على البيع لكمية ٣٠٠٠٠ طن بسعر ١٩٥ دولار للطن تسليم ارض المصنع بشروط دفع ٢٠% مقدماً،

هذا الوقت.

تم سداد ٨٩% من كامل قيمة الشحنة ولم يتبقى على العميل إلا قيمة ٤٧٥ الف دولار وقد تم خروج كمية ١٣٢٧٥ طن ارض المصنع من إجمالي الشحنة حتى ١٠ مارس ٢٠٢٠ وبالتوازي تم الاتفاق على شحنة ٥٠ الف طن لصالح شركة امبرويا لميناه دمياط البحري وتم الاستفادة من حصيلة الشحنتين لسداد التزامات الشركة.

وخلال شهر ايريل تم طلب باقى الكمية المتبقية من الك ٢٥٠٠٠٠ طن المباعه ارض المصنع مع سداد قيمة المتبقى من الشحنة وهو ٤٧٥٠٠٠ دولار امريكي وهو ما ادى إلى استقالة الشركة وعدم تحملها أى مصاريف تخزين نتيجة خروج الكمية إلى عميل الشركة امبرويا.

علمابانه قد تم تقييم السعر ارض المصنع على أساس السعر الذى كان ينبغي البيع به للعميل فوب مع خصم التولون البرى الذى تقوم الشركة بسداده مع زياده ٦ دولار للطن لصالح شركة كيما، علما بأن الشركات الشقيقة التى قد تقوم بخصم ٣% من السعر فوب فى حالة البيع ارض المصنع فهذا يتناسب هذه النسبه مع التوالين البريه الخاصه بهم لقرب المسافة من الميناء.

على النحو المشار اليه بالملاحظة و ان رد الشركة بتخفيضها سعر البيع أفضل من سعر البيع لشركة امبرويا خلال نفس التاريخ بزيادة ٦ دولار للطن جاء استثناء الى ان البيع لشركة امبرويا تسليم يوليو ٢٠٢٠ هو ٢٢٩ دولار للطن و بعد خصم تكلفة التولون البالغة ٤٠ دولار / طن يصبح ١٨٩ دولار / طن بينما سعر البيع تسليم ارض المصنع لشركة بولى سيرف تسليم النصف الثانى من اغسطس هو ١٩٥ دولار / طن و هو ما يوجب ملاحظتنا من ان :

سياسة التسعير بالشركة تتم بالخطأ

رد الشركة لم يتطرق لصورية الفواتير المقدمة من شركة بولى سيرف و ميفيرت و الى مسئولية العضو المنتدب المتفرخ لادارة عن اعطاء العميل شركة ميفيرت من غرامة بنحو ٢٥٧ الف دولار و توقيعه على بيع كمية ٣٠٠٠٠ طن للعميل بولى سيرف فى ١٤ / ٦ / ٢٠٢٠ تسليم النصف الثانى من اغسطس مفرداً بشروط دفع ٢٠% مقدما و ٨٠% قبل الشحن بخمس ايام رغم ان العميل طلب التفاوض على السعر خلال النصف الاول من يوليو ٢٠٢٠ فقد يكون مقبولاً تثبيت سعر البيع عند التعاقد فى يونيو و ان الشحن فى اغسطس ٢٠٢٠ اذا ما تم سداد قيمة البيع بالكامل مقدما و لكن ليس بالشروط المتعاقد عليها .

كما لم يتطرق الرد الى واقعة التهرب الضريبى الناشئة عن عدم اخضاع فواتير البيع لكلا من بولى سيرف و ميفيرت لضريبة القيمة المضافة .

لا يوجد تفسير من الشركة باتخاذ قرار بيع كمية ٥٥ الف طن بتاريخ يوم ١١/٦/٢٠٢٠ ببيع كمية ٢٧٥٠٠ طن لصالح شركة امبرويا توريد خلال شهر يوليو ٢٠٢٠ سعر ٢٢٩ دولار / طن وبيع كمية ٣٣٠٠٠ طن توريد للنصف الثانى من شهر اغسطس ٢٠٢٠ لصالح شركة بولى سيرف على الرغم من ارتفاع الاسعار العالمية خلال شهرى يوليو و اغسطس و قيام شركة ابو قير للأسمدة ببيع بسعر

الجهاز المركزي للمحاسبات ادارة مرآبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>٢٥٠ دولار لشهر أغسطس وبيع شركة حلوان للأسمدة بسعر ٢٨٠ دولار</p> <p>يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق.</p> <p>ويزي أن الساسية البيعة المعروضة من السيد العضو المتفرخ للثنون المالية والمصرف على القطاع التجاري في صالح الشركة في التعامل مع عميل أرض المصنع، حيث أن تسعير بيع البوربا عالمياً يتم عن طريق FOB ولا يعد بالموقع الجغرافي بالمصنع في تسعير البوربا وعليه يتم البيع بما يضمن صالح الشركة بدون التأثير على الحصاة السوقية من خلال تاجر وسيط يحقق أرباح فقط من عملية النقل.</p> <p>• يجب على الشركة البيع المباشر للتجار الأسمدة العالمين بدون أي وسيط وذلك لتنفيذ الأسواق العالمية أسوة بجميع منتجي الأسمدة المصريين والحفاظ على تواجد الشركة عالمياً.</p>	<p>٢٥٠ دولار لشهر أغسطس وبيع شركة حلوان للأسمدة بسعر ٢٨٠ دولار</p> <p>يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق.</p> <p>ويزي أن الساسية البيعة المعروضة من السيد العضو المتفرخ للثنون المالية والمصرف على القطاع التجاري في صالح الشركة في التعامل مع عميل أرض المصنع، حيث أن تسعير بيع البوربا عالمياً يتم عن طريق FOB ولا يعد بالموقع الجغرافي بالمصنع في تسعير البوربا وعليه يتم البيع بما يضمن صالح الشركة بدون التأثير على الحصاة السوقية من خلال تاجر وسيط يحقق أرباح فقط من عملية النقل.</p> <p>• يجب على الشركة البيع المباشر للتجار الأسمدة العالمين بدون أي وسيط وذلك لتنفيذ الأسواق العالمية أسوة بجميع منتجي الأسمدة المصريين والحفاظ على تواجد الشركة عالمياً.</p>	<p>٢٥٠ دولار لشهر أغسطس وبيع شركة حلوان للأسمدة بسعر ٢٨٠ دولار</p> <p>يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق.</p> <p>ويزي أن الساسية البيعة المعروضة من السيد العضو المتفرخ للثنون المالية والمصرف على القطاع التجاري في صالح الشركة في التعامل مع عميل أرض المصنع، حيث أن تسعير بيع البوربا عالمياً يتم عن طريق FOB ولا يعد بالموقع الجغرافي بالمصنع في تسعير البوربا وعليه يتم البيع بما يضمن صالح الشركة بدون التأثير على الحصاة السوقية من خلال تاجر وسيط يحقق أرباح فقط من عملية النقل.</p> <p>• يجب على الشركة البيع المباشر للتجار الأسمدة العالمين بدون أي وسيط وذلك لتنفيذ الأسواق العالمية أسوة بجميع منتجي الأسمدة المصريين والحفاظ على تواجد الشركة عالمياً.</p>
<p>وخلال التعاقد مع شركة بولي سيرف تم زيادة الأجراءات الاحترازية وتعديل شروط البيع من قبل الشركة كالآتي:</p> <p>يتم تقديم خطاب ضمان نهائي ١٠% من إجمالي قيمة الشحنة قبل الشحن من المصانع بمدة إسبوع ويتم تسيل الخطاب في الحالات التالية:</p> <p>عدم الإلتزام بمعدلات الشحن المتفق عليها وهي كمية ١٧٥٠ طن يومياً.</p> <p>عدم الإلتزام بتقديم أصل نموذج ١٣ الدال على التصدير - بوليصة الشحن - صورة من منشأ البضاعة وذلك خلال ١٥ يوم من تاريخ بوليصة الشحن كحد أقصى.</p> <p>عدم الإلتزام بتعيين شركة SGS أو شركة تفتيش محايدة للتفتيش على المنتج بميناء الشحن وتحملهم للتكاليف مع تزويد شركتنا بالتقارير مباشرة من شركة التفتيش وذلك للإطمئنان على جودة التداول والشحن والتفريغ على المركب.</p> <p>عدم الإلتزام بإصدار نموذج ١٣ الدال على التصدير بغاتورة الشركة بالبيع EX WORK بالإضافة إلى (التولون البري - الشحن على المركب - والتخليص الجمركي) كذلك أصل فواتير التولون مثبت بها سداد القيمة المضافة كحق أصيل للتولة.</p> <p>وقد تم تحقيق الشركة الاستفادات التالية.</p> <p>تحقيق الشركة سعر بيع أفضل من سعر بيع شركة أميروبا خلال نفس التاريخ بزيادة قيمة ٦ دولار للطن.</p>	<p>وخلال التعاقد مع شركة بولي سيرف تم زيادة الأجراءات الاحترازية وتعديل شروط البيع من قبل الشركة كالآتي:</p> <p>يتم تقديم خطاب ضمان نهائي ١٠% من إجمالي قيمة الشحنة قبل الشحن من المصانع بمدة إسبوع ويتم تسيل الخطاب في الحالات التالية:</p> <p>عدم الإلتزام بمعدلات الشحن المتفق عليها وهي كمية ١٧٥٠ طن يومياً.</p> <p>عدم الإلتزام بتقديم أصل نموذج ١٣ الدال على التصدير - بوليصة الشحن - صورة من منشأ البضاعة وذلك خلال ١٥ يوم من تاريخ بوليصة الشحن كحد أقصى.</p> <p>عدم الإلتزام بتعيين شركة SGS أو شركة تفتيش محايدة للتفتيش على المنتج بميناء الشحن وتحملهم للتكاليف مع تزويد شركتنا بالتقارير مباشرة من شركة التفتيش وذلك للإطمئنان على جودة التداول والشحن والتفريغ على المركب.</p> <p>عدم الإلتزام بإصدار نموذج ١٣ الدال على التصدير بغاتورة الشركة بالبيع EX WORK بالإضافة إلى (التولون البري - الشحن على المركب - والتخليص الجمركي) كذلك أصل فواتير التولون مثبت بها سداد القيمة المضافة كحق أصيل للتولة.</p> <p>وقد تم تحقيق الشركة الاستفادات التالية.</p> <p>تحقيق الشركة سعر بيع أفضل من سعر بيع شركة أميروبا خلال نفس التاريخ بزيادة قيمة ٦ دولار للطن.</p>	<p>وخلال التعاقد مع شركة بولي سيرف تم زيادة الأجراءات الاحترازية وتعديل شروط البيع من قبل الشركة كالآتي:</p> <p>يتم تقديم خطاب ضمان نهائي ١٠% من إجمالي قيمة الشحنة قبل الشحن من المصانع بمدة إسبوع ويتم تسيل الخطاب في الحالات التالية:</p> <p>عدم الإلتزام بمعدلات الشحن المتفق عليها وهي كمية ١٧٥٠ طن يومياً.</p> <p>عدم الإلتزام بتقديم أصل نموذج ١٣ الدال على التصدير - بوليصة الشحن - صورة من منشأ البضاعة وذلك خلال ١٥ يوم من تاريخ بوليصة الشحن كحد أقصى.</p> <p>عدم الإلتزام بتعيين شركة SGS أو شركة تفتيش محايدة للتفتيش على المنتج بميناء الشحن وتحملهم للتكاليف مع تزويد شركتنا بالتقارير مباشرة من شركة التفتيش وذلك للإطمئنان على جودة التداول والشحن والتفريغ على المركب.</p> <p>عدم الإلتزام بإصدار نموذج ١٣ الدال على التصدير بغاتورة الشركة بالبيع EX WORK بالإضافة إلى (التولون البري - الشحن على المركب - والتخليص الجمركي) كذلك أصل فواتير التولون مثبت بها سداد القيمة المضافة كحق أصيل للتولة.</p> <p>وقد تم تحقيق الشركة الاستفادات التالية.</p> <p>تحقيق الشركة سعر بيع أفضل من سعر بيع شركة أميروبا خلال نفس التاريخ بزيادة قيمة ٦ دولار للطن.</p>
<p>٨٠% قبل بدء الشحنة بخمسة أيام و يبدأ الشحن خلال النصف الثاني من شهر أغسطس ٢٠٢٠ (أي بعد شهرين) و بموافقة منفردة من السيد العضو المنتدب للإدارة على الرغم من أن العميل عند طلبه الشراء وافق على تحديد السعر خلال النصف الاول من يوليو ٢٠٢٠ و هو التاريخ الذي تعاقدت فيه شركة ابو قير بسعر ٢٥٠ دولار تسليم ميناء ابو قير ، شركة حلون للأسمدة بسعر ٢٨٠ دولار للطن تسليم ميناء دمياط و هو ما أضاع مبلغ نحو ١٨,١٨ مليون جنيه يصل إلى نحو ٣٤,٣٢ مليون جنيه على النحو السابق الإشارة إليه بعاليه.</p> <p>صورة الفواتير المقدمة من العميل والخاصة بالنقل البري والشحن حيث قدم العميل فاتورة الشحن والنقل البري والتخليص بنحو ٣٢٥ جنيه بما يعادل ٢٠ دولار للطن باسم شركة البحر الاحمر للخدمات اللوجيستيه بنفس عنوان و ارقام التليفونات العميل شركة ميفيرتو الفاتور همهوره باسم بخاتم باسم شركة اى اكس للتجاره والاستثمار به رقم تسجيل القيمةالمضافة والسجل التجارى لتلك الشركة وليس شركة البحر الاحمر.</p> <p>التعاقد مع شركة بولي سيرف في ٢٠٢٠/١/٧ على بيع كمية ٢٠٠٠٠ طن بسعر ١٨٦ دولار للطن تسليم ارض المصنع بشروط رفع ٢٠% مقدما ٨٠٠,٠٠٠ % قبل الشحنة بخمسة أيام و يبدأ الشحن من ٢٠٢٠/١/٢٧ حيث بلغت الكميات المشحونة ٢٢٠,٠٠٠ طن على الرغم من طلب العميل شراء كمية ١٠٠,٠٠٠ طن فقط بدأت السعر ثم عاد و طلب زيادتها الى ٢٠٠,٠٠٠ طن دون قيام الشركة بزيادة السعر رغم</p>	<p>٨٠% قبل بدء الشحنة بخمسة أيام و يبدأ الشحن خلال النصف الثاني من شهر أغسطس ٢٠٢٠ (أي بعد شهرين) و بموافقة منفردة من السيد العضو المنتدب للإدارة على الرغم من أن العميل عند طلبه الشراء وافق على تحديد السعر خلال النصف الاول من يوليو ٢٠٢٠ و هو التاريخ الذي تعاقدت فيه شركة ابو قير بسعر ٢٥٠ دولار تسليم ميناء ابو قير ، شركة حلون للأسمدة بسعر ٢٨٠ دولار للطن تسليم ميناء دمياط و هو ما أضاع مبلغ نحو ١٨,١٨ مليون جنيه يصل إلى نحو ٣٤,٣٢ مليون جنيه على النحو السابق الإشارة إليه بعاليه.</p> <p>صورة الفواتير المقدمة من العميل والخاصة بالنقل البري والشحن حيث قدم العميل فاتورة الشحن والنقل البري والتخليص بنحو ٣٢٥ جنيه بما يعادل ٢٠ دولار للطن باسم شركة البحر الاحمر للخدمات اللوجيستيه بنفس عنوان و ارقام التليفونات العميل شركة ميفيرتو الفاتور همهوره باسم بخاتم باسم شركة اى اكس للتجاره والاستثمار به رقم تسجيل القيمةالمضافة والسجل التجارى لتلك الشركة وليس شركة البحر الاحمر.</p> <p>التعاقد مع شركة بولي سيرف في ٢٠٢٠/١/٧ على بيع كمية ٢٠٠٠٠ طن بسعر ١٨٦ دولار للطن تسليم ارض المصنع بشروط رفع ٢٠% مقدما ٨٠٠,٠٠٠ % قبل الشحنة بخمسة أيام و يبدأ الشحن من ٢٠٢٠/١/٢٧ حيث بلغت الكميات المشحونة ٢٢٠,٠٠٠ طن على الرغم من طلب العميل شراء كمية ١٠٠,٠٠٠ طن فقط بدأت السعر ثم عاد و طلب زيادتها الى ٢٠٠,٠٠٠ طن دون قيام الشركة بزيادة السعر رغم</p>	<p>٨٠% قبل بدء الشحنة بخمسة أيام و يبدأ الشحن خلال النصف الثاني من شهر أغسطس ٢٠٢٠ (أي بعد شهرين) و بموافقة منفردة من السيد العضو المنتدب للإدارة على الرغم من أن العميل عند طلبه الشراء وافق على تحديد السعر خلال النصف الاول من يوليو ٢٠٢٠ و هو التاريخ الذي تعاقدت فيه شركة ابو قير بسعر ٢٥٠ دولار تسليم ميناء ابو قير ، شركة حلون للأسمدة بسعر ٢٨٠ دولار للطن تسليم ميناء دمياط و هو ما أضاع مبلغ نحو ١٨,١٨ مليون جنيه يصل إلى نحو ٣٤,٣٢ مليون جنيه على النحو السابق الإشارة إليه بعاليه.</p> <p>صورة الفواتير المقدمة من العميل والخاصة بالنقل البري والشحن حيث قدم العميل فاتورة الشحن والنقل البري والتخليص بنحو ٣٢٥ جنيه بما يعادل ٢٠ دولار للطن باسم شركة البحر الاحمر للخدمات اللوجيستيه بنفس عنوان و ارقام التليفونات العميل شركة ميفيرتو الفاتور همهوره باسم بخاتم باسم شركة اى اكس للتجاره والاستثمار به رقم تسجيل القيمةالمضافة والسجل التجارى لتلك الشركة وليس شركة البحر الاحمر.</p> <p>التعاقد مع شركة بولي سيرف في ٢٠٢٠/١/٧ على بيع كمية ٢٠٠٠٠ طن بسعر ١٨٦ دولار للطن تسليم ارض المصنع بشروط رفع ٢٠% مقدما ٨٠٠,٠٠٠ % قبل الشحنة بخمسة أيام و يبدأ الشحن من ٢٠٢٠/١/٢٧ حيث بلغت الكميات المشحونة ٢٢٠,٠٠٠ طن على الرغم من طلب العميل شراء كمية ١٠٠,٠٠٠ طن فقط بدأت السعر ثم عاد و طلب زيادتها الى ٢٠٠,٠٠٠ طن دون قيام الشركة بزيادة السعر رغم</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

<p>البضاعة داخل الميناء وشحنها على ظهر البضاعة. كذلك تلتزم الشركة بتسليم أصل نموذج ١٣ الدال على التصدير تفادياً لتسليم خطاب الضمان الذي يعزز حق الشركة في قيمه الضريبيه في حالة عدم تصدير الكمية.</p>	<p>ارتفاعه عالمياً لنحو ٢٤٥ دولار للطن و هو ما اضاع المبلغ المشار اليه . صورية الفواتير المقدمة من العميل والخاصه بالنقل البرى والشحن حيث قدم العميل فاتورة الشحن والنقل البرى والتخلص بنحو ٣٢٦ جنيه بما يعادل ٢٠ دولار للطن باسم شركة البحر الاحمر للخدمات اللوجيستيه بنفس عنوان وارقام التليفونات العميل شركة ميفيرتو الفاتوره مهوره بختم به بطلقه ضريبية تحوى على ١٠ ارقام على حين ان ارقام البطاقات الضريبية بمصر ٩ ارقام فقط وهوما يشير الى صورية تلك الفواتير .</p>
<p>فيما يتعلق بمذكرة العضو المنتدب للشئون المالية أن عميل أرض المصنع قد قام بالبيع لكبار تجار الأسمدة كما تفعل شركة "الكيميا"، فإن كيميا قد قامت بالاستفادة من السعر المقدم في هذا التعاقد بما يعادل ٦ دولار للطن عن ما إذا قامت كيميا بنفسها بالبيع المباشر فوب، وأن تاجر الأسمده العالمى الذى أستاذج الباخرة واشترى البضاعة من التاجر الوسيط يعلم تماما ان البضاعة هي من انتاج شركة كيميا من التاجر الوسيط وشهادة المنشأ. وأى استفادته ماديه للتاجر الوسيط ليست على حساب شركة كيميا.</p>	<p>عدم التزام العميل شركة ميفيرت بشرط التعاقد في ٢٠٢٠/٢/١٦ بشأن السداد واستلام الكميات في التوقيتات المتفق عليها ، وطلب السيد العضو المنتدب للشئون المالية منه غرامه نحو ٣٥٦,٧ ألف دولار لاستكمال الشحن بالاضافه الى دفع الرصيد المدين عليه بنحو ٤٧٥ الف دولار قبل شحن باقى الكمية، الا ان رئيس مجلس ادارة الشركة والعضو المنتدب افاد باستئناف الشحن بنفس السعر دون تحميله باى غرامه، على الرغم من اشارة السيد العضو المنتدب للشئون الماليه بضرورة إيقاف التسليم نظرا لان الامر يخرج عن صلاحية السيد رئيس مجلس الاداره والعضو المنتدب طبقا للاحكام المطبقه بالشركة الامر الذى لم يتم .</p> <p>عدم التزام العميل شركة بولى سيرفشر وط توقيتات السداد الواردة في كل من التعاقد في ٢٠٢٠/٦/١٤ على بيع كمية ٢٠٠٠٠ طن ، على بيع كمية ٢٠٠٠٠ طن يوريا في ٢٠٢٠/٦/٧ .</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

➤ ان البيع للعميلين مديفرتوتوبولي سيرف يعد بيعاً محلياً يخضع للضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ % (ضريبة جدول) الا ان فواتير البيع لم تتضمن تلك لضريبة بنحو ١٢,٦ مليون جنية عن مبيعات بنحو ٢٥٢,٨ مليون جنية وفقاً لاحكام قانون ضريبة القيمة المضافة الذي اوجب سداد تلك الضريبة للمصلحة ، الامر الذي يعد تهرباً من الضريبة وفقاً لاحكام مادة ٦٨ من القانون المشار اليه و يعرض الشركة للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٧ من القانون المذكور.

➤ عمليات البيع المشار إليها تمت بالمخالفة للسياسة البيعية للشركة المعروضة من قبل العضو المنتدب للشئون المالية – المشرف على تسيير اعمال القطاعات التجارية بموافقة مجلس الادارة في ١٥/٢١/٢٠٢٠ والتي ورد بها :-

■ يتم تحديد سعر أرض المصنع بناءً على السعر العالمي الإسبوعي المنشور FOB مصر - ARGUS FERTCON (مطروحاً منه ٣% بحد أقصى)، أسوة بما يتم في مصانع الأسمدة الأخرى (أبو قير للأسمدة – حلوان للأسمدة...) وذلك لضمان عدم التأثير على السعر السوقي، للمنتج والإضرار بهامش الربح المحقق للشركة عن طريق تخفيض سعر منتج الشركة بالأسواق العالمية وبعد ذلك ضماناً لتحقيق الربح المستهدف للشركة لتغطية جميع مصروفاتها الانتاجية والتشغيلية والإدارية والتمويلية حيث يؤثر سعر بيع المنتج حتى لو كان لكميات قليلة على سعر السوق المعلن.

■ قيام العميل-أرض المصنع بسداد ١٠٠% من قيمة

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

	<p>مادة اليوريا من المواد المطلوبة للتصدير عالمياً وزيادة الطلب من تجار الأسمدة العالمين لمنتج الشركة فإن الشركة تقوم بالتعاقد على الكميات بأفضل الأسعار</p>	<p>الشحنة بالكامل فور الاتفاق في خلال ٢٤ ساعة من صدور الفاتورة الأولية (عقد الاتفاق) وفي حالة إخلال العميل بشروط الدفع يتم إلغاء الصفقة دون الحاجة الي تنبيه او إنذار.</p> <p>وقد أوضح العضو المنتدب للشئون المالية أن عميل أرض المصنع قد قام بالبيع لكبار تجار الأسمدة كما تفعل شركة "كيما" وباقي شركات الأسمدة المصرية بنظام FOB ومن قام بتأجير المركب للبيع للمستخدم النهائي هو تاجر الأسمدة العالمي، أما شركة "كيما" قد قامت بالبيع لتاجر محلي "وسيط" وهو من قام بالبيع للتاجر العالمي مما يعني أنه لم يتم البيع للمستخدم النهائي مباشرة وذلك دون وجود عقد للوكالة حيث ان شركة كيما لا تحتاج الي وكلاء حالياً نظراً لنهاها المباشر علي الأسواق العالمية، كما أنه باستمرار تلك الحالة سوف تتعرض الشركة للمزيد من الخسارة في الحصة السوقية واسم الشركة التجاري مما يؤدي الي تعامل كبار تجار الأسمدة العالميين مع التاجر المحلي مباشرة بدون الرجوع الي كيما بالإضافة الي استفادة الشركة الوسيطة بفروق سعر علي حساب شركة كيما فضلاً عن إمكانية حرق أسعار المناقصات العالمية و البيع المباشر لعملاء شركة كيما بأسعار اقل من المعلن.</p> <p>يتمين تحديد مسئوليته بشأن ماسبقو العمل على تلافيه حفاظاً على حقوق الشركة.</p>
<p>لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة من عدم وضوح السياسة البيعة و التسويقية سواء بالبيع بطريقة العقود طويلة الاجل لو بطريقة البيع بالصفقة الواحدة .</p>		<p>عدم وضوح السياسة البيعية و التسويقية لشركة كيما ، حيث سبق و ان ورد بتقريرنا واخرها عن المراجعة المستندية عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بشأن الخطة</p>

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

العالمية، وخلال عام ٢٠٢٠ تم تقييم كبار عملاء الأسمدة من البيع المباشر، وفي حالة رغبة البنوك الممولة لعقود طويلة الأجل لضمان البيع الكيانات عالمية سوف تقوم الشركة بتقييم طلبات العملاء لإتخاذ القرار المناسب بشأن التعاقد.

جارى وضع سياسه بيعية وتسوية تحت إشراف العضو المتفرغ للشئون المالية ومناقشتها خلال مجلس الادارة للوصول لأفضل صيغة قابلة للتطبيق من أجل الحصول على أفضل عائد تسويقي خلال الفترة القادمة.

لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة من ضرورة تحديد المسئولية في شأن تحمل الشركة للمبالغ المشتر اليها بالملاحظة .

و ان سداد مبلغ ٤٧٥ الف جنية للسيد / المستثمر الجمركي جاء مخالفا لما ورد بالعقد المبرم معه و عن اصمال اضافية لم ترد بالعقد علما بان تلك الاصمال سواء :

- استرداد و الامانات الجمركية فمعظمها تم تسويله او رده لحساب الشركة قبل التعاقد معه و البعض تحت الرد لحين تسوية مستحقات الجمارك طرف الشركة .

- تسوية النزاع مع مصلحة الجمارك بخصوص رسم الصاير لا يوجد اى نزاع بهذا الشأن .

- انشاء منظمة جمركية داخل كيبا حيث سبق موافقة الجمارك على ذلك عام ٢٠١٧ و قبل التعاقد مع سيادة فضلا عن ان الشركة خاضعة لاحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ و ان جهة الاشراف على النشاط الاستيرادي و التصدير للشركة هي الهيئة العامة للاستثمار و

التسويقية لمنتجات مشروع كيبا (٢) ووردت الشركة بشأنها بوجود تعاقدات مختلفة وان هناك طلبات من كبار تجار البوريا و عقود موقعة من العملاء و ااردة للشركة بكمية ١,٩٢٥ مليون طن حيث وافق مجلس ادارة الشركة في ٢٠٢٠/١١/١٠ على توقيع بروتوكول لمدة عام لبيع كمية ٣٠٠ الف طن لمدة شركات عالمية الا انه تبين عدم توقيع البروتوكول اليه كما افادت الشركة انه تم توقيع عقود بيع تصدير البوريا بالكامل حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وخلال شهر يوليو ٢٠٢٠ .

تم صرف مبلغ ٤٧٥ الف جنية لشركة اى سى سى ال للاستثمارات والخدمات التوجيحية تحت حساب الاصمال الإضافية طبقا لموافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٢/٤ والتي تشمل فى الاتي:-

❖ إنهاء المنازعات لإسترداد مبلغ ١٠ مليون جنية مستحقة لشركة كما لدى الجمارك تم تحصيلها على سبيل الامانة منذ عام ٢٠١٦ والتي قام المستثمر الجمركي ببناء الاصمال الموكلة اليه فيها ويتبقى قيام شركة كيبا بموافاة الجمارك باصول الشهادة الصمراء الجمركية لاسترداد المبالغ المحصلة على سبيل الامانة كرصيد للشركة.

❖ تسوية النزاع مع مصلحة الجمارك بخصوص رسم الصاير والمستحق على الشركة و البالغ قدره (٥) مليون جنية.

❖ إعادة تقديم الطلب المقدم من الشركة سابقا بإنشاء منظمة جمركية داخل كيبا وكذلك إنشاء منظمة حرة داخل الشركة بقرض الإستفادة من قانون الإستثمار وحوافز الإستثمار فقالتقانون الجديد نظرا لخطة العمل المستقبلية للشركة بخصوص القيام بتصدير الجزء الأكبر من جميع منتجاتها لدى الأسواق العالمية والإستفادة من إمكانيه تخفيض تكلفة تصدير المنتجات وتغادى رسم الصاير المقرر بقيمة ٥٠٠ جنية / طن ترفع فى حالة تصدير كميات أكبر من المصرح بها وكذلك لوجود خطة للشركة لعمل إعادة تأهيل للمصنع

تم توقيع عقد إتفاق لتقديم خدمات إستشارات جمركية بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٠ مع شركة اى سى سى سبلاستشارات والخدمات اللوجيستية والتي يشملها قانوناً السيد / جاد محمد عساف بصفته رئيس مجلس الإدارة كمشترار جمركي والقيام بهام إنهاء الخلاف القائم بين الشركة ومصلحة الجمارك بشأن الرسوم الجمركية التي تطالب بها المصلحة عن المشروع الجديد علي ان يستحق له اتعاب كالتالي :-

في حالة إعفاء كيبا من مبلغ المطالبة بالكامل بنحو ٨,٥ مليون جنية يستحق له اتعاب نجاح ٥ ٪ من المبلغ المهفي شامل كافة الضرائب .

في حالة الحصول علي إعفاء أقل من ١٠٠ ٪ من مبلغ المطالبة يستحق له اتعاب نجاح بنسبة ٢,٥ ٪ من المبلغ المهفي شامل كافة أنواع الضرائب .

علي ان يتم الحصول علي اتعاب النجاح في الحالتين بعد إنتهاء المطالبة محل التعاقد وذلك بموجب خطاب رسمي من مصلحة

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقة حسابات الصناعات الكيماوية

الجهاز المصرية بها يفيد ذلك .

وقد تبين ما يلي :

تم تحديد الأتعاب للشركة المذكورة علي أساس ان المطالبة بنحو ٨٥,٥ مليون علي حين ان هناك بنود في صالح الشركة بنحو ١٥٨,٥ مليون جنبهلم تكن في حاحه لتدخل طرف اخر لانهايتها ، لانها تمت داخل مصر و التي تم استبعادها عند ورود مطالبة مصلحة الجهازك في ٢٠١٩/١٢/٣١ الا انها وردت بنحو ٩٦,٠٥١ مليون جنبية تتضمن رسوم جمركية و ضرائب بنحو ٢٦,٣٤٥ مليون جنبية علي الاعمال الاضافية التي سبق و ان اقرتها الجمعية العامة للشركة واللجنة الفنية للتأمينات الاجتماعية كتعويضات و لس اعمال اضافية مها يتضح معه زيادة مبلغ المطالبة عند الاستمارة بالمستشار المذكور رغم احقية الشركة في عدم خضوع الاعمال الاضافية كونها تعويضات .

بناء علي موافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم ٧٦١ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ تم صرف مبلغ ٤٧٥ ألف جنبية بالمخالفة للقند (دون خصم الضرائب المقررة بواقع ٥ % ضريبة مهن حرة بمبلغ ٢٣٧٥٠ جنبيتها وكذلك بدون خصم ضريبة القيمة المضافة بواقع ٤٧٥٠٠ جنبية) للسيد / جاد عساف بشخصه وليس باسم الشركة المذكورة تحت حساب المصروفات والدراسات المتعلقة بانهاه الاعمال الاضافية خارج نطاق العقد علي ان يتم تسوية جميع المبالغ الخاصة بالعقد الاصيلي والاعمال الاضافية فور انهاء جميع الاعمال والمنازعات مع مصلحة الجهازك وفقا للعقد المبرم دون أية ضمانات وبالمخالفة لشروط العقد الموقع في ٢٠١٩/١٠/٢٠ و دون تحديد قيمة بنود الاعمال الاضافية تفصيلا حيث تضمنت تلك الاعمال الاضافية :

استرداد مبالغ الامانات المحصلة من الشركة لصالح الجهازك منذ عام ٢٠١٦ و البالغة وفقا لخطابي المذكور المؤرخين ٢٠٢٠/١/٢١

بالتالي لا تخضع الشركة لقانون حوافز و ضمانات الاستثمار.

القائم بتكلفة استثمارية حوالي ٧ مليار جنبية وما يستتبعه ذلك من استيراد خطوط الآلات والمعدات والجهازك الملحقة بها وذلك لتفادالمشكلات التي واجهت الشركة سابقا عند الإفراج الجمركي و حيث أصبح راس المال المقدمة والمعدة عن طريق الإستثمارية التقديرية طبقا لخطة العمل المقدمة والمعدة عن طريق الإستثماري المالي (بلتون) يفوق مبلغ الـ ١٠٠ مليار جنبية (إيرادات الشركة في حدود ٥ مليار جنبية سنويا بالإضافة إلى تكلفة الإستثمار المقررة بحوالي ٧ مليار جنبية) مما يتضح معه حاجة الشركة إلى اعداد دراسة لإنشاء منطقة حرة للاستفادة من حوافز الإستثمار والإعفاءات المقررة في القانون الجديد و كذا تأسيس مستودع جمركي عام داخل اراضي شركة كيمو وكذلك الاستفادة من التواجد الجغرافي لشركة كيمو علي حدود الدول الافريقية في جنوب البلاد و بما يتماشى مع اتجاه الدولة لزيادة التبادل التجاري والتصدير مع كافة الدول الافريقية مما يعطي شركة كيمو ميزة نسبية لاستغلال توأجدها الجغرافي لأقرب مرآني برية ونهرية للتبادل مع أفريقيا في ضوء المبادرة المقامة من وزارة قطاع الاعمال باسم جسور التجارة والتي تشمل كافة الشركات في مصر مع توفير الدعم اللوجيستي والمالي و كذلك الاستفادة من انشاء منطقة حرة و مستودعات جمركية لشركة كيمو في زيادة صلاواتها الي كافة الاسواق العالمية و في ضوء ماسبق صدر قرار مجلس الادارة بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٩ بفتح المبلغ المذكور كدفعة تحت حساب الاعمال الاضافية السابق ذكرها . اما بخصوص اصدار الشيكات باسم السيد المستشار الجمركي فسيتم مراعاة ذلك و خصم جميع الضرائب المستحقة من المنبع من الاتعاب المتبقية .

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مرافقة حسابات الصناعات الكيماوية

		<p>٢٠١٨/٦/٢٠ نحو ١٤ مليون جنيههوانة سيتم ردها على الفور و التي تتبين انها بنحو ١٢,٧ مليون جنيهه فقط و تتضمن نحو ٥٦١ الف جنيهه تم ردها للشركة قبل ابرام التعاقد مع سيادته ، نحو ٢,٢٩٣ مليون جنيهه تم تسهيلها لرفض تطبيق شهادة البورو وان ، نحو ٦,٥٩٨ مليون جنيهه تحت الرد من قبل الجهارك منذ ٢٠١٩ / ١ / ١٥ (قبل التعاقد مع سيادته) و مؤجل ردها لعين تسوية مستقاتها طرف الشركة ، نحو ٣٦٦ الف جنيهه امانة بقرار وزير و ليست امانة نقدية يمكن استردادها</p> <p>تسوية النزاع مع مصلحة الجهارك بخصوص رسم الصادر المستحق على الشركة بنحو ٥ مليون جنيهه على الرغم من انه لا يوجد نزاع مع مصلحة الجهارك بشأن رسم الصادر واذ كان المقصود هو رد دعم الصادرات المستحق على الشركة خلال الفترة من ٢٠١٣/١٠/٢١ الى ٢٠١٧/٨/٣ بنحو ٤,٥٧٣ مليون جنيهه فهو نزاع مع وزارة وحتي التجارة والصناعة - صندوق تنمية الصادرات وسبق للسيد وزير التجارة والصناعة مخاطبة السيد وزير قطاع الاعمال العام في ٢٠١٨/١١/٤ لتوجيه شركة كيميا بسداد المبلغ المشار اليه وقد قامت الشركة بتحميل المبلغ المذكور كمبروفات خلال العام الهالي ٢٠١٨/٢/٢٠ (أي قبل التعاقد مع سيادته).</p> <p>إعادة تقديم الطلب المقدم من الشركة سابقاً بإنشاء منطقة جبركية داخل كيميا ودراسة جدوي إنشاء منطقة حرة داخل كيميا على الرغم من ان مصلحة الجهارك سبق ان وافقت في ٢٠١٧/٧/١٦ على الترخيص بإقامة مستودع جبركي خاص للشركة.</p>
	<p>يعتبر ابن السيد /جاد صساف من المدبرين المتفيلون للشركة وسجل في السجل التجاري للشركة.</p>	<p>تحملت الشركة مبلغ ٣٨٩٠ جنيها قبهه تناكر سفر لابن المذكور بخلاف تكاليف الإقامة والانتقالات عن الفترة من ٢٠١٩/١١/٢ وحتى ٢٠١٩/١١/٦ دون أي مبرر. الأمر الذي يتعين معه تحديد المسئولية بشأن ماسبق وما يستتبعه من اجراءات .</p>

الجهاز المركزي للحسابات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

وفقا لخطاب ادارة الحجز الادارى مصلحة الجمارك المورخ ٩ / ٩ / ٢٠٢٠ بان مبلغ المطالبة الوارد بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ٩٦,٠٥١ مليون جنيه واجب السداد فوراً و نقداً بالإضافة الى نحو ٦٧٤,٥٥ مليون جنيه تسدد بصيغة امانة كضريبة قيمة مضافة لحين الانتهاء من المعاينة النهائية للمنتج من قبل اللجنة المختصة و اصدار قرار الاعفاء من عدمه و انه نظرا لشطب الدعوى المقدمة من الشركة ضد المالية و التي تحمل رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٩ جرى تنفيذ اسوان بجلسة ٢٠١٩/١١/٢٢ فانه يحق للجمارك اتخاذ اجراءات الحجز الادارى خاصة وان الشركة القابضة قدمت تعهدات تنفيذها بالسداد فور الانتهاء من مراجعة اللجنة لمشكلته بقرار السيد / رئيس مصلحة الجمارك .

وقد تضمنت مطالبة مصلحة الجمارك نحو ٣٤ مليون جنيه قيمة رسوم جمركية بواقع ٥ % على إجمالي التراخيص والرسومات الهندسية البالغ قيمتها ٦٨٠ مليون جنيه (قامت الشركة بسداد الهندسية البالغة قيمتها ٦٨٠ مليون جنيه) وذلك نظراً لنحو ٢٥ مليون جنيه حتى ٢٠٢٠/٩ تحت الحساب) وذلك نظراً لعدم قيام الشركة بالإقرار عن تلك المبالغ ضمن وعاء القيمة للأغراض الجمركية عند الإفراج عن الرسائل الواردة مما أدى الى عدم الاستفادة من تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية ، على تلك العناصر و اضاع على الشركة نحو ٣,٣ مليون جنيه ، حيث كانت الشركة ستحصل فقط ١,٧ مليون جنيه .

كما وافق مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم ٧٦٥ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣ على تكليف مكتب / ذكى هاشم المستشار القانوني للمشروع الجديد باتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد مصلحة الجمارك بشأن المبالغ التي تطالب بها بموجب كتابها المورخ ٢٠١٩/١٢/٣١ حيث اقام المكتب المنكور الدعوى رقم ٢٦٨٦١ لسنة ٢٧٤ ق امام محكمة القضاء الادارى ببراءة ذمه الشركة من نحو ١٥١,٧٢٢ مليون جنيه ، وقد بلغت اتعابه نحو ٣٠٠ الف جنيه ، وقد تبين من مكاتبات المنكور ان الموضوع محل جدل وهو ما لم تنق معه على جوى التكاليف وما تتحمله الشركة من اتعاب وجوى التعاقد مع المستشار الجمركى فى ضوء ذلك هذا فضلا عن موافقة السيد / العضو المنتدب المتفرخ للادارة على تحمل الشركة للضريبة على القيمة المضافة عن الدفعات المسددة

تم التعاقد مع مكتب زكى هاشم لتولى رفع دعوة قضائية على مصلحة الجمارك لإنهاء النزاع القضائى مع مصلحة الجمارك.

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

للمكتب المذكور دون سند او مبرر لآنك.
الامر الذي يتعين معه تحديد المسئولية في شأن تحمل الشركة
لمبلغ ٣٢,٣ مليون جنيه بسبب عدم قيامها بالإقرار عن قيمة
التراخيص والرسومات الهندسية ، ومبلغ ٤٧٥ ألف جنيه
المسداة للمستشار العمركى ، وأتعاب المستشار القانونى بنحو
٣١٤ ألف جنيه شاملة الضريبة وذلك فى ضوء قيام الشركة
بسداد ٢٥ مليون جنيه حتى تاريخه تحت حساب مطالبه مصلحة
الجمارك المشتر إليها بعاليه.

مدير عام

تحريرا فى : ٢٢ / ١٢ / ٢٠٢٠

مدير الادارة

محاسيب / خالد عمر عبد الرحمن

مدير عام

نائب مدير الادارة

محاسيب / عماد الدين قطب محمد

وكيل الوزارة

نائب اول مدير الادارة

محاسيب / رباب مصطفى حمدي

الجهاز المركزى للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

مذكرة بشأن المشاكل الفنية و المالية التى شابت اعمال
استلام و تشغيل مشروع كيما ٢ و بعض الملاحظات الهامة الاخرى
بشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما " و التى وردت
بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠

مقدمة :

تضمن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بعض الملاحظات الجسيمة التى شابت أعمال مشروع " كيما ٢ " و الذى تم التعاقد عليه مع المقاول شركة تكنومنت الايطالي من خلال مناقصة عامة لتنفيذ مشروع كيما ٢ لإنتاج الامونيا - يوريا بالغاز الطبيعي بدلا من الكهرباء و ذلك فى عام ٢٠١١ وحدثت توقفات كثيرة مختلفة (كانت محل ملاحظتنا فى حينها) حتى تم اعاده البدء فى تنفيذ المشروع فى يناير/٢٠١٦ و طبقاً للتعديل تقرر التسليم الابتدائي ليكون فى ديسمبر- ٢٠١٨ الا انه تم الاستلام الفعلى ابتداءً فى ٢٦/٤/٢٠٢٠ بتكلفه بلغت نحو ١١.٢ مليار جنيه طبقاً للقوائم المالية للشركة فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٠ و ما شابها من ملاحظات و نلخص اهمها على النحو التالي :

اولاً: الملاحظات التى شابت تنفيذ واستلام المشروع و ترى الادارة إحالتها الى جهات التحقيق المختصة:-

١- استلام المشروع :

- أ. التأخير فى استلام المشروع لنحو ١٦ شهر دون توقيع اى غرامات على مقاول المشروع "شركة تكنيمونت" أو اذاره و ما تسبب عن ذلك من خسائر تقدر بنحو ٥٥٠ مليون جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ طبقاً للنموذج المالى للمشروع المقدم للبنوك فى ٢٠١٨/٣ فيما لو تم التشغيل فى المواعيد المقررة .
 - ب. قيام السيد العضو المنتدب المتفرغ لشئون الاداره بالتوقيع بالاستلام على كافة شهادات الاستلام من مقاول المشروع "تكنومنت " منفردا دون وجود لجان من الفنيين المختصين .
 - ج. عدم قدره الاستشاري الفني الجديد للبنوك (نيكسنت) و الذى تم التعاقد معه فى ٢٧/٤/٢٠٢٠ بتقديم تقريره على اكتمال المشروع
 - د. حدوث مشاكل فنية عديدة ومنها وجود اخطاء فى التصنيع بعد تعديل الهيكل التنظيمى لاستشارى المشروع بالغاء فريق عمل كيما ليكون الاشراف و المتابعة من خلال مديره المشروع فقط .
 - ه. اغفال الشركة لتقرير متابعة المشروع الصادر بمعرفة الإستشاري الفني للبنوك الممولة الذى نص على ان "الهدف من إصدار شهادة الإنهاء الميكانيكى العام هو سداد مستحقات المقاول فقط دون التأكد من سلامة الإنهاء الميكانيكى" و الاخر بعدم قدرته على اصدار تقرير اكتمال المشروع عند استلامه
- ٢- توقف المعدة الرئيسية لإنتاج اليوريا " ضاغط ثانى اكسيد الكربون " اعتباراً من ١٤ / ٩ / ٢٠٢٠ و عليه توقف الانتاج وما ترتب على ذلك من خسائر توقف و حتى تاريخه لم يتم تحديد ما اذا كان العطل

الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- نتيجة عيب في التشغيل او التصنيع ومن سيتحمل تكلفة الإصلاح المقاول ام الشركة ومن المتوقع استمرار توقف المصنع لمدة ٥ شهور على الأقل.
- ٣- كثرة اعطال و توقفات المصنع و مشكلات قبل و بعد التشغيل ومنها (توقف الغلاية ، توقف ضاغط الغاز التصنيعي (التخليقي) ، عدم صلاحية محطة تعبئة سماد اليوريا ، تسريب محبس (بلف) ثاني أكسيد الكربون ، تحطم طلبية مصنع الامونيا ، عدم مطابقة توربينات انتاج الكهرباء للموصفات الواردة بالتعاقد ، مشاكل تشغيل ضاغط تبريد الامونيا) .
- ٤- تضارب المصالح بما يضر بحقوق الشركة حيث تم التعاقد مع شركة تكنومنت لتشغيل المشروع لمدة سنتين وهي نفس الشركة المنفذة للمشروع .
- ٥- عدم تنفيذ الاشتراطات الوقائية طبقاً لإدارة الحماية المدنية بأسوان و الذي كان يجب ان يتم قبل استلام المشروع .
- ٦- ارتفاع نسبة الفاقد غير الطبيعي من الغاز المستخدم بالشركة بصورة كبيرة خاصة و أن المشروع لم يعمل الا منذ ستة شهور فقط مما يزيد من خسائر الشركة .
- ٧- قيام الشركة بعمل وثيقة تأمين مؤقتة (مخاطر التشغيل) من قبل مصر للتأمين على مصنع كيما ٢ و لمدة عام لتغطية المصنع في حدود ٢ مليار جنيه و لم تشمل الوثيقة على تغطية مخاطر فقد الارباح و الخسائر الناتجة او الاضرار التبعية الناشئة عن التوقف الكلي او الجزئي للعمل ، مع عدم التزام الشركة باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لحماية الاعيان المؤمن عليها و المحافظة عليها و إتباع كافة القوانين و هو ما لم تقم به الشركة .
- ٨- الاثار السلبية على الشركة لتوقيع التسوية الودية مع المقاول (تكنومنت) و المذكور فيها إسناد نهاية المصنع له بنحو ٤ مليار جنيه بالامر المباشر .
- ٩- مشاكل الجمارك على معدات و الات المشروع حيث اسفرت المراجعة اللاحقة لعقد مقاول المشروع (شركة تكنيمونت) من قبل مصلحة الجمارك عن مطالبه المصلحة لشركة كيما في ١٠/١٠/٢٠١٨ بقيمة رسوم جمركيه و ضرائب مبيعات (وقيمه مضافة) بنحو ٨٥.٥ مليون جنيه
- ١٠- مخالفة معايير المحاسبة لبعض المبالغ التي تم رسملتها و التي بلغت نحو ١٩٤٢.٢ مليون جنيه بما يؤثر على القيمة الفعلية للمشروع تتمثل في مصروفات غاز و كهرباء كان يتعين تحميلها على المقاول و أخرى تتمثل مصروفات فوائد واجور غير مستوفاة لشروط الرسمة الواردة بمعايير المحاسبة المصرية.

ثانيا : بعض الموضوعات الاخرى المطلوب إحالتها الى جهات التحقيق المختصة :

- ١) فرن الفيروسيكون : تم إضافته للأصول منذ سنوات في فبراير – ٢٠١٦ بقيمة نحو ٥٠ مليون جنيه وبلغت ساعات اعطاله نحو ٣٨ % من ساعات تشغيله المتاحة و ذلك حتى مارس – ٢٠١٩ ثم توقف تماما حتى تاريخه و لم يدرج له كمية انتاج مستهدفه في ٢٠٢٠/٢٠٢١ .
- ٢) عجز مخزون الانتاج التام : استمرار الشركة في اضافة كميات وهمية لمخزون الانتاج التام "سماد " آخرها ٧٥٠٠ طن في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٩ و تم الاعتراض عليها في حينه مما ترتب عليه وجود عجز بلغ

الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- نحو ٢١ الف طن تم تصويبه بالقوائم المالية للعام المالي المنتهى فى ٣٠/٦/٢٠٢٠ بنحو ٨٢ مليون جنيه دون اتخاذ اى إجراء قانوني تجاه ما سبق .
- (٣) وجود بعض المخالفات التى شابت التعاقد مع شركة سيسكو ترانس للنقل لمينائى دمياط و الادبية مما كان له من تأثير سلبى على ربحية الشركة لارتفاع عنصر النقل بل تجاوز ذلك الى تحقيق الشركة خسائر نتيجة تحديد سعر البيع تسليم ارض المصنع بعد استبعاد تكلفة النولون للطن وفقا لسعر التعاقد مع ذلك المورد وليس وفقا للسعر المنافس ، مما ترتب عليه خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه و بعض المخالفات التى شابت التعاقد مع بعض العملاء و التى كان له تأثير سلبى على ربحية الشركة.
- (٤) وجود بعض المخالفات التى شابت التعاقد مع شركة مع شركة اى سى سى للاستشارات و الخدمات اللوجيستية .
- (٥) المخالفات التى ادت لمطالبة مصلحة الجمارك بنحو ٩٦ مليون جنيه تمثل قيمة رسوم جمركية و ضرائب على التراخيص و الروسمات الهندسية التى لم تقر عنها الشركة عند الافراج الجمركى .
- (٦) المخالفات التى شابت قيام الشركة بتحرير شيك بنحو ٤ مليون جنيه للمورد شركة مصر النور لشراء مواد تعبئة و تغليف دون استلام اى كمية منها
- (٧) المخالفات التى شابت تحمل الشركة نحو ٣٧ مليون دولار كتعويضات لمقاول مشروع كيما ٢ دون الرجوع على البنوك الممولة فى تحمل هذا المبلغ رغم تأخرها فى اصدار الاعتمادات المستندية .

ثالثاً : موضوع سبق إحالته الى النيابة العامة من قبل رئاسة الجهاز :

- ضياع نحو ٣٤ مليون جنيه إيرادات سيادية للدولة بسبب مخالفة الشركة لاحكام قرار السيد وزير الصناعة و التجارة الخاص برسم الصادر المقرر على الاسمدة المصدرة ، و تقديم شهادات معتمدة من مراقب حسابات خارجى بخلاف مراقب حسابات الشركة القانونى (الجهاز المركزى للمحاسبات) .

رابعاً : بعض الموضوعات الخاصة بصعوبات تواجه مشروع كيما ٢ و موضوعات أخرى نرى إحالتها للسيد / وزير قطاع الاعمال العام :

- (١) عدم اتمام المشروعات المكتملة لمشروع " كيما ٢ " حتى تاريخه و المتمثلة فى (خط السكه الحديد بتكلفة نحو ٦٢ مليون جنيه ، و اعادة تأهيل مصنع السماد القائم بتكلفة نحو ٧٤ مليون جنيه) .
- (٢) بلغ ما امكن حصره من الالتزامات قصيرة الأجل بنحو ١.٢١٢ مليار جنيه و عدم قدرة الشركة على سدادها .
- (٣) بلغت خسارة الشركة نحو ١.٣٥٠ مليار جنيه منها نحو ٩١٥ مليون جنيه ضريبة مؤجلة و نحو ٤٣٤ مليون جنيه خسارة العام فى حين ان المستهدف عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ صافى ربح نحو ٤١٣ مليون جنيه (علما بان المستهدف مستبعد منه احتساب الضريبة المؤجلة) و كما تتضمن الإيرادات أرباح فروق العملة بنحو ٩٥ مليون جنيه و إيرادات الاستثمار فى شركة ابي قير بنحو ٤٤ مليون جنيه .
- (٤) عدم وضوح السياسة البيعة و التسويقية لشركة كيما بشأن الخطة التسويقية لمنتجات مشروع كيما ٢ .

الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

- (٥) تقرير مكافات لمجلس ادارة شركة كيما بموافقة مجلس ادارة الشركة القابضة بالمخالفة لاحكام النظام الاساسى للشركة و كتابى السيد وزير قطاع الاعمال العام رقمى ٢٠٨٨ ، ١٥٣٢ و كذا الفتاوى الصادرة فى هذا الشأن .
- (٦) ضعف الرقابة على الانتاج والمخزون والمبيعات حيث لا توجد دورة مستندية تنظم مدخلات و مخرجات انتاج انتاج مصنع كيما ٢ .
- (٧) النتائج السلبية للمبيعات من المصنع الجديد حيث حققت المبيعات منذ ٢٠٢٠/١/١ (بداية انتاج تجارب التشغيل) حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لكمية نحو ١٩١ الف طن خسائر صناعيه بنحو ١٧ مليون جنيه ، وخساره كليه بنحو ١٣٠٥ مليون جنيه.
- (٨) لم يتم اعتماد الموازنة التخطيطية للشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ و ذلك لعدم استيفاء الشركة متطلبات المادة ث من بنود التعهدات الوارده بعقد قرض تمويل مشروع كيما ٢ بالمخالفه لقرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة فى ٢٠٢٠/٦/٢ لمناقشة تلك الموازنة بتعديلها و قبولها من البنوك المقرضة قبل اعتمادها من مجلس الادارة و إعادة عرضها على الجهاز لمراجعتها و بالتالى لم يتم اعداد واعتماد موازنة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عن نفس العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

محضر الجمعية العامة غير العادية
لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
المنعقدة بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٠

بشأن

تعديل النظام الأساسي للشركة
وبما يتفق وأحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠
الخاص بتعديلات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

والإحاطة بما تم بشأن عدد ١٣٥ وحدة سكنية
حصة الشركة في مشروع امتداد اسوان ٢



٢١٠

في تمام الساعة الرابعة والنصف مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٢/٢٣ عقدت الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) إجتماعها للنظر في جدول الأعمال المعروض على الجمعية .

وذلك بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومباني" برئاسة السيد المحاسب/ عماد الدين مصطفى - رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وحضر هذا الاجتماع كل من السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم بعد وهم :

م	الاسم	الصفة
	<u>أعضاء الجمعية العامة :</u>	
١	مهندس / علي ابراهيم صبري	عضو الجمعية العامة
٢	السيد / وليد محمد الرشيد أبو العزم	عضو الجمعية العامة
٣	مهندس/ أسامه مهدي محمد ابراهيم	عضو الجمعية العامة
٤	استاذ/ أحمد عبدالرحيم ناجي دسوقي	عضو الجمعية العامة
٥	أستاذ / خالد الغزالي محمد حرب	عضو الجمعية العامة
٦	كيميائي / عماد حمدي علي حمدان	عضو الجمعية العامة
	<u>الجهاز المركزي للمحاسبات :</u>	
١	محاسب / هانى روفانيل سوريال	وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
٢	محاسب / رباب مصطفى حمدي	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
٣	محاسب/ عماد الدين قطب محمد	مدير عام - نائب مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
٤	محاسب / خالد عمر عبد الرحمن	مدير عام - نائب مدير الإدارة - الجهاز المركزي للمحاسبات
	<u>الخطة وتقويم الأداء</u>	
٥	محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتي	رئيس قطاع الصناعات الكيماوية - تقييم الأداء - الجهاز المركزي للمحاسبات



ع



السادة المدعويين من الشركة القابضة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية
والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠ / ١٢ / ٢٣ للنظر في جدول الأعمال المعروض على الجمعية

م	الاسم	الصفة
١	مستشار / سامي عبد الحميد	المستشار القانوني
٢	لواء د/ أكرم أنور كرارة	مستشار الأمن
٣	مهندس/ خالد محمد نسيم فريد	مستشار التسويق وتطوير الأعمال
٤	محاسب / زاهر أبو اليزيد	المستشار المالي
٥	كيميائية/ ميرفت عبدالراضى	المستشار الفنى (أ)
٦	أستاذ/ هشام محمد وجيه	رئيس القطاع القانوني
٧	أستاذ/ أحمد حجاج	مستشار (ب)
٨	أستاذ/ محمد عبدالراضى	مستشار (ب)
٩	محاسب/ نهى كمال عبدالرحمن	مدير عام المكتب الفنى
١٠	أستاذة/ منى زكريا	مدير عام مكتب رئيس مجلس الإدارة
١١	أستاذ / طارق عبدالمنعم	مدير عام الحسابات
١٢	محاسب/ رولا النشار	مدير عام المعارض

م	الاسم	الصفة
١	محاسب / هشام أحمد حسن	رئيس مجلس الإدارة
٢	مهندس / عيد محمد عبد الله الحوت	العضو المنتدب المتفرغ للإدارة
٣	محاسب/ حسام الدين محمد عبدالخالق	العضو المنتدب للشئون المالية
٤	أستاذ / قدرى أحمد منازع	عضو غير متفرغ ممثل هيئة التأمين والمعاشات
٥	مهندس/ عصام الدين أحمد خضرى	عضو منتخب
٦	كيميائي/ حجازى محمد حجازى	عضو منتخب
٧	أستاذ/ حربى محمد بزيدي	عضو منتخب
٨	استاذ/ حربى حمدان عبدالله	عضو منتخب
٩	أستاذ / محمود مصطفى مغازى	رئيس اللجنة النقابية
١٠	محاسب / فتحى محمود أحمد	رئيس قطاع الحسابات
١١	أستاذ / فهد محسن على الحريرى	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٢	أستاذة / إيمان محمد إمام	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٣	محاسب/ جمال سيد محمد حواش	أمين سر الجمعية العامة
١٤	محاسب/ محمود سيد محمود عبد الجواد	جامع أصوات
١٥	أستاذة / نهاد إبراهيم	جامع أصوات



١٠

١٠

السيد/ رئيس الجمعية العامة

نبدأ فى أعمال الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) يوجد لدينا بالجمعية غير العادية موضوعين :

• الأول وهو تعديل النظام الأساسى

• الثانى موضوع الشقق الخاصة بالعاملين المحالين للمعاش

• والموضوع الأهم هو موضوع زيادة رأس المال

نبدأ بموضوع تعديل النظام الأساسى

نعيد تعيين أمين السر المحاسب / جمال سيد محمد حواش

وجامعى الأصوات الاستاذة / نهاد إبراهيم والمحاسب / محمود سيد محمود

والأصوات الحاضرة نسبتها ٩٣,٢٧٤% وبالتالي النصاب مكتمل والإجراءات

منضبطة، نبدأ على بركة الله أعمال الجمعية العامة غير العادية

الموضوع الأول مذكرة بشأن تعديل النظام الأساسى للشركة وبما يتفق مع أحكام

القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديلات القانون رقم ٢٠٣

حضراتكم تعلموا بصدور قانون وتم إقراره وهو قانون ١٨٥ بتعديل قانون ٢٠٣

وهذا يستلزم تعديل النظام الأساسى للشركات حتى تتوافق مع هذا القانون

بعض الآراء كانت ترى أننا نترث ومنتظر إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا

القانون قبل ما نشرع فى تنفيذ تعديلات النظم الأساسية من هذه الآراء طبعاً الجهاز

المركزى وهذا رأيه والنقابة العامة للكيماويات تقدم مذكرة فى كل جمعية تقول أن

رأيها أن ننتظر ولكن رأينا أننا لى نستطيع أن نعدل مجالس الإدارة وإعادة

تشكيلها ونبدأ العمل بالقانون فكان لابد أننا نبدأ فى إجراءات تعديل النظم الأساسية

وبالتالى شكلنا لجنة فى الشركة القابضة لمراجعة النظم الأساسية فى الشركات

ونبدأ التعديلات التى نراها واجبة حالياً ونستمر فى المراجعة بناءً على اللائحة

التنفيذية لحين صدورها

وإذا صدرت ووجدنا أنه يوجد بعض البنود الأخرى يلزم تعديلها سنعرض على

حضراتكم تعديل هذه المواد ولكن نحن الان نعدل ما يلزم حالياً حتى إعادة تشكيل

مجلس الإدارة

• المواد المطلوب تعديلها قبل وبعد معروضة على حضراتكم

هل تريدون حضراتكم قراءتها أم هى موجودة أمام حضراتكم

السيد المحاسب / هانى روفائيل سوريال وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة

التحفظ الخاص بنا يثبت فى المضبطة • دار



(Handwritten signature)

(Handwritten number ١٠)

السيد/ رئيس الجمعية العامة

القرار

موافقة على تعديلات النظام الأساسي

موافقة

الموضوع الثاني المعروض على حضراتكم من حيث المبدأ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بنحو ٢ مليار جنيه لتغطية التزامات الشركة وتوفير التمويل اللازم للتشغيل بعد الحصول على الموافقات اللازمة والعرض على جمعية عامة غير عادية لإتخاذ القرار المناسب وهذه موافقة مبدئية لحين إستصدار الموافقات من هيئة الرقابة المالية والعرض على الجهاز المركزي ثم سيعاد العرض على حضراتكم ولكن هذا القرار نحتاجه الآن لكي نبدأ فوراً الوصول لإتفاق مع البنوك قبل ١٢/٣١ يهدف في قوائمهم المالية والإعتبار الذي يخفض تكلفة التمويل بالنسبة إلى كيما حتى لا يأتوا بعد ذلك ويقولوا أنهم لم يأخذوا في الإعتبار ذلك وقمنا بإعتماد قوائمنا المالية وغير قادر على فعل شئ لك - فهذا هو الهدف من الموضوع .

أحد السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الحضور

نشكر السادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات وتقييم الأداء على الأداء والمجهود الكبير المبذول في وضع تقرير متميز فأشكرهم وأحييهم وهذا عهدنا بهم دائماً .

سعادة الرئيس بالنسبة لموضوع زيادة رأس المال لا يوجد شك أننا يهمننا فعلاً أن ندرج هذا البند في محضر الجمعية أولاً من أجل البنوك نطمئنها .
ثانياً نتفادى أشياء كثيرة . لكن أنا من وجهة نظري لا بد من هذا البند ووجود موافقة على زيادة رأس المال وفي المراجعة ربما تمر ويعتمدها وفي الغالب سيرفض هذا البند .

ولكن نبدأ في أخذ إجراءات لطمئنة البنوك وإتخاذ الإجراءات الرسمية للإفصاح وموافقة الجهات الرقابية والدعوة إلى جمعية غير عادية ونسير في الإجراءات ومن الممكن أن يكون حظنا جيد وتمر زيادة رأس المال وفي هذه الحالة نكون طمئنا البنوك ، وشكراً لحضراتكم بار



أحد السادة المساهمين

السلام عليكم جميعاً

يوجد جزئية هامة مرتبطة بزيادة رأس المال ونفس الوقت مرتبطة بمشاكل الشركة الآن لو الشركة القابضة قامت بعمل دراسة وقدمتها للسيد معالي وزير قطاع الأعمال والسيد وزير البترول خاصة بموضوع الخسائر البشرية للعمال والإستقرار فى الاجور والعمالة وتوفير فرص عمل مقابل تخفيض سعر الغاز لأن تخفيض سعرالغاز سيثبت الاجور وإستقرار فى المجتمع ويكون هذا بالأرقام وليس كلام بالجملة ، نحن نعلم أن الشركة القابضة عليها مجهود كبير ولكن نحن دائماً متعشمين بها خير ، والإعلان عن زيادة راس المال تعطى قدرة للسهم للإرتفاع وشكراً

السيد / رئيس الجمعية العامة

شكراً لحضراتكم وأطمئن حضراتكم أن الموضوع مثارعلى أعلى مستوى موضوع أسعار الطاقة وتأثيره على الصناعة والموضوع لا يخص كيما وحدها ولا شركات قطاع الأعمال وحدها وإن كانت هى الأكثر تضرراً من هذا الموضوع لكن هو موضوع يؤثر على الصناعة المصرية والموضوع تحت المناقشة منذ أكثر من سنة على أعلى المستويات ويوجد عديد من اللجان وتم تقديم العديد من أوراق العمل التى تؤيد كلام حضرتك والموضوع له كذا شق .
لو حضرتك خفضت سعر الغاز فمن الممكن يفيد الصناعة والنشاط التجارى المرتبط بهذه الشركات ولكنه سيؤثرعلى الموازنة العامة للدولة بشكل ما .
فالآن ما هى الأولويات وتم دراسته واؤكد لحضرتك أنه يوجد إتجاه كبير وعدد كبير من السادة الوزراء الذين يؤيدوا هذا الإتجاه ونأمل مع بداية العام الجديد يكون فى قرار إيجابى فى هذا الموضوع .

السيد الاستاذ / وليد محمد الرشيد (نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة)

الأصل فى الموضوع الخاص بمناقشة موضوع غير مدرج على جدول الجمعية هو الرفض ومع ذلك توافق الجمعية فى الحالات الآتية :-
- إكتشاف حقائق خطيرة أثناء الإجتماع .
- أو إذا طلب أحد الأشخاص من المساهمين أو عدد منهم مملوك لهم حصص بقيمة ١٠% من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مواضيع معينة بجدول الأعمال .

فالأصل فى الموضوع فيما يدرج فى جدول الأعمال هو الرفض ولكن نحن فى حالة

ضرورة .



٢٠

٢٠

السيد / رئيس الجمعية العامة

وهذا ما سنستند إليه في إدراج البند بموافقة السادة أعضاء الجمعية الحاضرين بالإجماع ولا يوجد اعتراض من أحد وتفهم الجهاز المركزي للمحاسبات .

أحد السادة المساهمين

على الشركة إرسال نموذج إفصاح بعد الجلسة .

السيد / رئيس الجمعية العامة

الموضوع الثالث وهو موضوع إنساني وناقشناه مع حضراتكم قبل ذلك وهو المتعلق بعدد ١٣٥ وحده سكنية المملوكين للشركة والذي كان من الطبيعي أن تعرضهم الشركة للبيع في مزاد لأنهم ملكية الشركة ومن أصولها وعرض على حضراتكم في الجمعية السابقة أننا أخذنا إستثناء بأننا نقصر عرض هذه الشقق على السادة الزملاء العاملين المحالين للمعاش تقديراً لدورهم معنا وتاريخهم مع الشركة وبذلك نحن نقصر المزاد عليهم .

ولكن بعد ذلك تقدم السادة الزملاء بطلب إلى السيد معالي وزير قطاع الأعمال العام والسيد محافظ أسوان إلتمسوا فيه إلغاء المزاد وطلبوا فيه عدة طلبات اخرى لتيسير الموضوع عليهم .

الموضوع تم دراسته بشكل إجمالي وأنا ذهبت إلى أسوان و التقيت بهم في أسوان وإستمعت إلى طلباتهم وعرضنا كل هذه الطلبات التي عرضها الزملاء وكانت طلباتهم

أولاً : تخفيض ٤٠% من سعر التقييم وهذه الطلبات التي تقدموا بها كتابة .
ثانياً : يتم تقسيط المبالغ بمعنى دفع جزء والباقي يقسط على عدد معين من السنوات وبالتالي كان لهم العديد من الطلبات .

تم دراسة الطلبات من الناحية المالية والقانونية وفي ظل الإشتراك الذي إشتراكوا فيه في الصندوق والجمعية التابعة له . كان لها شروط عندما إشتراكوا وقاموا بدفع إشتراكاتهم وإطلعنا على الشروط لانه لن ينفع الآن أزيد على هذه الشروط التي كانت موجودة بمزايا اخرى وإلا سيصبح أننى أخل ما بين العاملين الموجودين حالياً وأصحاب المعاشات وبالتالي تم دراسة الموضوع من كل جوانبه وإستنتجنا إقتراح يحقق أيضاً الأهداف المرجوة ويحقق أيضاً مصلحة الشركة ويكون عادلاً بالنسبة للسادة الزملاء على المعاش .

الشيء الأخر أن الجهاز المركزي له رأي أيضاً في هذا الموضوع .
وكما تعلموا سيادتكم الشركة لم يكن لها دور في هذا الموضوع لان هذه أصول الشركة والشركة لم يكن لها دور في الصندوق غير أنها تعطي للصندوق قطعة أرض وتستقطع جزء من الوحدات مقابل الارض وهذه الوحدات كان لابد أن تباع



في المزاد ومزاد مفتوح ولكننا نقوم بإجراءات تفهماً لوضع العاملين الذين كانوا عمالنا في يوم من الأيام ولأوضاعهم ولكن لنا حدود معينة وإجراءات في القانون لا بد أن نتبعها وهذا الذي نعرضه على حضراتكم وسأقوم بقراءة المذكرة على حضراتكم بحيث يتم المناقشة بعدها لكي نصل إلى قرار .

موضوع الإحاطة بما تم من تطورات بشأن بيع حصة الشركة في مشروع إمتداد أسوان ٢ لعدد ١٣٥ وحده سكنية مع إعادة النظر في قواعد وإجراءات البيع .

تمتلك شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) عدد ١٣٥ وحدة سكنية ضمن مشروع إمتداد أسوان ٢ وذلك بموجب العقد المسجل رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٠٠٣ وتمثل حصة الشركة المخصصة للمشروع المحددة بنسبة ٢٠% من إجمالي عدد وحدات المشروع حيث وافق مجلس الإدارة لشركة كيما بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢ بالإتفاق مع الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بشركة كيما بأسوان مع احتفاظ شركة كيما بملكيته للأرض المملوكة لها وتنفيذاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بشركة كيما بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ بالموافقة على قصر بيع هذه الوحدات بالمزاد على أصحاب المعاشات وأسر المتوفيين قاطنى السكن الإدارى ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء بالجمعية مقابل تسليم السكن الإدارى وذلك بعد إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وبما يتفق مع اللوائح المنظمة فى هذا الشأن .

علماً بأنه قد تم الحصول على الموافقات التالية

- أولاً : موافقة وزارة المالية على بيع الاصول المشار إليها بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١
- ثانياً : موافقة بنك الإستثمار القومى بتاريخ ٢٠١٨/٨/٩
- ثالثاً : موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣
- رابعاً : موافقة مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) الشركة المالكة على التصرف فى الوحدات السكنية المشار إليها وذلك بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١
- خامساً : موافقة الجمعية العامة العادية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٥

وفى ضوء ذلك تم إعداد كراسة الشروط الخاصة بتلك الوحدات كما تم الإعلان عنها وتحدد جلسة المزاد أيام ٢٤ و٢٦، ٢٥/٩/٢٠٢٠ إلا أنه فور الإعلان قام العمال قاطنى السكن الإدارى باحتجاجات أسفرت عن الإتفاق على تأجيل التصرف فى حصة شركة كيما لعدد ١٣٥ وحدة سكنية بمشروع إمتداد أسوان ٢ وذلك لإعادة العرض على الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة قواعد البيع لأصحاب المعاشات وأسر المتوفيين ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء



بالجمعية لتيسير الشروط على المتقدمين لشراء هذه الوحدات وعلى ضوء ذلك قامت شركة كيما بالإعلان بالجريدتين الرسميتين .
والأمر معروض على الجمعية العامة الغير عادية للشركة للنظر فى بيع عدد ١٣٥ وحدة سكنية وفقاً للشروط الآتية :

- ١- قصر بيع هذه الوحدات على أصحاب المعاشات واسر المتوفيين قاطنى السكن الإدارى ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء فى الجمعية مقابل تسليم السكن الإدارى.
- ٢- يحصل العاملين المتقدمين بأسبقية الحجز على خصم ٣٥% من متوسط سعر التقييم لان سعر التقييم جاء من ثلاث جهات وبالتالي لابد أن يكون من متوسط سعر التقييم للوحدة المختارة
- ٣- يشترط أن يتم زيادة المبلغ المسدد مقدماً بجمعية الإسكان إلى ١٠٠ الف جنيه قبل إختيار الوحدة طبقاً لأسبقية الحجز .
- ٤- يشترط سداد باقى قيمة الوحدة التى تم إختيارها خلال ١٥ يوم من تاريخ الترسية كحد أقصى ولن يتم تسليم الوحدة قبل سداد كامل المبلغ وتسليم وحدة السكن الإدارى وهذا ما هو معروض على حضراتكم لكى نستطيع أن نتجاوب مع طلبات السادة الزملاء أصحاب المعاشات أو المتوفيين ويسمحوا لنا إذا كنا لم نستطع أن نوفى كل طلباتهم ولكن نحن يحكمنا قيود وقوانين وقواعد معينة لابد من إتباعها فما لا يدرك كله لا يترك كله .

أحد السادة الساهمين

السلام عليكم

أشكر سيادتكم على حضورنا هنا

ونشكر حضرتك على إجتماعك بنا بأسوان ولقد يسرت لنا حضرتك أشياء كثيرة جداً لكن إسمح لى يوجد موضوعات أحب أن احدث سيادتكم عنها .
وأرجو من حضرتك النظر لنا بعين الرحمة والرافة إلى أشخاص خرجوا للمعاش وسنهم تجاوز ال ٦٥ سنة منهم أرامل وكبار فى السن معاشهم لا يزيد عن ٢٠٠٠:٢٢٠٠٠ ومبلغ ١٠٠ الف جنيه حضرتك لابد أن تسدد عن الكل .
بالفرض أننى دورى فى الأقدمية رقم ٢٠٠ ولم أتمكن من الحصول على شقة وقمت بدفع مبلغ ال ١٠٠ الف جنيه . كيف سأستردهم ؟؟

وحضرتك تم خصم مبلغ الصندوق التكميلى لان هذا المبلغ سيزيد لنا النسبة .
نعم يوجد أفراد مدخرات الصندوق التكميلى بسيطة لان عليهم مديونيات وهذه المبالغ تخصم من أموال الصندوق ولكن نحن ملتزمون بسداد المياه والكهرباء والغاز وكل شئ فمن حقنا أيضاً أن تضاف أموال الصندوق التكميلى لنا .



٢١٠

Handwritten signature or mark.

ونستأذن حضرتك يتم تأجيل السداد لنا لان الأغلبية لن تستطيع سداد هذه المبالغ وهذا ما نطلبه من حضرتك .

أحد السادة الساهمين

أنا من ضمن من إجتمعت بهم حضرتك فى أسوان ولى تعقيب على رأى حضرتك حضرتك أخبرتنا أن عدد ١٣٥ وحدة هذه أصل من أصول وإذا كانت كذلك سيادتكم أرسلت لى إنذار فى سنة ٢٠١٤ مخاطبني بالحضور للدفع لكى تستلم الشقة بالطريقة والكيفية التى حددتها لك و حضرتك حددت لى الطريقة التى أستلم بها . هل كان فى هذا الوقت أصل من اصول الشركة ؟؟
الموافقات التى حصلت عليها حضرتك بعد عام ٢٠١٧ أى بعدما أعلنت وقمت بجمع مبلغ ١٠ مليون جنيه .

بالنسبة للشروط التى وضعتها الشركة للتسليم وهى دفع مبلغ ١٠٠ الف جنيهاً وأنا الآن ترتيبى فى الكشف رقم ٢٠٠ وقمت بتوصيل مبلغ ال ١٠٠ الف ل حضرتك ولم أأخذ من ١٣٥ وحدة فما هو مصير هذا المبلغ هل سيستمر مودع عند حضرتك أم سأستلمها ؟ أم ستصبح محجوزة ل حين تسليم السكن الإدارى ؟؟

بالنسبة للصندوق التكميلى أنا مورد لجمعية الإسكان ٤٢٥٠٠ جنيها ولى صندوق تكميلى ٤٢٠٠٠ جنيهاً اخرى حضرتك إستبعدت مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيهاً الخاصة بالصندوق التكميلى وتطالبني بأن اكمل باقى المبلغ إلى ١٠٠٠٠٠٠ جنيهاً فهذا تعسف علينا يا فندم .

وعلى أن أقوم بسداد باقى ثمن الوحدة خلال خمسة عشر يوم وأنا لا أعلم ما هى قيمة الوحدة التى عليها خصم ٣٥% ولا بد من معرفة سعر الوحدة كم بعد خصم ٣٥% .

ونحن بعد إذن حضرتك نريد تيسيرات فى السداد وليس أكثر من ذلك .

السيد / رئيس الجمعية العامة

لكى اوضح ل حضرتك بعض النقاط التى بها لبث .
أول شئ من حق حضرتك أن الذى له رصيد دائن فى الصندوق التكميلى يعتبر من ضمن مبلغ ال ١٠٠٠٠٠٠ الف جنيهاً التى مطلوب من حضرتك أن تسدها .
إذا اليوم الشخص الذى له رصيد فى الصندوق التكميلى يعتبر ضمن مبلغ ال ١٠٠٠٠٠٠ جنيهاً وهذا أول شئ .

الشئ الأخر أن عدد المتقدمين ٢١٧ وعدد الشقق ١٣٥ شقة وبالتالي الشقق غير كافية للمتقدمين فإما أن نلتزم كلنا بإيصال التأمين إلى هذا المبلغ أو الذى لم يسدد



هذا المبلغ يكون من الأعداد التي لم يحالفها الحظ في أخذ شقق لأننا ليس لدينا شقق لكل هذا العدد وبالتالي لو ١٣٥ فرد إتزموا فمرحباً .
وبعد ذلك نرى مشكلة باقى الأعداد مع التزامنا بعدم أخذ وحدة السكن الإدارى أو طرده ونبحث فى الحلول مع هؤلاء لكن مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيهاً لا يوجد به مناقشة .
وذلك لأننى الآن عند إحضار الكشوف ومراجعتها وجدت عامل رقم ٣ فى الكشف سدد ١٠٠٠ جنيهاً وعامل آخر رقم ٤٠ دفع أكثر من مائة الف جنيهاً .
فما العمل لكى أضع قاعدة نزيهة للأشخاص الذين دفعوا؟؟
فهل من من المعقول شخص دفع ١٠٠٠ جنيهاً أدفع له الآن ٥٠٠٠٠٠ جنيهاً فذلك لا يمكن القول بأسبقية الحجز أم السداد .
ولكى لا ندخل فى هذه الدوامة وإلا سنستمر فى عقد جمعيات إلى ما شاء الله .
ولكى ننجز قولنا الجاد فى الموضوع برفع المقدم الخاص به إلى ١٠٠ الف جنيهاً بما فيهم الصندوق التكميلى لكى يستطيع أن يتقدم لأخذ فرصة فى إختيار الوحدة .
- نأتى للصندوق التكميلى وإختيار الوحدة ، لدينا تقييمات وهذه التقييمات حددت كل وحدة برقمها ومتوسطاتها ، ما هى وسنقوم بعمل كشف بالوحدات بالمبانى بالأرقام ونحدد تكلفة كل وحدة وخصمها كذا وباقى عليها كذا .

رقم ١ فى الكشف يسدد المبلغ الخاص بك أهلاً وسهلاً . نقول لك تفضل بإختيار وحدتك فرقم ١ فى الكشف له الأسبقية ويختار الوحدة التى يفضلها ومبلغها هل تم توريده بالفعل وخصمها كذلك . وأقول له هل موافق على ذلك إذا وافق على ذلك تمام يتم حجزها بإسمه .
وبعد ذلك رقم ٢ وهكذا وهذه الطريقة التى لدينا للخروج من هذا الموضوع وذلك بأسبقية الحجز كل فرد حسب رقمه فى الكشف طبقاً للموجود فى جمعية الإسكان يكون عنده حرية الإختيار أن يختار الوحدة التى تناسبه وحسب إستطاعته .
الفرد الذى يقدر على ثمن الوحدة الثلاث غرف يأخذها والذى يقدر على ثمن الوحدة غرفتين يأخذها . وكل فرد وإختياره وإمكانياته .

نصل لقرارات الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية
(كيما) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣

قررت الجمعية العامة غير العادية الآتى :-

١- الموافقة على تعديل النظام الأساسى للشركة على النحو المعروض على الجمعية العامة وبما يتفق واحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١



ع

ونشره بالوقائع المصرية - مع إستمرار اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٠ فى أداء أعمالها لمراجعة الصياغة القانونية للمواد المعدلة ولمراجعة باقى مواد النظام الأساسى للشركة على ضوء صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والعرض على الجمعية العامة القادمة .

٢- الإحاطة بما تم تطورات بشأن بيع حصة الشركة فى مشروع إمتداد أسوان ٢ لعدد ١٣٥ وحدة سكنية ، مع تعديل قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٢٠١٩/١٠/٣ على ضوء إعادة النظر فى قواعد وإجراءات البيع ليكون كما يلى :-

- الموافقة على بيع عدد ١٣٥ وحدة سكنية ضمن مشروع إمتداد أسوان ٢ وذلك بموجب العقد المسجل رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٠٠٣ وتمثل حصة شركة كيما المخصصة للمشروع وفقا للشروط الآتية .

أ - قصر بيع هذه الوحدات على أصحاب المعاشات وأسر المتوفين قاطنى السكن الإدارى ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء بالجمعية مقابل تسليم السكن الإدارى .

ب - يحصل العاملين المتقدمين بأسبقية الحجز على خصم ٣٥% من متوسط أسعار التقييم للوحدة المختارة مع مراعاة ألا يقل سعر البيع عن التكلفة الفعلية للوحدة وتحقيق هامش ربح مناسب .

ج - يشترط أن يتم زيادة المبلغ المسدد مقدما لجمعية الإسكان إلى ١٠٠ ألف جنيه قبل إختيار الوحدة طبقا لأسبقية الحجز وإعتبار أن المبالغ المودعة فى الصندوق التكميلى جزء من المبالغ المسددة مقدما .

د - سداد باقى قيمة الوحدة التى تم إختيارها خلال مدة ١٥ يوم من تاريخ الترسية كحد أقصى .

ه - لن يتم تسليم الوحدة قبل سداد كامل المبلغ وتسليم وحدة السكن الإدارى .

٣- الموافقة من حيث المبدأ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بنحو (٢) مليار جنيه لتغطية إلتزامات الشركة وتوفير التمويل اللازم للتشغيل بعد الحصول على الموافقات اللازمة من هيئة الرقابة المالية والعرض على جمعية عامة غير عادية لإتخاذ القرار المناسب .

بذلك نكون إنتهينا من أعمال الجمعية العامة غير العادية ، شكرا لحضراتكم **عالم**



Handwritten signature in blue ink.

وأقفل المحضر حيث كانت الساعة الخامسة مساءً

مرفقات : مذكرة الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن بيع عدد ١٣٥ وحدة سكنية

أمين سر الجمعية

جامعى الأصوات

محاسب/ جمال سيد محمد حواش



محاسب/محمود سيد محمود



محاسب/ نهاد إبراهيم



الجهاز المركزي للمحاسبات

مدير عام - نائب مدير الإدارة



محاسب/عماد الدين قطب محمد

مدير عام - نائب مدير الإدارة



محاسب/ خالد عمر عبدالرحمن

وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة



محاسب/ رباب مصطفى حمدي

وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة



محاسب/ هانى روفائيل سوريال

يعتمد ،،،

رئيس الجمعية العامة



محاسب/عماد الدين مصطفى

٢١٠

٢١٠

